نموذج ترخيص

أنا الطالب : محمود نواف علي الدباس أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أسماء المؤسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية في الأردن: دراسة في مناحي الدلالية .

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: محمود نواف الدباس

التوقيع:

التاريخ: ٢٠ / ٥ / ٢٠١٢م

أسماء المؤسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والأهلية في الأردن: دراسة في تطور مظاهر الهوية الوطنية

إعداد

محمود عواد الدباس

المشرف

الدكتور موسى شتيوي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا

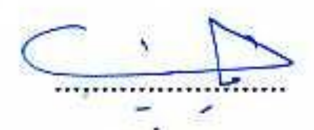
الجامعة الأردنية

أيار، 2013م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة " أسماء الموسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والأهلية في الأردن : دراسة في تطور مظاهر الهوية الوطنية"

بتاريخ 2013/5/12م .

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور موسى شتيوي ؛	مشرفاً ورئيساً	....
الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش؛	عضواً	....
الأستاذ الدكتور محمد الدقس ؛	عضواً	 ....
الأستاذ الدكتور فايز المجالي ؛	عضواً	 ....

جامعة مؤتة

الإهداء

هذه المرة الإهداء

إلى

(الحلم الضائع) و (القمر المسروق)

وهذا يكفي

الباحث

محمود عواد الدباس

الشكر والتقدير

الشكر موصول لأستاذي الدكتور موسى شتيوي الذي كان لخبرته المتميزة عظيم الأثر في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود، ولا شك أنه وبحكم التجربة العملية فإن العمل الأكاديمي والبحثي تحت إشراف الدكتور شتيوي هو عمل مرهق وجاد، ذلك انه وفي كل جلسه نقدية لموضوع الرسالة كان يوسع آفاقك البحثية والعلمية، ويساهم في صقل مهارات سابقة لديك أو إكسابك مهارات أخرى جديدة، والتي كانت مفيدة للباحث ولموضوع الدراسة.

وعلاوة على ذلك كله وهذا جانب شخصي فقد صبر عليّ المشرف الكريم الخصال والمعشر خلال مراحل إعداد هذه الرسالة، فلقد كانت هنالك خلال السنوات الماضية تطورات في مجالات معينة ألقت بظلالها القاسية عليّ، لكنني بحمد الله تحملت ونضجت وأنهيت والحمد لله من قبل ومن بعد.

الشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، من ناحية قبولهم مناقشة هذه الرسالة، ذلك أنهم أساتذة كبار وتاريخهم في العمل البحثي والعلمي معروف للجميع، وهم الأساتذة الكرام الأستاذ الدكتور مجد الدين خمش والأستاذ الدكتور محمد الدقس والأستاذ الدكتور فايز المجالي.

كما أشكر أسرة مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية حيث أمضيت في مكتبة المركز بضعة شهور، كانوا إيجابيين معي، ولم يتوانوا عن تقديم أي خدمة، هنا أشير إلى الدكتور وليد الخطيب مدير دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية في مركز الدراسات الإستراتيجية على مساعدته في ضبط البيانات الإحصائية لنتائج الدراسة، وهنالك الصديق الجديد محمد صبحي الشياب الذي قدم لي خدمات معينة ساعدتني على استكمال إجراءات عملي البحثي، كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ يوسف العمايرة الذي قام بعملية التدقيق اللغوي لهذه الدراسة، وشكر الأخت ربيحة عربيات سكرتيرة قسم الاجتماع والتي كانت لنا خير مرشد في الشؤون الإدارية خلال السنوات الماضية، وأشكر الصديقين المهندس محمد سلامة الرحاحلة وباسل عطيات، على وقفتهما إلى جانبي في التحضير لمناقشة رسالة الدكتوراه.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

أسماء المؤسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والأهلية في الأردن: دراسة في تطور مظاهر الهوية الوطنية

إعداد

محمود عواد الدباس

المشرف

الدكتور موسى شتيوي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المعالم الرئيسية للهوية الوطنية الأردنية، والعوامل التي لعبت دورا في التأثير على تطور مظاهرها، والمكونات الاجتماعية لها، من خلال دراسة تجليات الهوية الاجتماعية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي عبر القراءة السوسيولوجية للدلالة الرمزية للأسماء والتي تؤهلها موضوعيا للبحث الاجتماعي للحفاظ على الذات الوطنية والانا الاجتماعية.

اعتمدت منهجية الدراسة على عدة مناهج اجتماعية وهي منهج المسح الاجتماعي الشامل، والمنهج الوصفي والمقارن والتحليلي الكيفي لمسميات القطاعات الاجتماعية ومظاهر الاختلاف بينها، وتكوّن مجتمع الدراسة من عدة قطاعات اجتماعية تتضمن (18706) مؤسسات حكومية وأهلية شملت القطاع التربوي، والقطاع الأهلي، والقطاع الاقتصادي، والقطاع الديني.

بينت نتائج الدراسة أن الاتجاه العام للهوية الاجتماعية يتجسد في سبعة مسميات عامة وفقا للترتيب التنازلي التالي، 23.2% مسمى ديني، 22.3% مسمى شخصي، 19.1% مسمى مرتبط بالجغرافيا الأردنية، 5.7% مسمى عائلي، 2.9% مسمى قومي، 1.8% مسمى مرتبط بالعولمة، و1.3 %مسمى مرتبط بالجغرافيا الفلسطينية، ويعني ذلك أن الهوية الاجتماعية الأردنية تتخذ عدة صفات دينية وشخصية مع الارتباط بالجغرافيا الأردنية وهي ذات بعد بسيط في البعد العائلي والقومي والجغرافيا الفلسطينية والعولمة، كما بينت نتائج الدراسة أن الهويات الفرعية للمجتمع الأردني جاءت في ستة مسميات فرعية، وهي46.3 % مسمى ديني أسلامي، 39.5% مسمى شخصي ذكوري، 6.7% مسمى شخصي أنثوي، و4.9% مسمى قومي عربي، و1.8% مسمى ديني مسيحي، 0.9% مسمى قومي غير عربي.

توصلت نتائج الدراسة إلى المجالات الاجتماعية التي ظهرت فيها الهوية الاجتماعية موحَّدة، والمجالات التي ظهرت فيها الهوية الاجتماعية متباينة، وكانت المجالات التي ظهرت فيها الهوية الاجتماعية موحدة في القطاع الديني والمساجد والأندية الرياضية والمدارس الثانوية والملكية الدولية ومحافظة عجلون، حيث كان هنالك وجود للهوية الرئيسية أي وجود مسمى عام يشكل الاتجاه الغالب. وكان ذلك على النحو التالي، في القطاع الديني والمساجد والملكية الوقفية بلغ المسمى الديني 58.3%، وفي الأندية الرياضية بلغ المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 56.7%، وفي الملكية الدولية بلغ المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 80.8%، وفي محافظة عجلون بلغ المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 50.2%، وفي المدارس الثانوية بلغ المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 52%.

وفي المقابل كانت المجالات التي ظهرت فيها الهوية الاجتماعية متباينة هي في القطاع التربوي وفي المدارس الإعدادية ومدارس رياض الأطفال وفي القطاع الصناعي والشركات الصناعية وفي القطاع الأهلي والجمعيات الخيرية، وفي الملكية الحكومية والملكية الخاصة، وفي محافظات الوسط عمان والبلقاء والزرقاء ومادبا، ومحافظات الشمال جرش واربد والمفرق، ومحافظات الجنوب الكرك والطفيلة ومعان والعقبة، فقد كان هنالك حالة من غياب الهوية الرئيسية فيها.

بينت نتائج الدراسة إلى وجود المكون الاجتماعي الرئيسي للمسميات العامة، حيث شكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 62.1%، والملكية الخاصة 88.6%، والعاصمة عمان 81.04% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام القومي، وشكل القطاع التربوي 59.4% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وشكلت الملكية الخاصة 65.7% والعاصمة عمان 56.5% المكونان الاغلبان للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 70.8% والملكية الخاصة 77.7% والعاصمة عمان 77.2% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى العام العائلي، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 74% والملكية الخاصة 77.4% والعاصمة عمان 83.2% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام الشخصي، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 76% والملكية الخاصة 98.5% والعاصمة عمان 93.3% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام المرتبط بالعولمة، وفي المقابل لم يكن هنالك مكون اجتماعي رئيسي للمسمى العام الديني، حيث توزع على القطاعات الاجتماعية كافة بنسب متقاربة.

وفيما يتعلق بالمكون الاجتماعي الأغلب للمسميات الفرعية، فقد شكل القطاع التربوي 84.9% والملكية الخاصة 94.3%، وإقليم الوسط 73.6% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي الديني المسيحي، وشكل القطاع الصناعي و الشركات الصناعية 65% والملكية الخاصة 88.8% وإقليم الوسط 88.4% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي القومي العربي، و شكلت الملكية الخاصة 87.3% وإقليم الوسط 87.3% المكونان الاغلبان للمسمى الفرعي القومي غير العربي، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 78.1% و الملكية الخاصة 80% وإقليم الوسط 90.9% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي الشخصي الذكوري، وشكل القطاع الصناعي 50.6% والملكية الخاصة 62.9%، وإقليم الوسط 79.3% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي الشخصي الأنثوي، وفي المقابل لم يكن هنالك مكون اجتماعي رئيسي ويشكل أغلبية للمسمى الفرعي الديني الإسلامي حيث توزع على القطاعات كافة بنسب متقاربة.

وبالمحصلة أشارت النتائج إلى تمحور الهويات الاجتماعية في المجتمع الأردني حول المسميين العامين، المسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، ويؤكد ذلك الدور الكبير الذي يلعبه عاملا الدين والمكان الجغرافي في تشكيل الهويات الاجتماعية الأردنية.

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

1: مقدمة

2: مشكلة الدراسة

3: أسئلة الدراسة

4: مبررات الدراسة وأهميتها

5: أهداف الدراسة

6: الدراسات السابقة

7: مناقشة الدراسات السابقة

1: مقدمة

شكل مفهوم الهوية الوطنية إشكالية نظرية وعملية مستمرة منذ نشوء الدولة الحديثة، فهو موضوع حساس شغل الجميع بلا استثناء، فالهوية هي العامل الأساسي في توحيد الجماعة، وهي في الوقت نفسه عنصر الاختلاف الذي يؤدي أحيانا إلى تشرذم المجتمعات وتفتيتها في حال تنوع الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع وتصارعها مع بعضها البعض.

خلال القرنين الماضيين كان للتحولات السياسية والفكرية في العالم تأثيرٌ كبيرٌ على شكل ومضمون الهوية الاجتماعية، وشهد العالم مفاهيم متباينة للهوية الاجتماعية حسب الاتجاهات الفكرية العالمية المتصارعة مع بعضها البعض، فقد كان لكل منها مفهوم خاصٌ تجاه الهوية الاجتماعية، ونشير هنا إلى الفكر الليبرالي، والماركسي، والتيار الديني، والقومي، وقد كان للتحرر من الاستعمار ونشوء الدول الحديثة في العالم الثالث الدور الأكبر في بروز مسألة الهوية للواجهة، وذلك لأهميتها في تكوين الجماعة ونشوء الدولة الحديثة.

كان التيار الفكري والسياسي الذي يصل إلى السلطة يقوم بإعادة صياغة الهويات الاجتماعية لمواطني الدولة، وتحديد مساحة الهوية الفرعية، ومظاهر التعبير عن تلك الهويات بما لا يتعارض مع الهوية السياسية الاجتماعية للدولة، وبقدر تطابق التصور الذي يكونه شعب ما عن ذاته والجماعة الاجتماعية عن نفسها مع الواقع المادي العملي يكون الاتساق والاتزان وعندما يتسع الفارق تقع الأزمة، وقد يولد ذلك الإحباط الاتجاه نحو التخلي عن هوية معينة والبحث عن خيارات أخرى.

لم يكن المجتمع العربي بمعزل عن التحولات السياسية والفكرية المتتابعة التي اجتاحت العالم خلال العقود الماضية منذ بداية القرن العشرين، ابتداءً من التحرر من الحكم العثماني، والوقوع بعدها مباشرة تحت الاستعمار الأوروبي الذي قام بخلق وترسيم الحدود السياسية من جديد، وقيام الكيانات القطرية العربية على أساسها، ثم الدخول في مرحلة التحرر الوطني وإعلان الاستقلال الوطني، مرورا بالحروب العربية – الإسرائيلية، والحرب الباردة، وصولا إلى مرحلة الديمقراطية البرلمانية، والسلام مع إسرائيل، وانتهاء بمرحلة العولمة، والحرب على الإرهاب، وقد كان لهذه المراحل المتعاقبة كبير الأثر في تحديد الهوية ومظاهر التعبير عنها.

عبر المراحل السابقة كانت الهوية إشكالية نظرية من إشكاليات الفكر العربي المعاصر، إذ أن هنالك حضوراً للماضي في الواقع العربي المعاصر، والصراع بين القديم والجديد، وترتبط الهوية بالفكر الذي يعد جملة من الآراء والأفكار التي يعبر بواسطتها هذا الشعب أو ذلك عن

مشاكله واهتماماته وعن مُثُله الأخلاقية ومعتقداته المذهبية وطموحاته السياسية والاجتماعية وعن رؤيته للإنسان والعالم، وهذه الأفكار ليست فطرية أو غريزية وإنما يكتسبها الإنسان نتيجة احتكاكه بمحيطه الاجتماعي والثقافي ، وهنا تأتي خصوصية هذا المحيط في تشكيل خصوصية الفكر، وبالتالي فقد تضمن الفكر العربي تصورات وأراء تعكس الواقع العربي وتعبر عنه بشكل من أشكال التعبير (الجابري، 1999م).

نتيجة لهذه التحولات والمراحل المتعاقبة المشار إليها سابقا والتي مر بها المجتمع العربي، كان هنالك حالة من تعدد الهويات الاجتماعية، ذلك أن المواطن العربي وفي كل مرحلة سياسية أو فكرية كان يقدم هوية اجتماعية على أخرى استنادا لحقائق الاجتماع البشري، التي تقول إن هوية الآخر المقابل هي التي تحدد الهوية التي يجب علينا أن نظهر بها، وكثيرا وفي حالة المجتمع العربي ما تغير الآخر وتبدل، لذلك تغيرت وتبدلت الهويات الاجتماعية السياسية التي كنا نظهر ونقدم أنفسنا بها حسب التطورات السياسية والاقتصادية التي تلعب دورا أساسيا في تقديم هوية اجتماعية على هوية أخرى، ولقد كان الدين واللغة والمكان الجغرافي هي العناصر الرئيسية في تشكيل الهوية الاجتماعية.

كان لتأسيس الدولة الأردنية الحديثة بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين في العام 1921م الأساس في تحديد الإطار السياسي للكيان الوطني والذي حدد إلى حد كبير هوية الدولة باعتبارها عربية وإسلامية، إضافة إلى وضع قانون أساسي للإمارة الناشئة في العام 1928م حدد حدودها السياسية، ووضع قانون للجنسية والذي يعتبر التعبير القانوني للهوية الاجتماعية وتحديد من هو أردني قانونيا، علما بأن العسكريين العرب الذي قاتلوا في صفوف الثورة العربية الكبرى، والسياسيين العرب الذي كانوا مع الملك فيصل في سوريا قد قدموا إلى الأردن بعد سقوط الدولة السورية وفرض الانتداب الفرنسي عليها، وساهموا في تأسيس مؤسسات الدولة الأردنية الجديدة.

وعبر العقود الماضية كانت الهوية الوطنية في إعادة تشكّل مستمر نتيجة لاستيعاب الدولة الأردنية لعدة موجات من اللاجئين الفلسطينيين في الأعوام 1948م، و1967م، و1991م، إضافة إلى عدة موجات بشرية أخرى كاللبنانيين أثناء الحرب الأهلية 1975–1990م، والسوريين أثناء أحداث مدينة حماة 1981م، والعراقيين منذ عام 1991م، وقد أوجد ذلك كله حالات من التفاعل الاجتماعي بين هذه الجماعات الاجتماعية المتباينة في تجاربها الاجتماعية، خاصة أن كثيرين من هؤلاء اللاجئين والنازحين قد حصلوا على الجنسية الأردنية، بينما كانت إقامة بعضهم في

الأردن مؤقتة لأسباب إنسانية وقومية ودينية دون الحصول على الجنسية، كما أدى التغيير في المساحة الجغرافية والسكانية للدولة الأردنية من حيث التمدد والتقلص إلى إعادة تعريف هوية المواطن الأردني من الناحيتين القانونية والاجتماعية.

في السياق ذاته كانت محاولة التيارين الإسلامي ذي المنشأ المصري (الإخوان المسلمون) منذ أربعينات القرن الماضي والقومي العلماني القادم من مصر (الناصرية) وسوريا والعراق (البعثية) منذ خمسينات القرن الماضي الدفع باتجاه إصباغ الهوية الدينية الإسلامية أو القومية العلمانية على المجتمع الأردني على حساب هويته الوطنية التي ارتبطت بتاريخه الاجتماعي التقليدي وواقعه الجغرافي، ومحاولة هذين الاتجاهين ربط بروز الهوية الوطنية الأردنية بمؤامرة التجزئة التي فرضها الاستعمار بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد قابل هذين التيارين الفكريين ما أصطلح على تسميته مؤخراً ب المدرسة الأكاديمية الوطنية الأردنية التي أسست لتقديم معرفة علمية مضادة مفادها أن الكيان الوطني الأردني كان مجتمعا متبلورا منذ أيام الحقبة العثمانية وقبل اتفاقية سايكس بيكو والانتداب البريطاني، وفي السياق نفسه أكد التيار الوطني الأردني على استقرار حالة الاعتراف الفعلي بالهويات الوطنية في العالم العربي، وأن علاقة المواطنين بالمكان الأردني قد استقرت، وأن هنالك هوية وطنية أردنية أسوة بباقي الهويات الوطنية في العالم العربي لا يجوز القفز ع نها أو تجاوزها، مع الإشارة هنا أن الإيمان بالهوية الوطنية القطرية بات يتعدى من هم في مؤسسات الحكم ليشمل قطاعات شعبية كبيرة جدا.

منذ الربع الأخير من القرن العشرين تعرض الأردن لتأثيرات ثقافية سياسية أخرى جاءت من دول الجوار وكان لها انعكاس على هويته الوطنية الكلية، حيث جاءت (السلفية الجهادية) من مصر في ثمانينات القرن الماضي ثم من أفغانستان في تسعينيات القرن العشرين، وجاءت (السلفية المحافظة) من السعودية منذ العقد الثامن من القرن العشرين، وجاء التشيع من إيران منذ العقد الثامن من القرن الماضي ثم من العراق منذ التسعينات من القرن العشرين، وقد تصدت الدولة الأردنية لتلك الاتجاهات للحفاظ على هويتها باعتبارها تتبنى خطا إسلاميا معتدلا يقع بين العلمانية الغربية والهوية الدينية الإسلامية التراثية.

وخلال فترة 1989م – 2010م مرت الدولة الأردنية والمجتمع الأردني بالعديد من المراحل التي ألقت بظلالها على الهوية الاجتماعية من حيث المضمون والعلاقة مع الآخر، فقد كان للمرحلة الديمقراطية التي عاشها الأردن منذ العام 1989م، وبعدها الدخول في عملية السلام

مع إسرائيل منذ 1991م، وزيادة التحول نحو الرأسمالية الاقتصادية، والتفاعل مع العولمة بأبعادها الاقتصادية والإعلامية والثقافية أن فاقمت من حدة موضوع الهوية الوطنية الأردنية من النواحي الجغرافية والديموغرافية والحقوق السياسية والجنسية ليعود سؤال الهوية الوطنية يظهر من جديد، كما ظهر هنالك تباين بين هويات المجتمع وحتى داخل الهوية الاجتماعية الواحدة على أسس جديدة أبرزها الحق السياسي والنوع الاجتماعي.

نظريا تعددت مؤشرات الهوية الوطنية، ومنها، مكان الولادة، وروابط الأسلاف والأجداد، والانتماء القبلي، والالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، والالتزام بالقوانين الأردنية، ومكان الإقامة، والالتزام بالزي التقليدي، وطول فترة الإقامة، والأسماء والألقاب، والنشأة والتربية، واللهجة، والشكل والمظهر الخارجي (منير، 2002)، وهنا و ضمن سؤال الهوية المتجدد، فقد استخدمت الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع الأردني كافة وسائل الحفاظ على الهوية الاجتماعية وأشكال التعبير عنها، ومن أبرز تلك الوسائل، استخدام اللغة، والزواج الداخلي، والانتماء إلى مؤسسات معينة، وارتداء اللباس الوطني، وزيادة موطن الأصل، والصداقات مع أناس من نفس أعضاء الجماعة الاجتماعية، وحمل العلم الوطني، ومسميات الأبناء والمسميات العامة والفرعية.

تشمل التسميات الاسم الأول للإنسان، وهو احد مميزات الشخصية القانونية للفرد التي تميزه عن غيره، ويتكون الاسم عادة من الاسم الشخصي وهو ما يميزه عن باقي أفراد عائلته، والتي يشترك في حمل اسمها مع باقي أفرادها، فالاسم الشخصي هو من الحقوق اللاصقة بشخص الإنسان، والحال كذلك في المؤسسات الأهلية والحكومية على اختلاف أنواعها، فهنا توجد الصفة الاعتبارية، ويكون الاسم الذي تحمله أحد الحقوق اللاصقة بها، مثلما الأفراد تماما، وهي تصنف كجماعات ثانوية يتم تأسيسها وفقا لأسسٍ معينة منصوص عليها في اللوائح والقوانين المتضمنة قواعد معينة وبنود محددة يلتزم بها كل المنتمين إليها، وهي جماعات اختيارية العضوية في الأغلب الأعم.

2: مشكلة الدراسة

استناداً إلى المراحل السابقة والتي مرت بها الدولة الأردنية والمجتمع الأردني، والتي ألقت بظلالها على الهوية الاجتماعية من حيث المضمون والتجليات والعلاقة مع الأخر، فقد كانت الهوية الوطنية الأردنية بمفهوم (العادات والتقاليد والمعتقدات والاتجاهات النفسية والاجتماعية) كانت في حالة تشكل مستمر، وقد اتخذ ذلك عدة مظاهر تتجلى في مجالات الحياة

الاجتماعية المختلفة، وعلى رأسها المسميات العامة وا لفرعية، ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة، وهي التوقف على مظاهر الهوية الوطنية الأردنية لمعرفة حالة التوحد أو التباين بين مكونات المجتمع الأردني تجاه الهوية الوطنية الأردنية الواحدة المشتركة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع الأردني، معتمدين على القراءة السوسيولوجية للدلالة الرمزية للأسماء والتي تؤهلها موضوعيا للبحث الاجتماعي للحفاظ على الذات الوطنية العامة والأنا الثقافية الفرعية مع الإشارة إلى السياق العام الذي أوجدها.

3: أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما المعالم الرئيسية للهوية الوطنية الأردنية كما تتجلى في المجالات والمؤسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والأهلية.

السؤال الرئيسي الثاني: ما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تجلت عبرها مظاهر الهوية الوطنية.

وشمل ذلك عددا من الأسئلة الفرعية:

ما مدى تجلي البعد الشخصي في تشكيل الهوية الوطنية الأردنية.

ما مدى تجلي البعد الديني في تشكيل الهوية الوطنية الأردنية.

ما مدى تجلي البعد القومي في تشكيل الهوية الوطنية الأردنية.

ما مدى تجلي البعد الجغرافي في تشكيل الهوية الوطنية الأردنية.

ما مدى تجلي البعد الإنساني أو العولمة في تشكيل الهوية الوطنية الأردنية.

ما مدى تجلي البعد العائلي أو العشائري في تشكيل الهوية الوطنية الأردنية.

السؤال الثالث: ما المكونات الاجتماعية للمسميات العامة والفرعية للهوية الأردنية.

4: مبررات الدراسة وأهميتها

تأتي المبررات الرئيسية للقيام بهذه الدراسة من ناحيتين، فمن ناحية المضمون نجد أن بعض الدراسات السابقة تركز على الأبعاد السياسية في تطور الهوية الأردنية ولم يكن هنالك بالتالي دراسات تتناول تجليات الهوية من الناحية الاجتماعية والثقافية، ومن الناحية العلمية والبحثية فلا يوجد دراسات اجتماعية تتناول موضوع مظاهر الهوية الوطنية الأردنية بشكل عام، بل إن الدراسات السابقة تعرضت لجوانب معينة في الهوية الاجتماعية، وهي تطور

الهويات الفرعية لجماعات اجتماعية معينة، وبالتالي فإن القيام بهذا الدراسة ينتهج الطابع الشمولي وفيه تأكيد لحقيقة الطابع الدينامكي للهوية الوطنية الأردنية وأنها في حالة تطور دائم نسبيا بحكم العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال تغير مظاهر التعبير المختلفة عنها.

كما تكمن أهمية الدراسة كونها تركز على تجليات الهوية الاجتماعية الفعلية والواقعية، ومحاولة استكشاف مدى تماثل هذه التجليات في الواقع الفعلي وعلى المستويات الاجتماعية المختلفة، وبتفصيل أكثر تأتي أهمية الدراسة من حيث النقاط التالية:

- إمكانية التوقف على حقيقة الانسجام أو التباين بين الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع الأردني على المعالم الرئيسية للهوية الوطنية الأردنية الواحدة المشتركة.
- تحديد الأطر المرجعية للجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع الأردني تجاه الهوية الوطنية الأردنية الموحدة والمشتركة، ومدى مساهمتها في تشكيل الهوية العامة.
- تحديد المسافة الحقيقية بين الهويات الاجتماعية الفرعية من جهة ، وبين الهوية الوطنية الأردنية الموحدة والمشتركة من جهة أخرى، ذلك أن الهوية الوطنية ، المتجانسة تتطلب حدا أدنى من الاندماج المجتمعي للهويات الفرعية في الهوية الوطنية أي الولاء المجتمعي العام لخلق الهوية الوطنية المتجانسة القادرة على البقاء والتطور.

5: أهداف الدراسة

يأتي الهدف العام للقيام بهذه الدراسة من أجل معرفة تجليات الهويات الاجتماعية الفعلية للجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع الأردني في إطار الهوية الوطنية الأردنية، وبشكل خاص تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- استكشاف العوامل السوسيولوجية التي تقف وراء تكوّن وبروز الهويات الاجتماعية الرئيسية والفرعية في المجتمع الأردني ضمن إطار الهوية الوطنية الأردنية.
- معرفة المجالات الحياتية المجتمعية التي تظهر فيها الهوية الوطنية الأردنية موحدة بين الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع الأردني.

-معرفة المجالات الحياتية المجتمعية التي تظهر فيها الهوية الوطنية الأردنية متباينة بين الجماعات الاجتماعية المكونة للمجتمع الأردني.

6: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة

تناولت العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة جوانب معينة من الهوية الاجتماعية للعديد من الجماعات الاجتماعية في الأردن، ومنها المخيمات الفلسطينية، والجماعات العرقية والدينية، والهوية الجندرية والهوية الشبابية، والهوية الوطنية بشكل عام، والهوية المعولمة أو الهوية العالمية، والتي أجريت خلال فترة 1986م – 2006م.

6-1: الدراسات التي تناولت الهوية الوطنية

6-1-1: دراسة مسعد ، Massad (2001م)، (Colonial Effect ;The Making Of National Identity In Jordan)، (دور الاستعمار في صناعة الهوية الوطنية الأردنية).

بينت نتائج الدراسة الدور الكبير الذي لعبته المؤسسة العسكرية في صناعة هوية الإمارة وشكلها عندما قامت باستيعاب الأفراد والقبائل والمجموعات السكانية في شرق الأردن، وفق رؤية جديدة على حساب الأشكال والبنى التقليدية التي كانت سائدة قبل قيام الكيان الأردني، وهنا تم خلق تقاليد جديدة مستوردة، وكأنها أصلية وتراثية، وكان الجيش بمثابة العمود الفقري للمجتمع وهو يمثل بوصله الهوية الوطنية من حيث الشكل أو الزي أو النشيد الوطني، ونتيجة لذلك طغت الصفة الذكورية على الهوية الأردنية، وهنا يأخذ الرجال مكان اً واضحاً، والنساء موضعاً أدنى بالطبع.

وبينت الدراسة أن من العوامل التي أثرت على تشكيل الهوية الوطنية هو مرونة الكيان الوطني والهوية الوطنية، ويقصد بذلك التوسع عبر ضم أراضي جديدة أو مجموعات سكانية إضافية، أو عن طريق الانفصال أرضا وسكانا عن الوطن الأم، وأثرت لحظات التوسع والانكماش في صميم تشكل وتبدل الهوية الوطنية للكيان السياسي المعني، فقد تم التوسع الأول في سنة 1925م باتجاه الجنوب، وضم معان، وفي عام 1950م تم ضم الضفة الغربية وسكانها، أي أن هنالك توسعاً تم في الخمسينات وتقلص في أواخر الثمانينات عبر الإعلان عن قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية في العام 1988م.

كما تعددت الوسائل المستخدمة لتعزيز الهوية الأردنية ومن ذلك الكوفية الحمراء واستخدام اللهجة البدوية في الأغاني والمسلسلات، وقد أدت العوامل المسبقة مجتمعة في تشكيل هوية جديدة مشتركة نتيجة وجود حالة امتزاج في العادات واللهجات وبخاصة مع فلسطينيي الأردن، وزيادة نسبة الزواج المختلط، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود تيار متشدد يرفض الصيغة الاستيعابية للهوية الأردنية ويريدها إقصائية.

6-1-2: دراسة شتيوي، (2002م) (الاندماج الاجتماعي وتطور الهوية الوطنية في الأردن، دراسة سوسيولوجية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الأردني).

بينت الدراسة تعدد الجماعات التي ساهمت في تشكيل الهوية الوطنية الأردنية، وتمكّن الدولة من الوصول إلى درجة معقولة من الانصهار والتجانس الاجتماعي للعديد من الفئات المكونة لنسيجها الاجتماعي، إلا أن مستوى الاندماج وإشكاليته في المجتمع الأردني مرتبط بشكل أساسي بالأصل الجغرافي وما يمثله ذلك بالانتماءات والولاءات والطموحات السياسية ، وبخاصة البعد الأردني الفلسطيني، ويعود ذلك إلى أن تطور المجتمع الأردني في العقود الأربعة الماضية قد ارتبط بالقضية الفلسطينية وما جرى فيها من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولذلك كان هنالك تفاوت في درجة الاندماج أو الانصهار حسب فترة الهجرة إلى الأردن، وفي الوقت ذاته يتفاوت الأردنيون في تقبل من هم من أصل فلسطيني تاريخيا، مع أن هذا التقبل كان قويٌ في البداية، لكن نتيجة اختلال المعادلة الديمغرافية فقد بدأت درجة التقبل تضعف عما كانت عليه سابقا.

6-2: الدراسات التي تخص المخيمات الفلسطينية.

6-2-1: دراسة العزام، (1986م)، (اثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة استطلاعية وصفية على عينة من المهجرين - الفلسطينيين المقيمين في الأردن).

اعتمدت الدراسة على مسح شمل 3000 أسرة فلسطينية مهجّرة، وكانت العينة عرضية شملت أسراً مهجرة من مناطق 1948م والضفة الغربية وغزة تقيم في الأردن وشكلت العينة 2% من مجموع الأسر المهجرة الفلسطينية الموجودة في الأردن.

توصلت الدراسة إلى وجود معاناة للأسرة الفلسطينية من التشتت بفعل التهجير، وتفرق إفرادها جغرافيا، ولم تتمكن من جمع شمل أفرادها في مكان إقامتها في الأردن، ونتيجة لذلك فقد ضعفت العلاقة بين غالبية الأسر المهجرة وبين مجتمعاتها المحلية في موطن إقامتها الأصلي في

فلسطين، ومن العوامل التي ساعدت على التكيف الاجتماعي كان إقامة غالبيتهم في مناطق خاصة بهم في الغالب هي المخيمات وبعض المجتمعات المحلية الحضرية داخل المدن الأردنية، إضافة إلى التشابه الكبير بين المجتمعين الفلسطيني والأردني والذي ساعد على تقليل الصدمة الثقافية لدى المهاجرين.

6-2-2: دراسة صوالحة، Sawalha (1996)، (Identity, Self And The Other Among Palestinian Refugees In East Amman)، (الهوية، الذات، والآخر، لدى اللاجئين الفلسطينيين في أحد أحياء عمان الفقيرة).

تبحث في موضوع الهوية والذات والآخر لدى اللاجئين الفلسطينيين في أحد أحياء عمان الفقيرة، وبينت الدراسة أن روابط ما قبل الهجرة مهمة في تحديد قوة الروابط بين هذه الأسر، حيث يحدد الأفراد هنا هويتهم انطلاقا من الأسرة ومن القرابة الأصلية ومن الجيرة ومن هويتهم الوطنية الفلسطينية.

6-2-3: دراسة فرح، Farah (1999)، (Popular Memory And Reconstruction Of Palestinian Identity)، (الذاكرة الشعبية وإعادة بناء الهوية الفلسطينية).

تمت الدراسة على اللاجئين الفلسطينيين في مخيم البقعة عبر دراسة ثلاثة أجيال لمعرفة أهمية دور الذاكرة في بناء الهوية الفلسطينية، وبينت الدارسة أن الذاكرة التي يحتفظ بها الفلسطينيون عن ديارهم وقراهم تلعب دورا في تشكيل الهوية الفلسطينية، فهم لا يزالون يصرون على العودة إلي ديارهم وقراهم وينقلون أحلامهم هذه إلى الأجيال القادمة.

6-2-4: دراسة أبو زياد، (2004م)، (تكيّف الأسرة اللاجئة في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية على عينة من أرباب الأسر في مخيم اربد).

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تكيف لاجئي مخيم اربد في المجتمع الأردني عبر استخدام استبانة بأسلوب المقابلة الشخصية، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة 1693 أسرة، واستخدمت العينة العشوائية في اختيار أفراد العينة البالغ عددهم 254 أسرة.

بينت الدراسة أن من العوامل التي ساعدت اللاجئين الفلسطينيين على التكيف الاجتماعي منحهم الجنسية الأردنية مما ساعدتهم على ممارسة حياتهم اليومية من تنقل وملكية، وترتب على ذلك رغبة بعضهم للبقاء في الأردن، وقبول التعويض، والرغبة في الخروج من المخيم، ومن

مؤشرات ذلك أن درجة التكيّف لأسر لاجئي مخيم اربد بلغت 50.4%، ويعني ذلك أن هذه الأسر استطاعت التكيف في بعض الجوانب.

وفي المقابل بينت الدراسة أن العوامل التي قللت من التكيف الاجتماعي هي خوف الفلسطينيين من التوطين في وطن غير وطنهم، ولذلك توجهوا للعمل في القطاع الخاص، مع تفضيل الزواج من نفس الأصل الاجتماعي، والمشاركة في الانتخابات النيابية لصالح مرشحين من أصول فلسطينية لاعتقادهم أنهم يقدمون لهم العون والمساعدة أكثر من المرشحين الأردنيين، علما بان نسبة المشاركة من الفلسطينيين الأردنيين في الانتخابات البلدية والنيابية لا تزيد عن 29%، مع تركيزهم على المشاركة في المناسبات الفلسطينية أكثر من الأردنية، والرغبة في العودة إلى فلسطين، واعتبار المخيم رمزا للمقاومة والهوية الفلسطينية.

5-2-6: دراسة الدباس ، Al-Dabbas (2006)، (Palestinians In Jordan, Integration, Social Disaffection And Political Conflicts)، (الفلسطينيون في الأردن، الاندماج والتكيف الاجتماعي والصراع السياسي).

دراسة أمبيرقية على آراء مواطنين من الأصول الشرق أردنيه والفلسطينية، بينت أن من العوامل التي قللت من التكيف الاجتماعي للاجئين وجود حالة من الاستقطاب الاجتماعي والانقسام العامودي بين الأردنيين والفلسطينيين يزداد تجذرا رغم السياسات الرسمية التي تشجع على الاندماج الاجتماعي، ويستذكرون هنا أن الأردن يقف ضد قيام كيان فلسطيني مستقل، وتحديدا منظمة التحرير الفلسطينية، لجعل الفلسطينيين مواطنين أردنيين، ونفي حق العودة وتصفية القضية الفلسطينية، لذلك كانوا ينظرون إلى المواطنة الأردنية أنها لا تنف ي هويتهم الفلسطينية.

وبالمقابل يشعر الأردنيون أن الدولة والهوية الأردنية في خطر وبخاصة أن أعداد الفلسطينيين في زيادة، لذلك يرفضون إعطاء الفلسطينيين حق المواطنة بقوة، لأنها الخطوة الأولى نحو ذلك، فحلم العودة يتناقص يوما بعد يوم، يعزز ذلك أن ما نسبته 54% من الأردنيين ينظرون تجاه الفلسطينيين الأردنيين على أنهم لاجئون، وينظر 14% منهم إلى الفلسطينيين الأردنيين على أنهم ضيوف فقط.

6-3: الدراسات التي تخص الجماعات العرقية والدينية.

6-3-1: دراسة سهاونة ، Sahawneh (1986)، (The Demography Of Ethnic Minorities In Jordan. General Characteristies)، (التركيبة السكانية للأقليات العرقية في الأردن).

هدفت الدراسة للتوقف على الخصائص السكانية والديموغرافيع للأقليات الأثنية في الأردن وهم الشركس والشيشان والأرمن، وبينت نتائج الدراسة في مجال الحفاظ على الهوية الأثنية الميل لاختيار الشريك في الزواج من نفس الفئة الأثنية لكن ليس من الأقرباء المباشرين من أجل المحافظة على الهوية.

6-3-2: دراسة جرادات، Jaradat (1997)، (Asociolinguistic Study Of Ethinc Minorities In Jordan)، (الواقع اللغوي للجماعات الأثنية في الاردن).

هدف الدراسة التحقق من الواقع اللغوي لأربع جماعات أثنيه في الأردن، وهم الشركس والشيشان والأكراد والأرمن، عبر معرفة أثر بعض المتغيرات ، وهي العمر والجنس والتعليم والدخل تجاه استخدام لغتهم الأثنية، وبينت نتائج الدراسة أن هنالك عدة وسائل للحفاظ على الهوية، وكان أبرزها استخدام اللغة الأثنية نتيجة لعامل السن كما في الأقلية التركية ، حيث كان كبار السن عند الأكراد يجيدون استخدام اللغة الأثنية أكثر من الشباب، وكانوا بالتالي أقل أندماجاً من الشباب الأقل إجادة للغة الأثنية، وإما لعامل التعليم عند الأرمن لقيامهم بتعليم شبابهم اللغة الأرمنية، وتم ذلك عبر تعلم اللغة العربية لأنها لغة الجماعة المسيطرة أي الأغلبية وكان ذلك لحاجتهم للاتصال مع بقية المجتمع.

6-3-3: دراسة معوض، Moawwad (1999)، (The Linguistic Situation Of Gypsies And Turkmans As Ethnic Minorities In Jordan)، (الواقع اللغوي عند التركمان والغجر في الأردن).

بينت الدراسة أن هنالك استخداماً من التركمان للغتهم الأثنية في جميع المجالات، وفي هذا الاتجاه يعتبر التركمان أن اللغة العربية هي لغة ثانية يستخدمونها لكسب قوتهم، وتسهيل اتصالهم بالمحيطين بهم من العرب، وعلى العكس منهم كان الغجر يحتقرون لغتهم ويظنون أنها سبب عارهم ولذلك انتهى بهم الحال لغويا إلى ترك لغتهم والتمثل مع المجتمع الكبير واستخدام اللغة العربية.

6-3-4: دراسة درستو (2002م) (مستوى الاندماج الاجتماعي والثقافي للمرأة الشيشانية في المجتمع الأردني).

هدفت الدراسة إلى تحديد الإطار المرجعي للهوية لدى المرأة الشيشانية وتم استخدام منهج المسح بالعينة وتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء الواقعات في الفئة العمرية بين الـــ 15 سنة فما فوق، واللواتي بلغ عددهن 2830 أنثى، بينما كانت عينة الدراسة 283 أنثى، وتم اختيارهن عبر العينة العشوائية الطبقية حسب التجمعات السكنية للشيشان في الأردن، وتم استطلاع أرائهن عبر المقابلات الشخصية.

وبينت الدراسة أن استخدام الشيشان للغة الشيشانية الأثنية لا يزال سائدا بين أعضاء الجماعة وفي نطاق الأسرة، ويحرصون على تعليمها للصغار، كما يستخدمون اللباس الاثني الشيشاني في المناسبات الوطنية مع الانتساب إلى عضوية المؤسسات الرسمية والتطوعية الأثنية، والتمسك بالمأكولات الشعبية الشيشانية، كما تتركز الصداقات والزيارات ضمن إطار الجماعة الأثنية، إضافة إلى بناء مؤسسات مشتركة مع جماعة مماثلة لهم في الأصل وهي جماعة الشركس باعتبارها الأقرب لعملية الاندماج الاجتماعي معها دون الاندماج في المجتمع الأكبر، ومؤخرا كان التفاعل مع استقلال البلد الأم وما يواجه من تحديات.

وقد كان للتحول الاقتصادي في الانتقال من العمل الزراعي إلى الأعمال والوظائف الحكومية أن أتاح مجالا للشيشان الدخول في أدوار اقتصادية جديدة لهم وتوفر فرص عمل جديدة خارج الجماعة الأثنية ساهمت في زيادة الاندماج البنائي والثقافي عند الأجيال الصغيرة منهم والتي أصبحت أكثر معرفة واستخدام للغة العربية مما ساهم في زيادة اتصالهم بالآخرين، والمشاركة في مؤسسات المجتمع على مستوى الأردن، مع الأخذ بالرقص والغناء العربي، ووجود علاقات صداقة وزيارات متبادلة مع الجماعات الأخرى، وزيادة في موضوع الزواج الخارجي مقارنة مع الجيل الأول، والتناغم بين الهويتين الأثنية والأردنية، حيث يعتبر الشيشان هويتهم أنها شيشانية أردنية.

6-3-5: دراسة ديركربديان (2003م)، (الهوية والاندماج للأرمن في الأردن).

هدف الدراسة التعرف على مدى تمسك الأرمن بهويتهم ومعرفة درجة تمثلهم أي اندماجهم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا في المجتمع الأردني، و لذلك تم تصميم استمارة وزعت على أفراد العينة والذين يقطنون في عمان، وتكون مجتمع الدراسة من مجموع الأسر الأرمنية التي تقطن في الأردن حيث بلغ مجموع الأسر 293 أسرة، وكانت عينة الدراسة على

الأسر الأرمنية في عمان وعددها 230 أسرة أردنية، حيث تم استبعاد باقي الأسر الأرمنية في باقي أنحاء المملكة، وكانت أداة الدراسة هي الاستمارة عبر المقابلة الشخصية.

بينت الدراسة في مجال الحفاظ على الهوية العرقية قيام الأرمن بالعمل على تأسيس مؤسسات خاصة بهم كالكنائس والمدارس والأندية، وعدم موافقة أغلبية الأرمن على زواج أبنائهم من الذكور والإناث على حد سواء من غير الأرمن خوفا على لغتهم وهويتهم التي يفضلون الاحتفاظ بها، هذا وقد بلغت نسبة استخدام اللغة الأرمنية داخل الأسرة الأرمنية 54%، كما أن الزيارات تنحصر في إطار الأقرباء، إضافة إلى ارتداء الزي الأرمني من قبل فرق الفلكلور الأرمني في المناسبات الاجتماعية الخاصة بهم، والقيام بأنشطة لمساعدة الأرمن في بلد الأصل، وزيارة أو التفكير في زيارة أرمينيا.

على صعيد الاندماج الاجتماعي كان هنالك زيادة في إتقان الأجيال الأرمنية الشابة للغة العربية ولذلك علاقة بالعمل، فالمدارس الأرمنية في الأردن هي للمرحلة الابتدائية فقط، ثم يلتحق الطلبة بالمدارس العربية لإكمال دراستهم، ويقل بذلك تدريجيا استخدام اللغة الأرمنية قراءة وكتابة، بالمقابل تزداد قراءتهم وكتابتهم للغة العربية، كما أن دلالة كلمة الوطن تعني عند الأرمن أنه الأردن بما نسبته 54%، وتفضيل الأطعمة العربية والأغاني العربية إضافة إلى الأرمنية، والمشاركة السياسية، وحدد اغلبهم أن هويتهم هي أردنية أرمنية.

6-4: الدراسات التي تخص الهوية الجندرية

6-4-1: دراسة شتيوي (1999م)، (الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن).

هدف الدراسة التعرف على المحتوى الجندري للكتب المدرسية، والتعرف على الصورة النمطية للذكور والإناث عبر استخدام أسلوب تحليل المحتوى كمنهج للدراسة، واشتملت العينة على اغلبيه المناهج التي تُدرّس في المرحلة الأساسية وفي كل الصفوف.

بينت الدراسة وجود تحيز جندري واضح لمصلحة الذكور من مجمل الأدوار الاجتماعية، ومحدودية الأدوار الأنثوية في الكتب المدرسية الأردنية وغياب واضح للعديد من الأدوار الأنثوية الجديدة والتي دخلت إليها المرأة، فالصورة غير متوازنة من حيث العدد والنوعية، والصورة النمطية الموجودة تعزز النظرة الأبوية التقليدية السائدة في المجتمع الأردني.

كما تعزّت الصورة النمطية في المناهج من حيث إعطاء الصفات العقلانية والقيادية والإبداعية للرجل، بينما ترتبط صفات الإناث بالحنان والعطف والدماثة، ورغم ذلك كان هنالك إشارة إلى دور للمرأة في التاريخ والتنمية وضرورة مشاركتها الفعالة في جميع مناحي الحياة كما أن اللغة المستخدمة غير متوازنة ، حيث أن غالبية المفردات اللغوية تخاطب الطلبة بلغة ذكورية تعكس تحيزات المجتمع التي تطورت بها.

6-4-2: دراسة عماوي ، Amawi (2000)، (Gender And Citizenship In Jordan, Gender And Citizenship In The Middle East)، (الجندر والمواطنة في الأردن والشرق الاوسط).

دراسة على عدد من القوانين الخاصة بحقوق الرجال والنساء، و بينت الدراسة وجود عدة قوانين تحوي تمييزاً بين الرجل والمرأة في الحقوق والامتيازات المختلفة التي يتمتع بها المواطنون، وبالتالي فإن المساواة لم تتحقق بين الرجل والمرأة رغم أن الدستور الأردني أوضح في نصوصه أنه لا تمييز في الحقوق والواجبات بين المواطنين باختلاف الدين أو اللغة أو الأصل العرقي، وكانت القوانين التي تغيب فيها المساواة هي قانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وقانون الجوازات وقانون العقوبات، فالرجل يمنح امتيازات كثيرة لا تتمتع بها النساء في المجتمع الأردني، فقانون الجنسية الأردني منح الحق للرجل في منح الجنسية الأردنية لزوجته وأبنائه، وبالمقابل لا يمنح هذا الحق إلى الأردنية عندما تتزوج من غير أردني إذ لا تستطيع منحه الجنسية الأردنية، ولا حتى أبنائها، كما أنه لا يحق للأنثى إصدار جواز سفر خاص بها إلا بعد أخذ موافقة الزوج أو الأب أو الأخ، وحتى دفتر العائلة فإنه يصدر باسم الأب أو الزوج، ويتم إضافة الإناث إليه والأطفال.

6-4-3: دراسة نصر (2000م)، (من حب الوطن إلى حب المواطنين: مقاربة جنسوية لرموز الوطنية والمواطنة في النص المدرسي).

تكوّن مجتمع الدراسة من كتب القراءة العربية للمرحلة المتوسطة في لبنان، وكانت العينة أربعة كتب قراءة عربية للمرحلة المتوسطة، وهي تحديدا النصوص الأدبية التي تعالج بشكل رئيسي موضوع الوطن وموضوع الوطنية، وبينت الدراسة أن المواطنة تعبر عن انتماء ناقص في كتب القراءة العربية للمرحلة المتوسطة، أي أن المنتمين إلى الوطن هم الذكور، لأن كل مواصفات أبناء الوطن تدل على الرجولة، والمواطنة الذكورية، وحدد دور الأم من المنظور الذكوري بما يصب في إعداد الأبناء الذكور لمهامهم المجتمعية.

6-4-4: دراسة أبو الهيجاء (2002م)، (خطاب الهوية الثقافية في أزياء المرأة الأردنية).

تم القيام بدراسة ظاهرة الزي واللباس لفهم الهوية الثقافية من خلال الأزياء، وعددها 17 نمطاً من أنماط اللباس، عبر التحليل الرمزي، وكانت المنهجية الاعتماد على نظرية البنيوية والتي تقترب من التحليل والفهم الحقيقي والرياضي للأشياء، وتكوّن مجتمع الدراسة من الإناث المقيمات في محافظة اربد منذ خمس سنوات على الأقل ، وشملت العينة العشوائية جميع أنماط الملابس، وتم الاعتماد على المقابلات الميدانية ، أي المقابلة المفتوحة مع سيدات يلبسن أنماط اً متعددة من اللباس، وتم إجراء جلسات نقاشية بين المبحوثات اللواتي يلبسن أنماطاً مختلفة للتوقف على حقيقة الصراع، والملاحظة المباشرة حول لباس النساء في أماكن عامة لوضع تصور أولي حول ما هو موجود من أنماط مختلفة.

بينت الدراسة تأثير الأحداث السياسية على شكل لباس المرأة حيث نجد ارتباط الأثواب والاكسسوارات النسائية بالهوية الاجتماعية نتيجة التحولات في البنية الاجتماعية الأردنية كالتحول في نمط الإنتاج الاقتصادي في المجتمع الأردني من مجتمع زراعي شبه إقطاعي إلى مجتمع مدني أو شبه مدني، وارتفاع في أعداد المهاجرين من الريف إلى المدينة،والهجرات القسرية التي فرضت على الشعب الفلسطيني عامي 1948م و1967م والتأثر بثقافات المجتمعات المحيطة كالمنطقة الشامية والفلسطينية نظرا لقرب المسافة، والتأثر بثقافة أهل الخليج العربي أثناء إقامة عدد كبير من الأردنيين لفترات طويلة في تلك المنطقة.

ولم يكن هنالك بالتالي نمط واحد من الأزياء التراثية بل تشكيلية واسعة من الأنماط التي تمثل مناطق مختلفة من الأردن وفلسطين والتي تعكس التنوع الهائل للنسيج الاجتماعي ، كما أن ارتداء اللباس مرتبط بعدم الخروج على الحد الأدنى المألوف ضمن منظومة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية.

6-4-5: دراسة السقا (2003م)، (الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية والمطالعة في الأردن).

تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى لمنهجين دراسيين من المناهج المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية، وهما منهج المطالعة في اللغة العربية ومنهاج التربية الاجتماعية والمواطنة للصفوف من الأول الأساسي حتى الثاني عشر، وكانت أداة الدراسة استمارة لتفريغ البيانات التي يراد استخلاصها في الكتب المدرسة وهي الحقوق والواجبات الأنثوية والذكورية.

بينت الدراسة أن نسبة الواجبات الذكورية أكبر من واجبات المواطنة الأنثوية،حيث كان واجب الانتماء للوطن وحمايته والدفاع عنه من الواجبات الذكورية الرئيسية، ويؤكد ذلك ارتفاع النسب المئوية التي وردت للواجبات الذكورية مقارنة بالواجبات الأنثوية بأن الذكور في المجتمع يتمتعون بصفة المواطنة أكثر من الإناث، وأن عليهم واجبات يجب أن يؤدوها مقابل تمتعهم بهذه المواطنة.

كما أن تدني تكرار الواجبات الأنثوية يدل على عدم تمتعهن بالمواطنة الكاملة كتلك التي يتمتع بها الذكور في المجتمع، وارتبطت الواجبات الأنثوية بشكل واضح بالمجال الخاص الأنثوي استنادا للثقافة السائدة في المجتمع الأبوي،واقتصار دورها على المجال الخاص المنزلي ضمن التقسيم التقليدي للأعمال والمهن المرتبطة بهذا المجال، وبالنتيجة فإن المرأة تعاني من مواطنة هشة وغير كاملة مقارنة بما يمتاز به الذكور.

بالمقابل كانت الحقوق الأنثوية الواردة في الكتب نسبتها أعلى من الحقوق الذكورية، والسبب هو إدراج موضوع الجندر في خطط التنمية، لذلك تم التركيز على الحقوق الأنثوية للعمل على تغيير القيم والأعراف السائدة تعزيزا لفكرة أن للإناث حقوقاً مساوية لحقوق الذكور، وأنهن لهن الحق في التمتع بجميع حقوق المواطنة كما هي للذكور ، لأن الدستور الأردني ومواثيق حقوق الإنسان تضمن للمرأة كمواطنة حقوقها بالمشاركة الكاملة في المجتمع دون وجود لأي تمييز جندري ضدها، وكانت الحقوق الأنثوية الواردة في كتب المطالعة والتربية الاجتماعية في مجالات العمل والعمال، والحريات العامة والعدالة، والتعليم.

6-4-6: دراسة شتات (2004م)، (الهوية القومية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي وعلاقتها ببعض سماتهم الشخصية).

تم استخدام الاستبانة لقياس الهوية القومية عند الطلبة المصريين من إعداد الباحثة، وبلغ حجم العينة 300 طالب وطالبة يتراوح أعمارهم بين سن 10الى 12 سنة وقد تم اختيارهم من المدارس الحكومية في محافظة واحدة.

بينت الدراسة أن الأسرة في المجتمع العربي تفضل الطفل الذكر على الطفلة الأنثى، ففي المجتمع المصري مثلا تفضل الأسر المصرية إنجاب الذكور والاعتماد عليهم، ويزداد إدراك الطفل لهويته القومية مع التقدم بالعمر نتيجة اتساع دائرة اتصاله بالعالم الخارجي، واكتساب معلومات أكثر عن وطنه، وزيادة الإحساس بالانتماء إلى الهوية الوطنية، ولذلك فإن الذكور أكثر إدراكا لهويتهم القومية من الإناث مما يزيد من شعور الذكور بأهميتهم في المجتمع، ويدفعهم

ذلك إلى معرفة كل شيء عن المجتمع والانتماء الشديد له، وبالمقابل فإن الإناث يشعرن بالاضطهاد من قبل المجتمع، مما يولد لديهن شعوراً بالانعزال الوجداني والعاطفي تجاه هذا المجتمع، فيرجعن إلى الأسرة ويتمسكن بها أكثر من مجتمعهن، وبالتالي فإن الانتماء للأسرة يكون على حساب الانتماء للوطن.

6-4-7: دراسة نجيب (2006م)، (التنميط الجندري في أغاني الفيديو كليب العربية).

تناولت الدراسة موضوع التنميط الجندري في أغاني الفيديو كليب العربية وهدفت الدراسة إلى وصف وتحليل صورة المرأة والرجل فيها والتي تُبث على القنوات الفضائية العربية المتخصصة بالموسيقى عبر تحليل الصورة واللغة والرموز الخاصة والدلالات التي تصاحب ظهور الرجل والمرأة في الفيديو كليب، وتم إجراء الدراسة على عينة عشوائية بلغ عددها خمسين أغنية مقسمة مناصفة بين أغاني يؤديها مطربون ذكور وأغاني تؤديها مطربات، وتم اختيار الأغاني من خمس محطات فضائية تشكل مجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج السيميائي الذي يتخطى المنهجين الكمي والكيفي في رصد الظاهرة وفهمها نحو التحكم بها.

بينت نتائج الدراسة أن الرموز والدلالات تركز على إيحاءات جنسية صريحة، وكانت الأدوار التي يؤديها الرجل والمرأة في الفيديو كليب تركز فقط على الجانب العاطفي كعاشق وعاشقة، وبخاصة في التركيز على مناطق الإثارة من أجزاء الجسد المختلفة للمرأة.

ومن جانب آخر كان هنالك اختلاف جوهري في الرموز والدلالات في أغاني المطربين والمطربات من حيث اعتماد المطربات على عنصر الإثارة أكثر من المطربين مما يعمل على ترسيخ الصورة النمطية عن المرأة أنها عنصر إثارة وجسد جميل، وكانت صورة المرأة أنها عاشقة وزوجة ومهجورة وهامشية وخائنة وسهلة المنال ولعوب، وصورة الرجل كعاشق ورجل أعمال وزوج، وكانت أماكن التصوير في المنزل وتحديدا في غرفة النوم والنوادي الليلية والشوارع والشواطئ.

6-5: الدراسات التي تناولت الهوية الشبابية

6-5-1: دراسة شتيوي (2000م)، (الشباب والاندماج الاجتماعي).

استعرضت الدراسة مؤشرات الاندماج الاجتماعي بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستويين الموضوعي والذاتي والذي تم تطبيقه على الشباب، واستندت الدراسة على سلسلة من المسوح الاجتماعية العامة والخاصة بالمجتمع الأردني.

وبينت نتائج الدراسة تدني المستوى العام للاندماج الاجتماعي للشباب الأردني إذ لا يزال الشباب الأردني مهمشاً، ولا يشارك بدور فعال في البنى الأساسية للمجتمع الأردني،ويعاني من أشكال مختلفة من الصراع القيمي التي تقود إلى سلوكيات منحرفة، وكان للأسرة والروابط القرابية دورٌ رئيسيٌ في توفير الإطار القيمي للشباب،كون الأسرة تمثل صمام الأمان الاقتصادي والاجتماعي الذي يلجأ إليه الشباب.

6-5-2: دراسة شويحات (2003م)، (درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة).

كانت الدراسة في مجال أصول التربية وهدفها المحوري معرفة أثر بعض المتغيرات في تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة، وبلغ حجم مجتمع الدراسة 101644 طالبًوطالبة، وكانت عينة الدراسة 1866 طالبًا وطالبة من مستوى درجة البكالوريوس تم اختبارهم بالعينة العشوائية من ست جامعات رسمية وخاصة، وقامت الباحثة ب إعداد مقياس خاص للمواطنة.

وبينت نتائج الدراسة انخفاض درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة، حيث كان ذلك دون المستوى الإيجابي المطلوب، وتراوحت مواقف الطلبة بين مستوى التمثل السلبي إلى المستوى الحيادي، وضمن هذه المستويات كانت مواقف طلبة الجامعات الأردنية تجاه الهوية الوطنية الأردنية أكثر إيجابية كالاعتزاز بالعلم الأردني، وعدم التعصب الإقليمي والمشاركة في الانتخابات النيابية، بينما كانت مواقف طلبة الجامعات الأردنية سلبية تجاه القتال دفاعا عن الوطن، ولم يحدد طلبة الجامعات الأردنية مواقفهم تجاه التسامح الديني والعرقي.

6-6: الدراسات التي تناولت الهوية المعولمة

6-6-1: دراسة العمري (2001م)، (العولمة والدولة القطرية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية).

تناولت الدراسة مدى التوافق والتباين في الهوية بين ما تفرضه العولمة والكيان القطري، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، وبينت نتائج الدراسة أن العولمة تسعى للتقليل من انتماء المواطن لمكانه الجغرافي عبر التقليل من سعي الفرد نحو هوية خصوصية أكثر من انتمائه الكوني إلا أن المواطن أو الفرد في الدولة القطرية مع أنه يشعر أن هويته الحضارية والثقافية تتجاوز حدود الدولة القطرية، لكنه مع ذلك يتبع هوية دولته القطرية لأنها الحامية له ولكل مصالحة، وذلك في اتجاه معاكس لهدف العولمة والتي تحاول تهميش الدولة القطرية والحلول محلها في نفسية الفرد والجماعة.

6-6-2: دراسة الأنصاري (2004م)، (الشباب العربي والعولمة، مصادر التأثير ومظاهر التأثر).

هدف الدراسة استكشاف تأثير العولمة على عينة من الشباب الجامعي العربي كشريحة ثقافية نخبوية، والدراسة استطلاعية وتم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتكون مجتمع الدراسة من الطلبة الجامعيين من الطلبة الأردنيين والقطريين من المستويات الدراسية المتباينة، وتم استخدام أسلوب العينة القصدية المكونة من 200 مفردة قُسمت مناصفة بين الذكور والإناث وتم اختيارها بصورة عشوائية بسيطة، وتم جمع المعلومات عبر الاستبانة، وتم عرض النتائج عبر الجداول الإحصائية البسيطة ، وبعدها الاعتماد على الطابع النوعي والتحليل التفسيري.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن العولمة ظاهرة إجبارية وليست اختيارية، ولها طبيعة مزدوجة حيث تأتي فوائدها المجتمعية من نشر الديمقراطية وتوسيع مساحة حرية الرأي والتعبير ومنح الشباب الاتصال والتفاعل مع العالم الآخر، وأما المساوئ فتأتي من تأثير العولمة على الحياة اليومية من خلال إذابة الشعور الوطني والانتماء القومي وجعل الناس أكثر غربة في أوطانهم، إضافة إلى زيادة الأغنياء غناء وزيادة الفقراء فقرا، وهي شكل جديد من أشكال الهيمنة والسيطرة، وهي كذلك مرادفة في أذهانهم لمصطلح (الأمركة)، كما أن العولمة تنفذ إلى مجتمعاتهم من خلال مصادر إعلامية ثم اقتصادية، وعبر الفضائيات الجديدة والإنترنت

والشركات العملاقة، وأن رجال المال والأعمال ثم الشباب الجامعي هما الفئتان الأكثر تقبلا ونشرا للعولمة.

6-6-3: دراسة الشدوح (2004م)، (أثر العولمة على مشكلة الأقليات).

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر العولمة على مشكلة الأقليات من خلال استخدام المنهج التاريخي ومنهج الجماعة لمعرفة السلوك السياسي للجماعات والتفاعل بينها، والمنهج الإحصائي الوصفي والتحليلي، وقامت الدراسة على فرضية وجود علاقة طردية بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الصراع الاثنو سياسي للأقليات في 49 دولة في العالم ضمن الإطار الزمني 1995م – 2000م.

بينت نتائج الدراسة أنه وكلما زاد ترتيب الدولة في مؤشرات العولمة قلت مؤشرات الصراع الاثنو غرافي في تلك الدولة، حيث تزداد قدرة الدولة على تطويع الهويات العرقية الموجودة بداخلها لصالح تعزيز سيطرتها من خلال دمج الجماعات العرقية في البنية السياسية والاقتصادية للمجتمع عبر تطبيق السياسات الحكومية ضد الأقليات، وبالتالي كانت الدول التي يوجد بها مؤشرات عولمة قوية جدا تميل إلى استخدام السياسات التقليدية ضد الأقليات وهي سياسات قانونية، وأما في الدول التي تكون فيها مؤشرات العولمة متوسطة فتميل هذه الدول إلى اتخاذ سياسات أكثر تشدد اً مع الأقليات، وأخيرا في الدول التي تكون فيها مؤشرات العولمة ضعيفة جدا فتميل تلك الدول إلى اتخاذ سياسات الإبادة العرقية.

6-6-4: دراسة الناصر (2006م)، (العولمة وأثرها على الحركة النسائية).

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العولمة على الحركة النسوية في خمس عشر ة دولة عبر استخدام المنهج التاريخي والإحصائي، وتم استخدام العينة القصدية حيث تم تقسيم الدول المشمولة بالدراسة في ثلاث ة مستويات حسب درجة العولمة، الدول ذات مؤشرات العولمة المرتفعة، ودول ذات عولمة متوسطة، ودول ذات عولمة ضعيفة، كما تم وضع مؤشرات للحركة النسائية.

بينت نتائج الدراسة مساهمة العولمة في تمكين الحركة النسوية، وتم ذلك عبر إدماج النوع الاجتماعي في العلاقات الدولية وتمكين المرأة سياسيا عبر بناء منظمات وشبكات نسائية قوية وبالتالي زيادة مساهمتها في صنع القرار، وأدى ذلك إلى ارتفاع المشاركة السياسية للمرأة في جميع الدول تقريبا المتقدمة والنامية، مع العلم أن مؤشرات الإنترنت قد زادت من عمليات الاتصال والتعاون وأصبحت القضايا النسوية أكثر أهتمام في كل دولة أكثر من ذي قبل إذ فتح

المجال أمام المرأة كي تخاطب العالم عن قضاياها، والتعريف بنفسها وتعبئة مستويات متنوعة، وعبر العولمة السياسية استطاعت المرأة فرض أجندتها على الدول من خلال الكوتا النسائية.

7: مناقشة الدراسات السابقة

يمكن مناقشة الدراسات السابقة من ناحيتين الوصفية والمنهجية، ومن حيث النتائج التي توصلت إليها والمناهج التي اتبعتها، مع تقديم جديد دراستنا الجديدة، فمن حيث النتائج فقد أشارت الدراسات السابقة وفيما يتعلق بالمجتمع الأردني إلى نتائج متناقضة ومتعاكسة حول عملية الاندماج الاجتماعي من قبل الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع الأردني في الهوية الوطنية الأردنية، ففي دراسات كانت مؤشرات الاندماج جيدة، وفي دراسات أخرى كانت مؤشرات الاندماج ودرجاته متدنية، وفي دراسات معينة وجدت المؤشرات الايجابية والمؤشرات السلبية معاً.

7-1: العوامل التي أضعفت عملية الاندماج الاجتماعي في الهوية الوطنية الأردنية.

حسب الدراسات التي تناولت المخيمات الفلسطينية نجد أنه ونتيجة لقدوم اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن بإعداد كبيرة، وتشكيل مجتمع خاص بهم فقد حال ذلك دون الاندماج في المجتمع الأكبر، عزز ذلك الإيمان بالثقافة السياسية السائدة التي تعتبر التوطين خيانة للوطن، والتمسك بالعادات والتقاليد حفاظا على الهوية الفلسطينية، والرغبة في العودة، ونقل هذا الأمل إلى الأجيال القادمة عبر الذاكرة الوطنية عن المدن والقرى التي جاءوا منها، والاعتماد على روابط ما قبل الهجرة من الأسرة والقرابة والجيرة في تشكل العلاقات القائمة بينهم، ونتيجة لذلك كانوا يفضلون الزواج من نفس الأصل الاجتماعي والتصويت في الانتخابات النيابية بنسبة قليلة، ولصالح مرشحين من أصل فلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار النظرة السياسية عند الشرق الأردنيين تجاه اللاجئين على أنهم لاجئين أو ضيوف، وفي السياق ذاته كان لاستقلال بلد الأصل الاجتماعي، والتفكير بالعودة إليه ،كما في دراسة الشيشان والأرمن والمخيمات الفلسطينية دورٌ في التقليل من عملية الاندماج الاجتماعي في الهوية الوطنية الأردنية.

في السياق ذاته وحسب الدراسات التي تناولت الهوية الجندرية فقد كان هنالك نقص في الأبعاد الجندرية للهوية، فالهوية الوطنية الأردنية هوية ذكورية من الناحية الجندرية، فالنساء من الناحية القانونية يدخلن عالم المواطنة من خلال الرجال، والرجال هم من يمنحون الجنسية للنساء سواء أكانت زوجة أو ابنة، كما عملت المناهج التعليمية على تعزيز الصورة النمطية واللغة الذكورية والتي هي في الأساس تعزز النظرة التقليدية الأبوية السائدة عبر ربط الواجبات الملقاة

على النساء بالأدوار التقليدية، ولذلك اقتصر واجب الانتماء للوطن والدفاع عنه بالذكور فقط، ولم يكن ذلك من واجبات النساء، وكان الذكور بالتالي أكثر إدراكاً للهوية الوطنية من النساء اللواتي ينتمين للأسرة أكثر من الوطن.

وفي الدراسات الإعلامية فقد كان لوسائل الأعلام دور في تعزيز الصورة النمطية للهوية التقليدية الذكورية والأنثوية، حيث الرموز والدلالات التي تركز على إيحاءات جنسية صريحة، وبخاصة التركيز على مناطق الإثارة من أجزاء الجسد المختلفة للمرأة، واعتماد المطربات على عنصر الإثارة أكثر من المطربين مما يعمل على ترسيخ الصورة النمطية عن المرأة أنها عنصر إثارة وجسد جميل.

وحسب الدراسات التي تناولت الهوية الوطنية بشكل عام فقد قد كانت المؤسسة العسكرية الأردنية هي بوصلة الهوية الوطنية الأردنية، والتي هي ذات طابع ذكوري، كما كان لحالة التمدد والتقلص في المساحة الجغرافية والسكانية للدولة الأردنية، والذي تم في فترات معينة عندما تم إدخال مساحات جغرافية وسكانية إلى حدود الدولة، وتم ادلجتهم على أنهم أردنيون، ثم في وقت لاحق تقلص الكيان السياسي جغرافيا وسكانيا، و تم سحب الجنسية والمواطنة عن كثير من السكان، وقد أدت هذه الحالة الزئبقية إلى عدم تبلور الهوية الوطنية بشكلها الثابت، وبالتالي ضعف عملية الاندماج الاجتماعي في الهوية الوطنية الأردنية.

2-7: العوامل التي ساعدت على زيادة الاندماج الاجتماعي في الهوية الوطنية

حسب الدراسات السابقة التي تناولت المخيمات الفلسطينية والجماعات العرقية والدينية في المجتمع الأردني نجد أن وجود القواسم المشتركة بين الجماعات الاجتماعية القادمة إلى الأردن وبين ثقافة المجتمع الأردني، كعامل الدين مع الشركس والشيشان، والدين واللغة مع سكان المخيمات الفلسطينية قد ساعدت على عملية الاندماج الاجتماعي، إضافة إلى دور النظام السياسي الأردني في تحسين أوضاع جميع مكونات المجتمع الأردني اقتصاديا وتعليميا واجتماعيا، حيث نجد في دراسات المخيمات بشكل خاص والتي تم إجراؤها على عقود من الزمن تحسن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لسكان المخيمات منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، ودليل ذلك أن 81% من اللاجئين لم يعدوا من سكان المخيمات، كما أن حالات الفقر المدقع بين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، هي الأقل مقارنة مع مخيمات اللجوء الأخرى، وأصبح بعضهم يقدم نفسه بهوية جديدة، أردنية فلسطينية.

وكان لعملية الانتقال من العمل الزراعي الذي كان أحد أسباب العزلة الاجتماعية إلى الوظائف الحكومية، أن أدت إلى توسيع إطار العلاقات الاجتماعية والاندماج في هوية مشتركة وطنية واحدة، وبالتالي زيادة التفاعل الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع الأردني وزيادة الاندماج البنائي في مؤسسات الدولة الأردنية، ويتضح ذلك أكثر ما يكون في دراسات الأرمن والشيشان، والأقليات بشكل عام، والتي أصبحت الأجيال الجديدة منهم تقدم نفسها بهوية اجتماعية مركبة، أردنية شيشانية، أردنية ارمنية ، عزز ذلك تعلم اللغة العربية وزيادة حالات الزواج المختلط.

وكان لقيام النظام السياسي الأردني حسب الدراسات التي تخص الهوية الجندرية في إشراك المرأة الأردنية في صناعة القرار، بهدف خلق مواطنة وطنية متوازنة بين الرجال والنساء، وذلك عبر تضمين مناهج التعليم الأردنية العديد من المواد التدريسية التي تركز على مواطنة المرأة وحقوقها المتساوية مع الرجل من العوامل المساعدة على الاندماج الاجتماعي في الهوية الوطنية الأردنية.

7-3: تنوع المناهج العلمية في الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسات السابقة على عدة مناهج أبرزها منهج المسح الاجتماعي سواء المسح الشامل أو المسح بالعينة، أو منهج تحليل المحتوى في دراسة واقع الهوية الاجتماعية أو الوطنية، بشكل مباشر أو جزئي، ويمكن القول أن هذين المنهجين لا يكفيان، لان أسلوب الإجابة من المبحوثين في الدراسات الاستطلاعية يتأثر بالظروف السياسية القائمة، وهنا قد لا تكون الإجابات من المبحوثين دقيقة جدا، كما أن منهج تحليل المحتوى في تحليل الكتب المدرسية لا يكفي للخروج بنتائج دقيقة جدا، والسبب أن هذه المناهج صادرة عن وزارة التربية والتعليم، أي أن التوجه الحكومي واضح جدا فيها.

7-4: تركز الدراسات السابقة على جماعات اجتماعية محددة وترك أخرى.

كان جل تركيز الدراسات السابقة على الأقليات العرقية والدينية والمخيمات أو البعد الفلسطيني والجندري والشبابي والعولمة ولم تتوسع نحو باقي جماعات المجتمع الأردني، وهنا أشير إلى العشائر والقبائل الأردنية، وكذلك المسيحيين العرب الأردنيين وكذلك الدروز والأردنيين من أصول شامية وحجازية.

7-5: ضعف الإطار النظري

لم تستند الدراسات السابقة على إطار نظري في تحليل النتائج التي توصلت إليها مما أفقدها جزءاً من قوتها النظرية والتحليلية، ولم يتم ربط نتائج الدراسات السابقة بإطار نظري محدد.

7-6: الجديد الذي ستأتي به الدراسة الحالية

يأتي ذلك من خلال تركيز الدراسة على تجليات الهوية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عبر القراءة السيوسيولوجية للدلالة الرمزية لأسماء الجماعات الاجتماعية الثانوية والمتجسدة في أسماء المؤسسات الأهلية والتربوية والاقتصادية والدينية باعتبار أن الأسماء الاعتبارية هي المُعبّر عن حقيقة الهوية الاجتماعية تجنبا للإجابات غير الدقيقة.

ولذلك ستشمل الدراسة مناطق الدولة الأردنية كافة، وسنعتمد على عدة مناهج علمية من أجل الوصول إلى حقيقة التكامل بين الهويات الاجتماعية الفرعية والهوية الوطنية الموحدة والمشتركة، والوصول إلى عمق المشكلة ومعالجتها وليس كيفية التحكم بها.

الفصل الثاني

الهوية الاجتماعية ونظرياتها

1: مقدمة

2: العناصر الأساسية في تشكيل الهوية الاجتماعية

3: النظريات الحديثة في تفسير الهويات الاجتماعية

3–1: نظرية نهاية التاريخ

3–2: نظرية العولمة الغربية

3–3: نظرية صدام الحضارات

3–4: النظرية الأصولية

3–5: نظرية التعددية الثقافية

3–6: نظرية الاندماج الاجتماعي

3–7: نظرية الهوية الوطنية

1: مقدمة

يناقش هذا الفصل مفهوم الهوية وتطورها والعناصر الداخلة في تشكيلها والأطر النظرية لها والأشكال السياسية المعبرة عنها، حيث يحتل مفهوم الهوية اليوم موقعا مركزيا في العالم المعاصر ونقاشاته، وتظهر الهوية اليوم كمفهوم يصلح كإطار أكثر نجاعة في فهم إشكاليات المجتمعات المعاصرة والعالم المتحول المتغير في الوقت نفسه.

ونقرأ من خلال مصطلح الهوية باعتباره مفهوما رئيسيا أبعاداً جديدة في الوجود الاجتماعي لا نستطيع قراءتها من خلال المفاهيم النظرية الكلاسيكية الأخرى، بالمقابل نلمس تراجع استخدام مصطلحات الطبقة والتحليل الطبقي رغم أن التحليل باستخدام مصطلح الطبقة لا يزال قائما ومستمراً، لكنه أصبح ضمن معطيات أخرى و أحد مكونات الهوية، وعلى المستوى السياسي فقد ساهم سقوط الايديولوجيا الماركسية في تسارع تراجع هذا التحليل.

جاء في كتاب الكليات لأبي الكفوي أن لفظ الهوية يطلق على معان ثلاثة: التشخيص، والشخص، والوجود الخارجي، وهنالك تمييز بين الماهية والحقيقة والهوية، ذاك أن الأمر المتعقل من حيث أنه معقول في جواب (ما هو) يسمى ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج يسمى حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الاغيار يسمى هوية (الكفوي ، 1992).

وفي الأدبيات المعاصرة تستعمل كلمة هوية كتعبير عن خاصية مطابقة الشيء لنفسه، أو مطابقته لمثيله، وفي المعاجم الحديثة لا تخرج الهوية عن هذا المضمون، أي أن الهوية حقيقة الشيء، وهي التي تميزه عن غيره، وتعني الامتياز عن الغير والمطابقة للنفس، وهي الوعي بالذات على مستوى الفرد والجماعة، وتعني الهوية ما يتميز به الفرد والمجتمع عن الاغيار من خصائص ومميزات، والهوية في الأساس وعي بالضرورة لا تلبث أن تحاط برموز وشعائر مستمدة من الثقافة تعطي معاني ووظائف جديدة (الدقس ، 2012).

تعني الهوية الفردية أن هويتك هي ماهيتك وعليه يوجد مظهران أساسيان لهوية شخص ما: أولهما اسمه الذي يميزه عن غيره من الناس، وثانيهما ذلك الشيء غير الملموس والأكثر تعقيدا وعمقا الذي يشكل في الحقيقة ماهية المرء والذي لا نملك كلمة دقيقة تصفه.

من الناحية الاجتماعية تعني الهوية أنها ما يميز الإنسان والمجتمع من العقائد والسلوكيات والقوانين التي تلزم لحياة الإنسان والجماعة، وبالتالي فإن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية

خصائص وسمات مميزة له عن غيره من المجتمعات الأخرى، وعندما نتحدث عن الهوية فإننا نشير منطقيا إلى عقل المجتمع، أي إلى الأغلبية مفهوما ورموزا تعبيرية (التل، 2007).

كما أن الهوية الثقافية لأي امة من الأمم هي القدر الثابت والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز ثقافة أمة عن غيرها من ثقافات الأمم الأخرى ، أي أنها تعني تميز الشخصية الوطنية والقومية عن غيرها من الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى، وتقوم الهوية الثقافية على أركان ثلاثة هي أولاً: العقيدة وهي التي توفر للإنسان الرؤية الكونية وثانيا اللغة والتي تجعل الفرد ينتمي لأمة ويتفاعل مع أفرادها، وثالثا: التراث الثقافي الذي هو منتج امة، والذي يزود الفرد بالذاكرة التاريخية والأدبية، ويتضمن الأخلاق والقيم والعادات والتقاليد والأعراف والفنون وما إلى ذلك (الدقس، 2012).

2: العناصر الأساسية في تشكيل الهويات

2-1: نمط الإنتاج الاقتصادي

حسب الباحث (الربيع، 2010) تعتبر نوعية نمط الإنتاج الاقتصادي السائد في أي مجتمع العامل الأول في تشكيل الهويات الاجتماعية، حيث نشأت الهوية القبلية ضمن المجتمع البدوي، والذي كان يتميز بتباعد أماكن وجوده الجغرافية نتيجة الترحال والتنقل الدائم، وكان التاريخ القبلي تاريخ حروب وغزوات مستمرة، كما كان الأخذ بالثأر وسبي النساء أهم قيم ذلك المجتمع على الإطلاق، وكانت علاقات القبائل المتجاورة مع بعضها البعض يغلب عليها طابع الحذر والشك والعداء المتبادل مما جعل تاريخ التحالفات والحروب القبلية على السواء تتأثر تأثرا كبيرا بالرغبة في الغزو.

نتيجة الانتقال إلى ثقافة جديدة ونمط حياتي وإنتاجي جديد، تم التخلي عن عادة الترحال والتنقل وتقاليد الغزو والسبي، ووقتها نشأت الهوية القروية ضمن المجتمع الزراعي، وأدى تطور الزراعة إلى تفتت القبيلة بوصفها وحدة اجتماعية،ونتج عن ذلك تجمعات صغيرة بالقرب من مصادر المياه والأرض الخصبة تضم الآباء والأحفاد الذين يعملون في زراعة الأرض واستغلال إمكاناتها لتوفير متطلبات العيش والبقاء والأمن الغذائي، وفي ضوء احتياج المزروعات لعناية مستمرة ووقت طويل نسبيا قبل النضوج والعطاء فإن الزراعة فرضت على الإنسان الاستقرار في مكان واحد ، تبع ذلك ظهور القرية الصغيرة على شكل تجمع عائلي ضم في غالبية الأحيان أكثر من عائلة أو عشيرة واحدة.

نتيجة لتعرض هذه التجمعات الزراعية للسطو من القبائل التي استمرأت حياة التنقل والتجوال بدأت تلك القرى تتواصل وتتفاعل مع بعضها البعض ، مما مهد لقيام الدولة كسلطة فوقية عليا وقيامها بالسيطرة على مناطق واسعة ومجتمعات متعددة واتجاهها نحو بناء الجيوش وجمع الضرائب من المزارعين وحل الخلافات فيما بينهم وتوفير الأمن لهم وحمايتهم من القبائل التي استمرأت الغزو عليها، وفي وقت لاحق انقسم المجتمع الزراعي إلى طبقتين غير متجانستين، إحداهما للأغنياء والإقطاعيين والأخرى للفقراء والفلاحين.

مع انتشار المصانع في إنجلترا، بدأ عصر الصناعة في التبلور ، وضمن المجتمع الصناعي- المدني نشأت الهوية المدنية، حيث قامت المصانع على جمع أعداد كبيرة من العمال لمزاولة العملية الإنتاجية تحت سقف واحد وضمن حيز جغرافي محدود ولمصلحة شخص واحد هو المالك الوحيد لأدوات الإنتاج والمواد الأولية والبضائع المصنعة،وكان المالك هو من يقوم بتحديد ساعات العمل وعدد العمال طبقا لحاجاته.

وقد كان لوجود هذه المصانع في أماكن قريبة من بعضها البعض أن أد ى إلى ظهور المدن الصناعية الكبيرة والأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان، وفيما كان العمال يعانون من الفقر والمرض والاستغلال وسوء الأوضاع المعيشية بوجه عام كان أصحاب رؤوس الأموال يقومون بتكديس الثروات لديهم والتمتع بحياة ترف، وترتب على ذلك ظهور الطبقية بصورة واضحة.

أدى قيام المصانع إلى حدوث هجرة واسعة من الأرياف إلى المدن مما أد ى إلى التسبب في تقطيع أوصال العائلة المركبة التي سادت في الأرياف وجرى تفتيت العائلة إلى اسر صغيرة مع تراجع في عدد العاملين في الزراعة لكن مع زيادة الإنتاج الزراعي في الوقت نفسه نتيجة استخدام العلم والتكنولوجيا، وبالنتيجة ضم المجتمع الصناعي ثلاث طبقات غير متجانسة بينما ضم المجتمع الزراعي طبقتين إقطاعية وفلاحيه . بينما خلا المجتمع القبلي من الطبقات حيث يفتقر إلى الملكية الشخصية،ووصلت نتيجة تلك التحولات أن حلت المصلحة مكان القرابة (الربيع، 2010).

2-2: الدين

يعتبر الدين العامل الثاني في تشكيل الهوية الاجتماعية، ووظيفة الدين الأساسية هي تعزيز وحدة المجتمع، وإعطاء الشرعية لقيم المجتمع ومعاييره عبر إضفاء القداسة عليها وتجميع الناس في هوية موحدة من خلال ممارسة الشعائر والطقوس الدينية، وكلمة الدين في اللغات الغربية مشتقة من الكلمة اللاتينية religare والتي تعني وحدة الجماعة وهويتها وتعني أيضا ممارسة

الطقوس، بينما تعني كلمة الدين في اللغة العربية المحاسبة أي مواجهة الله يوم الحساب ولذلك يسمى الله (الديان) وهذه تسمية الحاكم والقاضي ، أيضا ومهما تعددت الأصول يبقى الدين هو ممارسات ومعتقدات شعبية تساعد المؤمن على فهم الكون والتعامل معه، والدين في الوقت نفسه هو العقيدة والمفاهيم والمبادئ والتعاليم أو المعتقدات (بركات، 2000م).

تعنى الهوية الدينية بالمكان الذي أتينا منه وبالمكان الذي سنرحل إليه، أي بوجودنا بالكامل، وتتضح قوة الهوية الدينية من خلال قدرتها على تفسير الوجود الإنساني، إذ أن الهويات الدينية وبالنسبة إلى أكثر الناس هي التي تعطي أولا وقبل كل شيء معنى عميقا جدا للأسماء التي نعرف بها أنفسنا باعتبارنا أفرادا أو مجموعات، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقا بمعتقداتنا الأكثر عمقا حول الحياة والكون وكل شيء، كما أن الهوية الدينية مرتبطة باللغة، وهنا يؤدي الدين وظيفة القوة الموحدة لغويا، فقد ربط الدين أوروبا المسيحية باللاتينية، وربط العالم الإسلامي بالعربية، وربط اليهود بالعبرية.

ومع تطور الزمان انقسمت الأديان إلى عدة طوائف، وتعني الطائفة: جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة، والطائفة كيان اجتماعي له أفراده وعدده ومؤسساته وأبنيته وشعاراته وعاداته (نصار، 1970م)، وتأتي قوة الهوية الدينية من قدرتها على خلق وتأجيج العصبية بين المقتنعين بها والشحن العاطفي لإتباعها (الشاعر، 2004).

تاريخيا اشتملت النظرية الدينية على نظرية الحق الإلهي المباشر عندما كان هنالك اعتقاد بوجود الحاكم الإله أو الرب القادر على حماية الأفراد ومعاقبتهم ومثال ذلك الحضارة الفرعونية، وبعدها جاءت نظرية الحق الإلهي غير المباشر وهنالك كانت القناعة أن الحاكم هو مندوب أو نائب الله في الأرض، وقد ظهرت تلك الفكرة في الحضارة السومرية والفكر العراقي القديم. (الياسين، 2006م).

من الناحية السياسية كانت (الإمبراطورية) هي النموذج السياسي التطبيقي للدولة الدينية، حيث كانت تنطوي على أشكال من الولاء والانتماء ينتسبان إلى أنماط مختلفة من التنظيم السياسي الصغير، وهي الإمارات الإقطاعية وسادتها، وتشمل الدول –المدينة والأسر الحاكمة، والطوائف والجماعات الدينية، وبالتالي فـإن الإمبراطورية هي الوحدة الشاملة للتنظيم السياسي الغابر، ولكنها كيان مجزأ ومتشظ داخليا (عبد الجبار، 2010م).

2-3: اللغة

تعتبر اللغة العامل الثالث في تشكيل الهوية الاجتماعية، حيث يعترف معظم الناس دون تردد بانتمائهم إلى قومية ما ويقصدون من وراء ذلك الإعلان أن ثمة قاسم اً مشتركاً يجمعهم مع غيرهم على الرغم من التمايزات التي قد تفرق بينهم وتقسمهم إلى مجموعات اجتماعية مثل الطبقة والديانة (أمين، 1996م).

تقوم اللغة بدور المميز بين الشعوب، فاللغة هي الناقلة التي سيجرى فيها تشكيل نص الذاكرة ونقله، ولان الهوية ذاتها لا يكتمل مدلولها إلا في جوهر اللغة، وتفيد اللغة في التواصل مع الغير، إذ يستحيل على بني البشر العيش في عزلة، هذا وتستعمل الهوية (الأثنية) أحيانا كمرادف للهوية القومية وكان من الشائع جدا سابقا استعمال الهوية (العرقية) بالطريقة نفسها، علما بأن الهوية الأثنية تركز على سلاله مشتركة، وعلى إرث ثقافي سببه السلالة، بينما تركز الهوية القومية على المطامح السياسية لبلوغ استقلال ذاتي، والذي غالبا ما يسوّغ بحجج تتمحور حول الإرث الثقافي المشترك.

2-4: القومية

2-4-1: المفهوم السوسيولوجي للهوية القومية

يشير المفهوم السوسيولوجي في تحديد الهوية القومية أنها تعني في أحسن الحالات طرق تفكير وشعور وسلوك متماثلة ومهيمنة نسبيا تتغير مع حركة التاريخ وتحولاتها الجذرية، يحققها شعب ما عن طريق تفاعله أو علاقته الديالكتيكية مع التاريخ، ولا يرثها من تركيب نفسي أو جوهر متأصل فيه، وأن ما يميز قومية في مرحلة ما لا يعنى أنه سيميزها في مرحلة أخرى، وبذلك يمكن أن تحدد الهوية القومية سوسيولوجيا بأنها مجموعة من السمات العامة التي تميز شعبا أو أمة ما في مرحلة تاريخية معينة، ويشمل ذلك مجموعة من الميزات ميول، تقييمات، مفاهيم حول طبيعة العالم الاجتماعي والطبيعي، الطرق الملائمة وغير الملائمة من حل مشاكل الحياة يشارك فيها أفراد المجتمع رغم اختلافاتهم الفردية، هذا وتتغير الهوية القومية مرة بشكل تدريجي، وأخرى بشكل سريع (البيطار، 1982).

2-4-2: الدولة – الأمة

من الناحية السياسية كان نموذج الدولة – الأمة ذات المنشأ الأوروبي هو التعبير السياسي عن الهوية القومية، فالوحدة أساس الهوية القومية، والفكرة القومية نتاج توحيد المجتمع بما

يتجاوز حدود الجماعات العضوية الأهلية والجهوية والقبلية والطائفية نحو وحدة اجتماعية شاملة تحت عنوان (الأمة) ذات السيادة، وتقوم الدولة القومية هنا بتوحيد الشعب في أمة ذات سيادة، وفي نشر لغته القومية بين فئاته وطبقاته كافة، وفي تحويل الذاكرة القومية بين فئاته وطبقاته كافة إلى ذاكرة رسمية عبر برامج التربية والتعليم وإلى تاريخ مكتوب يقرر هوية ونماذج الأبطال القوميين والمعارك والرموز القومية (بشارة، 2008م).

ويتضح هنا أن ظهور الدولة القومية كتنظيم سياسي جديد كان ضد الجماعة الكبرى الموحدة شكليا في إطار إمبراطوري، و ضد التجزؤ الداخلي المنتمي إلى المجتمع الزراعي، وتبدو تلك العملية بمثابة مركزية ولا مركزية، وتكامل وانفصال، واندماج والتحام من جانب وانفكاك وانفصال من جانب آخر، وهي شكل جديد للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وعبر هذه الدولة أصبحت الجماعات البشرية تعيش في مجال واحد موحد، محدد سياسيا بالدولة المركزية ذات التخوم الجغرافية المثبتة ومحددة ثقافيا باللغة ومحددة اقتصادي اً بالسوق القومي ومحددة اجتماعيا بالمؤسسات المجتمعية (عبد الجبار، 2010م).

هذا وتتناقض النزعة القومية مع النزعة الدينية، التي تنكر مفاهيم القومية وصيغة الدولة – الأمة، ذلك أن للدين طابعاً شمولياً ويخاطب البشرية جمعاء ويدعو إلى بناء الأمة التي ينبغي أن تكون مرتكزة على الدين لا على الاثنية أو غيرها من المحددات والنظم الثقافية، بينما تخاطب النزعة القومية جماعة أثنية محددة ومحدودة (مصدر سابق).

هذا وقد مرت الدولة القومية أو الوطنية بمراحل وتحولات كثيرة قبل أن تفرض نفسها على مستوى أوروبا كلها، وبعد ذلك امتد هذا النموذج إلى القارة الأمريكية بعد أن أصبحت هذه القارة فضاء للثقافة الأوروبية التي سهلت توطين هذا الشكل من الدولة، ومع استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمعات أمريكا اللاتينية انتصرت الدولة الوطنية كنموذج للتنظيم السياسي، وبعد ذلك امتد نموذج الدولة الوطنية إلى الإمبراطوريات المجاورة وحتى البعيدة عن أوروبا.

2-4-3: نظرية العقد الاجتماعي

جاءت نظرية العقد الاجتماعي التي تشير إلى وجود اتفاق بين الحاكم من جهة والأفراد من جهة أخرى على بناء الكيان السياسي وإيجاد السلطة من خلال تنازل الأفراد عن إرادتهم أو عن جزء منها بهدف التنظيم ، مع الحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم، وقد تم استخدم نظرية العقد الاجتماعي في الصراع القائم ضد السلطة الملكية من أجل أن يقتصر دور الكنيسة على الوعظ والإرشاد. (الياسين، 2006م).

اعتمدت نظرية (العقد الاجتماعي) على النظام الديمقراطي كنظام حكم وضعه البشر من أجل التخلص من ظلم الحكام الذين يحكمون باسم الدين ويتخذون رجال الدين مطية لذلك، فقد كان الحكام في أوروبا يزعمون أنهم وكلاء الله في الأرض وكانوا يظلمون الناس ويتحكمون فيهم تحكم السيد بعبده، وفي الديمقراطية يكون الشعب هو مصدر السلطات، فالشعب هو الذي يملك إرادته ويمارسها بنفسه، وهو من يشرّع الأنظمة والقوانين، ويمثل مجلس النواب الإرادة العامة وهو الذي يختار الحكومة ورئيس الدولة.

أكدت الديمقراطية باعتبارها نظاماً اجتماعياً على قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ومشاركة أعضاء الجماعة في إدارة شؤونها، وأن يحكم الناس أنفسهم على أساس من الحرية والمساواة لا تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أوالدين أو اللغة (بدوي، 1982م)، ويتمتع هنا كل فرد أو جماعة أو طبقة بالمساواة أمام القانون، ولكل واحد منهم حرية المشاركة السياسية وحرية المعتقدات الدينية، وتكون الدولة بموجب العقد الاجتماعي محتكرة لوسائل العنف المشروعة دفاعا عن الحريات والحقوق، كما يموّل المواطنون الدولة عبر الضرائب ويحتفظون بحقهم في محاسبة الحكومة وتغييرها عبر الانتخابات المنتظمة (عبد الجبار، 2010م).

ومن الناحية الاقتصادية أخذت الدولة القومية بالرأسمالية باعتبارها نظاماً اقتصادياً ذي فلسفة اجتماعية سياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، وإطلاق الحريات للأفراد والشركات في امتلاك وسائل الإنتاج وتحقيق الربح في ظل منافسه حرة بعيدة عن أي تدخل حكومي. (الياسين، 2006م).

2-4-4: غياب النقاء القومي

استقر تعريف الدولة الوطنية nation state في القانون الدولي بأنها: مجتمع منظم يعيش على إقليم معين ويخضع ليسطرة (هيئة) حاكمة ذات سيادة وتتمتع بشخصية معنوية متميزة عن المجتمعات الأخرى المماثلة وتربط بين أفراد الدولة رابطة سياسية قانونية من حيثُ أنها تعرض عليهم الولاء لها والخضوع لقوانينها، مقابل ذلك توفر الدولة حماية أرواحهم وأموالهم وحقوقهم كافة التي يقرها القانون الطبيعي والقوانين الوضعية، وتمنحهم بالتالي الجنسية والتي تعني علاقة قانونية تربط فردا بدولة معينة، وتقوم على أساس الحماية من جانب الدولة، وقد تكون الجنسية أصلية وهي التي تثبت للفرد بسبب الميلاد، أو مكتسبة وهي التي يكتسبها الفرد بسبب آخر غير الميلاد كالزواج أو التجنيس (بدوي، 1982م).

يوجد في العالم 8000 مجموعة لغوية وأثنية وأن حالة التناسب بين الدول – القومية الفعلية المتحققة في دولة واحدة والقوميات الكامنة غير المتحققة في دولة هي واحد إلى عشر ة (عبد الجبار، 2010م)، وعلى الرغم من اتخاذ كثير من الدول لمسمى الدولة القومية، إلا أن الحقيقة تقول بغياب النقاء الثقافي والعرقي داخل الدولة القومية، حيث تضم جميع دول العالم مزيجا من الأعراق والاثنيات والثقافات والديانات، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم أمم الأرض إلى شريحتين، شريحة تتوزع فيها الجماعات العرقية الواحدة على أراضي عدة دول، أما الشريحة الثانية فتشمل دولا تسود فيها جماعة عرقية واحدة وتمثل أكثر من 95% من السكان، وهي بهذا تقترب من الدول القومية المثالية.

في المقابل هنالك دول لا تكتمل لها مسوغات القومية ، حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل 60% من مجموع السكان، وهذه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنماط، نمط وسيط حيث تشكل جماعة عرقية واحدة ما بين 40% إلى 60% من مجموع السكان، ونمط ثنائي القومية، حيث توجد جماعتان عرقيتان تؤلفان معا أكثر من 95% من مجموع السكان.

وكان الملاحظ أنه وعندما توجد في الدولة قوميات متعددة، ف إن النظام السياسي يهتم بتكريس الهوية الوطنية وليس الهوية القومية ؛ لأن الدولة تسعى إلى تعزيز وحدتها الوطنية وتنظيم عناصر قوتها ومحاربة الفرقة والانقسام والقضاء على عوامل الضعف المختلفة من اجل تحويل الدولة من دولة محلية أو هامشية إلى دولة إقليمية فاعلة.

2-4-5: اضطهاد الأقليات العرقية في الدولة القومية المدنية

لم تتسامح الدولة القومية المدنية مع (الأقليات القومية) بل قامت بسحقها عن طريق القوى المسلحة إذا اقتضت الضرورة، ذلك أن (القومية المدنية) تعني الولاء المشترك للمبادئ العامة وليس القومية العرقية الأكثر عداء، وبالتالي لم تقبل الدول القومية منح الأقليات حكما ذاتيا قناعة منها أنه ليس هنالك ولاء للأقليات، وأن الدولة القومية المستقرة تحتاج إلى أقليات ضعيفة لا حول لها ولا قوة، وبالتالي التعامل مع الأقليات من مسألة أنها مسألة أمن قومي (كيمكيكا، 2011م).

وتخشى الدولة القومية المدنية من تعاون الأقلية مع (أقاربها) عبر الحدود، سواء كانت دولة قريبة مجاورة أو جماعات قريبة مجاورة، أو تعاونها مع قوى خارجية معادية تهدد أمن الدولة وتنظر إلى الأقليات أحيانا أنهم عملاء محليون لقوى إقليمية أو دولية أو شبكات عمل قوية وتشكل تهديدا خطيرا للدولة (مرجع سابق).

2-5: التركيبة الاجتماعية – دون القومية.

تعتبر (التركيبة الاجتماعية – دون القومية) العامل الخامس في تشكيل الهوية الاجتماعية، وهي تختص بالدول التي قام الاستعمار الأوروبي الحديث بإنشائها في العقد الثاني من القرن العشرين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وعبر عصبة الأمم المتحدة في أسيا وأفريقيا، حيث تم تحديد ورسم الحدود السياسية الجغرافية الاعتباطية في كثير من الأحيان، والتي أطلق عليها مجازا الدولة الوطنية – دون القومية، لأنه تم تجزئة القومية الواحدة إلى عدد كبير من الكيانات السياسية.

وسعيا من الاستعمار من أجل إنجاح الكيانات الوطنية الجديدة، تم قمع عناصر ومكونات ثقافية أصلية، وإنتاج عناصر ومكونات جديدة، وكانت خلاصة عمليات (القمع والإنتاج) الخليط الجديد الذي صار ينظر إليه باعتباره الهوية الوطنية الممتدة تاريخيا وذات العمق القديم، فيما هي حقا جديدة (massad,2001)، وأصبحت الهوية الوطنية تعني هنا (الأنا الاجتماعية) أي (الأنا الفردية) مضافا إليها الارتباط بالآخرين من خلال الانتماء لجماعة معينة وهذه الروابط المشتركة تقودهم إلى الإيمان والتصرف على أساس أنهم مجتمع أو شعب واحد، وتعني الهوية عادات وتقاليد وقيماً ومواقف وطرق تفكير متشابهة (الربيع، 2010م).

ولتعزيز الهوية الوطنية عملت الدولة الوطنية على ترسيخ بعض الرموز الفكرية والأدبية والسياسية الوطنية وتخليد الانتصارات الكبيرة والتذكير بالإنجازات الجماعية، وفي الوقت نفسه عملت على إثارة العصبية كحالة نفسية وعاطفية ووجدانية تعني التمايز عن الغير وإحساس سلبي نحو الخارج باعتبارها حالة خصوصية جماعية وليست خصوصية فردية، وتعبئة القوى البشرية والاجتماعية في المحن والأزمات وإبراز العواطف المشتركة بينها وتنظيم الجهد والطاقة الفردية والبذل والتضحية والهمة العالية (الشاعر، 2004م).

من جانب آخر كان لحالات التوسع عن طريق ضم أراضٍ جديدة أو مجموعات سكانية إضافية للدولة أو حالة الانكماش جغرافيا أو ديموغرافيا عن طريق انفصال أجزاء منها – أرضا وسكانا – تأثيرٌ في صميم تشكيل وتبدل الهوية الوطنية للكيان السياسي المعني وسكانه، ولذلك كانت مؤسسات الدولة الحديثة تقوم وعبر وسائل الضبط والإرغام في كل مرحلة بخلق حالة الإجماع العام من جديد (massad,2001).

2-6: ما بعد القومية –الشيوعية

في خضم أحداث الحرب العالمية الأولى كانت روسيا القيصرية تواجه العديد من المشاكل والأزمات الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد وجدت الجماهير وقتها في معتقدات (ماركس) طوق النجاة من وطأة الحالة البائسة للقيصرية والطبقية الاقتصادية القائمة وقتها، وهنا تلاقحت الشيوعية الماركسية مع الفكر الاشتراكي عند (لينين) مما كان له الأثر الأكبر في قيام الثورة البلشفية في العام 1917م، والتي كانت اقرب إلى انتفاضة شعبية ضد نظام زراعي عتيق ورأسمالي فاسد، وقتها أعلن لينين إنهاء الحكم القيصري الإمبراطوري ووضع الأس الأولى لإقامة (الاتحاد السوفيتي) ملخصا برنامجه في ثلاثة مبادئ رئيسية هي، الصلح والسلام والسلطة بيد العمال وإلغاء الملكية الخاصة. (الياسين، 2006م).

استندت الثورة البلشفية إلى أفكار كارل ماركس 1818–1883م القائلة بسوء استعمال الدين من قبل المؤسسات والطبقات المهيمنة في المجتمع من أجل تثبيت شرعيتها وتشجيع الضعفاء والفقراء على تقبل أوضاعهم في المجتمع والاستكانة لها بدلا من العمل على تغييرها. (بركات، 2000م).

تأتي أهمية الدولة عند ماركس من كونها أداة لتنظيم المجتمع الجديد، لكنها من ناحية فعلية هي أداة الهيمنة الطبقية والقمع الطبقي، وهي أداة لضمان ملكية ومصالح الرأسمال ضد العمل، وهي الدولة القائمة لتسيير شؤون البرجوازية عبر ممارسة العنف المنظم للرأسمال من أجل إخضاع العمل، وهذا ما ينفي فكرة حياد الدولة أو أنها تمثل مصالح العامة أو أن هنالك مساواة حقوقية وسياسية، ولذلك كان على الطبقة العاملة أن تستولي على هذه الأداة، لتصبح الأداة الجديدة أداة اشتراكية بدلا من كونها أداة رأسمالية، وفي الوقت نفسه أقر ماركس بوجود خصوصية في كل دولة نتيجة اختلاف التطور لاختلاف الثقافات والجماعات الاثنية، علما بأن أقوال ماركس محدودة من حيث الزمان والمكان ، وتتمحور حول القرن التاسع عشر بدرجة أساسية. (عبد الجبار، 2010م).

عُرف اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية(اختصارا بالاتحاد السوفيتي والذي ضم 16 جمهورية تضم شعوبا ليس لها علاقة عرقية أو لغوية بروسيا وصلت إلى 126 قومية مختلفة، بل أنها تختلف في العقيدة كالشعوب الإسلامية في الجنوب، كما عرف الاتحاد السوفيتي بأنه دولة اتحادية تتألف من عدة جمهوريات مندمجة بإرادتها في الاتحاد السوفيتي، ولها الحق في الانفصال وللجمهوريات حكم ذاتي. (مجموعة من المؤلفين، 1992م).

وخلال وجوده السياسي 1917–1991م شكل النظام السوفيتي إطاراً ضاغطا على الجماعات العرقية عبر طمس الهويات العرقية للجماعات المشكلة للاتحاد السوفيتي من خلال تقويض مقوماتها وعلى رأسها الدين وصهرها في بوتقة واحدة لخلق الشعب السوفيتي الواحد ونبذ القومي.

3: النظرات الحديثة في تفسير الهوية الاجتماعية

أدت عملية إعادة تنظيم الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي 1989م – 1991م، إلى الاعتراف بالكيانات القومية الفرعية في أوروبا الغربية خلال التسعينات من القرن العشرين تأكيدا لحقيقة أن اللغات حقيقة متأصلة، وأن اللغة القومية هي الأساس الرئيس الذي تقوم عليه الدولة القومية، وقد تعددت النظريات التي تعاملت مع معطيات العالم الجديد والمرتكز أساسا على موضوع الهوية الاجتماعية للشعوب ، هذا وتُقسم هذه النظريات إلى ثلاث مجموعات، **المجموعة الأولى** وتضم نظرية نهاية التاريخ، والعولمة الغربية، وتضم **المجموعة الثانية** نظرية صدام الحضارات والنظرية الأصولية، وتضم **المجموعة الثالثة** نظرية التعددية الثقافية ونظرية الاندماج الاجتماعي، ونظرية الهوية الوطنية.

المجموعة الأولى: نظرية نهاية التاريخ، والعولمة.

3–1: (نهاية التاريخ)

3–1–1: الديمقراطية الليبرالية قمة التطور الايديولوجي للإنسانية.

تستند نظرية نهاية التاريخ حسب (فوكوياما، 1993) إلى الاعتقاد بوجود تطور مستقبلي شمولي باتجاه الديمقراطية الليبرالية وأن كل المجتمعات أو معظمها تتطور باتجاه واحدي، ودليل ذلك ما شهدته السنوات الأخيرة من ظهور توافق مدهش يتعلق بالديمقراطية الليبرالية كنظام حكم بعد هزيمة الإيديولوجيا المنافسة من النظام الملكي الوراثي والفاشية والشيوعية، وبالتالي فإن الديمقراطية الليبرالية تشكل فعليا منتهي التطور الإيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لأي حكم أنساني، أي من هذه الزاوية أنها (نهاية التاريخ).

3-1-2: ارتباطات بين الديمقراطية الليبرالية مع الرأسمالية والنمو الاقتصادي والتعليم والمجتمع المدني.

تتحدث نظرية نهاية التاريخ عن ارتباطات بين الليبرالية والرأسمالية والنمو الاقتصادي والديمقراطية والتعليم والمجتمع المدني، وتعترف نظرية نهاية التاريخ أن الرأسمالية كنظام اقتصادي وحيد قابل للحياة في العالم قد انتشر أكثر من الديمقراطية الليبرالية كنظام سياسي، وتؤكد النظرية هنا أن مجتمعاً ما لن يصبح مهيأً للديمقراطية إلا عندما يصل الدخل الفردي للفرد سنويا إلى رقم معين، وهنا تنتج الديمقراطية الثابتة المستقرة من جهة، وتكون هنالك علاقة ودرجة عالية من الترابط التجريبي بين الديمقراطية الثابتة ومستوى التطور الاقتصادي لبلد ما من جهة أخرى، ودليل ذلك أن المناطق الأكثر تقدما اقتصاديا هي مناطق أقدم الديمقراطيات وأكثرها استقرارا وهي أميركيا الشمالية وأوروبا الغربية.

حسب النظرية يؤدي التطور الاقتصادي في نهاية المطاف إلى مساواة واسعة في الفرص لأنه يؤدي إلى طلب كبير على الأيدي العاملة المهمة والمعدة بشكل جيد، وتأتي هنا العلاقة بين الديمقراطية والتعليم ، لأن المجتمع الصناعي يتطلب عدد اً كبيراً من العمال والتقنيين المتخصصين تخصصا عاليا، ولذلك فإن الفوارق في أمريكيا تعود بالدرجة الأولى إلى الفوارق في التعليم، وأنه ليس هنالك عائق أمام نجاح الفرد الذي يملك قواعد صلبة في التأهيل، وبالمقابل فإن النقص في التأهيل يحكم على الشخص بشكل أكيد أن يحتل المرتبة الثانية من المواطنة.

ويقتضي الأخذ بالديمقراطية الانتقال من الجماعات التقليدية وهي القبائل والعشائر والطوائف الدينية واستبدالها بأشكال بيروقراطية حديثة من التنظيم يقبل فيه العمال على قاعدة أعدادهم وقدراتهم وليس على أساس ارتباطاتهم العائلية أو مقامهم، حيث تقاس كفاءاتهم وفق قواعد محددة وشاملة، وسياسيا تحل الأحزاب السياسية والنقابات محل العشيرة أو القبيلة كمحور أساسي لولاء الجماعة في المجتمعات الصناعية مع الاعتماد على العلم باعتباره ظاهرة اجتماعية، لأن العلم يمكنهم من إشباع رغباتهم.

ويأتي الهدف المعلن للتربية والتعليم هنا من تحرير الناس من الأحكام المسبقة والأشكال التقليدية للسلطة فالناس المثقفون لا يخضعون للسلطة خضوعا أعمى، بل إنهم يتعلمون كيف يفكرون من تلقاء أنفسهم حتى وإن لم يكن ذلك صحيحا بدقة بالنسبة للجمهور الواسع . ومع ذلك نستطيع إن نعلم الناس تمييز مصالحهم الخاصة والتفكير على أمد طويل، وبغير ذلك توجد

الديمقراطية الشكلية والتي لا تعكس دائما وبدقة إرادة الشعب أو مصالحه الحقيقية، لكنها قد تكون الأكثر استعداداً في نهاية المطاف لإنتاج ديمقراطية جوهرية.

تحتاج الديمقراطية الليبرالية إلى وجود مجتمع مدني، ذلك أن الديمقراطية تصلح أكثر إذا ما بدأت من الأسفل إلى الأعلى، وليس العكس، فالحكومة المركزية تظهر كنتا ج طبيعي للسلطات الحاكمة المحلية المتعددة عبر المجتمع المدني التي تستعمل كمختبرات ومدارس للتعليم وممارسة الحرية والتحكم بالذات، ذلك أن الديمقراطية مسألة إدارة ذاتية، وإذا كان في استطاعة الناس حكم أنفسهم في مدنهم في هيئاتهم وفي جمعياتهم وجامعاتهم فإنه يتأكد أكثر أنهم يفعلون الشيء نفسه على المستوى الوطني، علما بأن الديمقراطيات المعاصرة الأقوى هي التي سبقت بها الليبرالية مجيء الديمقراطية أو التي سبقت فيها الحرية المساواة، فالمجتمع الليبرالي هو اتفاق متساو ومتبادل بين مواطنين من أجل الاعتراف ببعضهم البعض على قاعدة شمولية هي الاعتراف بكرامة كل شخص كائنا إنسانيا حرا ومستقلا من قبل الجميع، وهنا يتم ممارسة المواطنة عبر (المؤسسات الوسيطة) كالأحزاب السياسية والهيئات المهنية الخاصة، والنقابات والجمعيات المدنية، والذي يعتبر اعتراف (لا – شخصي الطابع من قبل الدولة).

3-1-3: الإسلام يشكل تهديدا للممارسات الديمقراطية

تنظر نظرية نهاية التاريخ أو (الديمقراطية الليبرالية) إلى الإسلام أنه يشكل تهديدا كبيرا للممارسات الليبرالية حتى في البلدان التي لم يتسلم السلطة بها، وترى أن الدين الإسلامي لا يمارس أي جاذبية خارج الأصقاع التي كانت إسلامية ثقافيا منذ بداياتها، حيث ولّى زمان الغزو الثقافي للإسلام كما يبدو، وأن الثقافة الإسلامية لا تستطيع أن تنافس الديمقراطية الليبرالية في عقر دارها في مجال الأفكار، وتتوقع نظرية نهاية التاريخ أنه وعلى المدى الطويل قد يبدو العالم الإسلامي أكثر تعرضاً للأفكار الليبرالية مما هو العكس، وبخاصة أن لهذه الأفكار عدداً كبيراً وقوياً من الداعمين لها في العالم الإسلامي، وترى أن وجود الأصولية الإسلامية قد مثل حالة ردة فعل على الفشل الاقتصادي للمجتمعات الإسلامية بصفة عامة في الحفاظ على كرامتها في مقابل الغرب اللا–إسلامي (فوكوياما، 1993م).

3-2: (العولمة)

منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي تمكن الغرب عبر العولمة من تنميط العالم وتعميم هويته على المجتمعات البشرية تبعا لمنطق القوة، حيث ساعدت ظاهرة المجتمعات

الافتراضية والتي تشكلت عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) على جعل العالم يصبح وحدة واحدة إلى حد كبير أو كما يقال (قرية عالمية صغيرة)، (العسكري، 2007م).

فالعولمة ظاهرة تاريخية قديمة نتجت عن التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، وتعززت اليوم في ظل التقدم التكنولوجي، وثورة المعلومات، والاتصالات، وهي تحاول توحيد ثقافة المجتمعات، وحصرها في نمط ثقافي متمثلا في النمط الثقافي الأمريكي، وهنا يأتي خطر العولمة أي في مجالها السلبي، والذي يظهر في المجال الثقافي كونها تتدخل مباشرة في صياغة الفكر والقيم، وتوثر بالتالي في السلوك الإنساني، حيث تظهر العولمة هنا في محاولة إلغاء التنوع الثقافي، خاصة وأن العولمة تمتلك قدرات وإمكانيات تقنية عالية تستطيع فرض سيطرتها خاصة على ثقافة المجتمعات النامية التي لا تتوفر لديها هذه الإمكانيات مما يؤدي إلى اختراق ثقافتها لصالح ثقافة العولمة ، فتأثير العولمة المادي يمتد تأثيره إلى المجال الفكري في الثقافة، وأن اشد ما يقلق البعض في قضية العولمة هو ما لها من أثار على الهوية والخصوصيات الثقافية ، فمن خلال وسائل الاتصال كالتلفزيون والانترنت ووسائل الإعلام الأخرى التي تحاول تنميط الثقافة وجعلها واحدة شاملة ذات صبغة أمريكية على الخصوص، خاصة وأن الحق في التنوع الثقافي أصبح اليوم قاعدة من قواعد القانون الدولي، أي التأكيد على الخصوصية الثقافية لكل شعب من شعوب العالم ، وإبراز الهويات الوطنية ذات السمات الخاصة التي تشكل في مجموعها الهوية الإنسانية العامة (الدقس ، 2012).

3-2-1: عولمة المكان والزمان

كانت البداية من (عولمة الزمان) عبر إتباع توقيت جرينتش الشهير بعد أن كان لكل مدينة توقيتها الخاص بها، ثم جاءت تكنولوجيا المواصلات والاتصالات ممثلة في النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية لتدخل العالم في عولمة المكان (علي، 2001م)، وأصبح المجتمع الكوكبي اليوم يعتمد اعتمادا كليا على الكمبيوترات الصغيرة ذات الكفاءة العالية التي تربط الناس بعضهم بعضا في كل أنحاء العالم بسهولة عبر استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني كوسيلة لتبادل المعلومات (أبو زيد، 2005م).

3-2-2: لغة عالمية واحدة

من الناحية الثقافية ساهمت العولمة في إضعاف الوحدة الوطنية وتفتيت الدولة الوطنية الواحدة إلى دويلات متنافسة أو متناحرة عبر خلق ثقافات تحتية وثقافات فوقية بديلة، وأسهم ذلك في زج المجتمعات البشرية في أزمة هوية ذات أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية

ونفسية، علماً بأن أزمة الهوية في المجتمعات القبلية والزراعية اكبر من أزمة الهوية في المجتمعات الصناعية نتيجة حالة النقلة الكبيرة غير الطبيعية التي تمر بها بعض الفئات التي تعيش في مجتمعات زراعية وقبلية تقليدية وانتقالها إلى عصر المعرفة ، لأن تلك الفئات لم تمر بعصر الصناعة (الربيع، 2010م).

على الصعيد اللغوي شهد العالم اختفاء سريع اً ومطرداً للكثير من اللغات كنتيجة مباشرة لتغلب اللغات القوية على حساب اللغات الضعيفة، ويتوقع انه وفي حال استمرار الأمر على هذا الحال وبهذه المعدلات فإن عالم المستقبل لن يشهد سوى حوالي عشر لغات قوية أو أكثر قليلا، يؤكد ذلك أن 80 % من كل المواد على شبكات الإنترنت هي باللغة الإنجليزية، والتي تعتبر الآن هي لغة العلم التي تستخدم في إجراء البحوث ونشر النتائج على مستوى العالم، مما يجعلها مؤهلة لأن تكون لغة العولمة المقبلة مثلما هي لغة الانترنت (أبو زيد، 2004م).

هذا و يرتبط موت اللغات الضعيفة بالعولمة الاقتصادية والقوى السياسية والاقتصادية الكبرى التي تفرض بشكل مباشر أو غير مباشر لغاتها على الدول المتخلفة اقتصاديا، إضافة إلى ضياع نقاء اللغات الوطنية حيث تستعير الكثير من اللغات الوطنية ألفاظ اللغة الإنجليزية وتمزجها مع ألفاظ لغاتها الوطنية في الكلام اليومي العادي، والتي تتفرع وتنقسم إلى عدد كبير جدا من اللهجات المختلفة والمتباعدة بعضها عن بعض (مرجع سابق).

3-2-3: غياب السيادة الوطنية

في السياق ذاته اخضعت العولمة الاقتصادية مفهوم السيادة الوطنية للمراجعة وإعادة التعريف من جديد باعتباره مفهوم اً مهجوراً، أو أنه ينتمي إلي تقليد مذهبي في طريق الفناء، وغير نافع عمليا، ذلك أن الرهانات الدولية الجديدة والحدود الاقتصادية والجمركية التي رسمتها تحولات العولمة الاقتصادية لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.

وعبر برنامج (التكيف الاقتصادي) الذي وضعه برنامج صندوق النقد الدولي كشروط للاقتراض والذي يسيطر عليه المركز الرأسمالي العالمي تم استباحه اقتصاديات الدول النامية عبر إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يلبي متطلبات التوسع الرأسمالي حيث يطبق اللاعبون الكبار في هذا النظام قواعد غير عادلة من أجل منفعتهم، وهكذا فإنهم لا يكتفون بحرمان الدول النامية من الفوائد بل يلحقون بها الخسائر، ويتضمن البرنامج حزمة نمطية من السياسات مثل خفض الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وإلغاء الدعم السلعي.

ولقد كان هذا البرنامج بحد ذاته وصفه إيديولوجية رأسمالية هدفها تبعية الدول النامية للرأسمالية العالمية بفتح أسواقها أمام صادرات رؤوس أموال المركز الرأسمالي،وأصبح بذلك الصندوق أداة من أدوات الاستعمار الجديد حيث يلعب دورا سلبيا بالنسبة للدول النامية ولصالح الدول الصناعية الغربية، ويتبع ذلك إتباع سياسة الانفتاح والسماح بشراء الأجانب للأصول المحلية.

3-2-4: عجز الحكومات عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه مواطنيها.

ترتب على إتباع السياسيات الاقتصادية الرأسمالية عجز الدول النامية عن الوفاء بالتزامات العقد الاجتماعي تجاه مواطنيها، وقد يحدث هذا تدريجيا وقد يكون بصورة متسارعة، ونتيجة لذلك وجدت تلك الدول نفسها وقد تحولت من راعية لمصالح المواطنين إلى حارسة لليبرالية السوق الجديدة، وحامية لرأس المال الخارجي والمحلي، وما أن يشتد عود العمولة الاقتصادية حتى تجد الحكومات المحلية نفسها أضعف من أن تفي بواجباتها الاجتماعية كالتأمينات الاجتماعية والخدمات التعليمية والرعاية الصحية والحفاظ على الأمن الاجتماعي ضد ردود أفعال المقهورين (علي، 2001م).

وعادة ما تبرر الحكومات عجزها أمام السخط الشعبي بضرورة الخضوع لقوانين المنافسة الأجنبية وفتح الأسواق المحلية على مصرعيها، وهكذا تتوالى خسائر العولمة عبر تبخر فرص العمل والمزيد من الاختلال في توزيع الدخول والثروات، وخسارة أخلاقية من أبرز مظاهرها تحقيق الثروات بطرق غير مشروعة وخسارة أمنية في نمو جرائم الكبار بدافع الجشع وجرائم الصغار بدافع غريزة حب البقاء (مرجع سابق).

وحسب الإحصاءات العالمية فإن جملة من يعيشون حياة كريمة في العالم كله لا تزيد عن خمسمائة مليون شخص أما الباقي وهم 550 مليون نسمة فيعيشون حياة بائسة نتيجة تحكم ثماني إلى عشر دول في حوالي 90% من جملة الاقتصاد العالمي، ويصبح هنا على العالم المكون من 190 دولة أن يتحمل نتائج ذلك من أجل خدمة المصالح المالية المباشرة للشركات العملاقة متعددة الجنسية (عبود، 2002م)، وفي المحصلة النهائية نجد أن العولمة أصبحت تمثل في نظر الكثيرين شكلا جديدا من الاستعمار والاستبداد نتيجة تفشي البطالة نظرا للاستغناء عن كثير من الموظفين والعاملين بعد اندماج الشركات المحلية الصغيرة في الشركات الكوكبية الكبرى وازدياد الفقر في العالم وتركيز الثروات في أيدي عدد قليل نسبيا من الأفراد (أبو زيد،2005م).

المجموعة الثانية: نظرية صدام الحضارات، والنظرية الأصولية.

3-3: صدام الحضارات

3-3-1: الهويات الثقافية أساس الصراعات العالمية

حسب نظرية صدام الحضارات التي جاء بها هنتنغتون 1999م تحاول الشعوب اليوم أن تجد الإجابة عن أكثر الأسئلة أهمية التي يمكن أن تواجهها البشرية: من نحن؟ فالشعوب تفهم نفسها وتعرف نفسها في شكل النسب العرقي والديانة واللغة والتاريخ والقيم والعادات، وإننا نعرف من نحن عندما نعرف أولئك الذين ضدنا؟، وبالتالي فإن أكثر الصراعات انتشارا وخطوة لن تكون بين طبقات اجتماعية غنية وفقيرة ولكن بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية مختلفة، فالأعلام ترفرف عاليا والكل يتجمعون ويتحركون خلف هذه الرموز وغيرها من رموز الهويات الثقافية، بما في ذلك الصليب والهلال وحتى غطاءات الرأس ؛ لأن الهوية الثقافية هي أكثر الأشياء التي لها معنى عند اغلب البشر، وغالبا تكون الهويات الجديدة قديمة وتسير تحت أعلام جديدة والتي تقود إلى حروب ضد أعداء جدد ولكنهم غالبا يكونون قدماء.

كانت الفكرة في نظرية (صدام الحضارات) أن الصراع قائم على أساس أن البشر جبلوا على أن يكرهوا، وأن البشر في حاجة إلى أعداء منافسين في العمل ومنافسين في الإنجاز، وأن اختفاء عدو من الأعداء يولد المجال لبروز آخرين، والفكرة هنا أنه ليس هنالك أصدقاء حقيقيون دون وجود أعداء حقيقيين، إننا ما لم نكره الآخرين فلن نستطيع أن نحب أنفسنا، تلك هي الحقائق القديمة والتي نستعيد اكتشافها بحرارة، ولذلك فإن الشعوب والدول ذات الثقافات المشتركة تأخذ في الالتقاء وتأخذ الشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة في التباعد، وترجمة لذلك يشهد العالم إعادة رسم للحدود السياسية بشكل متزايد لكي تتوافق مع الحدود الثقافية والعرقية والدينية والحضارية.

تتنبأنظرية (صدام الحضارات) إن النظام الدولي الجديد يشبه إلى حد كبير ذلك النظام الذي ساد في العصور الوسطى من حيث تمزق الدول وتفاقم النزاعات القبائلية والعرقية، فالعالم سيكون عددا لا متناهياً من القبائل والجماعات العرقية والقوميات التي تنغمس في عملية طبيعية من التفتيت والاتحاد في تأكيد الذات الثقافي والوعي الحضاري، وعلى الرغم من أن الدول القومية ستظل هي الوحدات الأكثر أهمية في الشؤون الدولية غير أن مصالحها وتجمعاتها

وصراعاتها تتشكل بشكل متنام بفعل عوامل ثقافية وحضارية ، ودليل ذلك أن عدد الحروب العرقية في العام 1993م وصل إلى 48 حالة صراع عرقي في العالم.

3-3-2: العالم مقسوم إلى سبع حضارات

وفقا للنظرية تعني الهوية الثقافية في أوسع معان يها الهوية الحضارية، والنتائج المترتبة على ذلك الافتراض أن السياسة العالمية هي متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، ويعتبر الدين خاصية أساسية في التعريف بالحضارات، وترى نظرية (صدام الحضارات) إن هنالك تقسيماً حضارياً جديداً للعالم، حيث يوجد هنالك سبع حضارات كبرى معاصرة هي الصينية واليابانية والهندية والإسلامية والأرثوذكسية المتمركزة في روسيا وهنالك الغربية التي تضم أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكيا الجنوبية، ويعتبر آخرون أن الأخيرة لها هوية متميزة،والحضارة الأفريقية حيث تنتشر الهويات القبلية.

ترى النظرية أن دعاوى الغرب العالمية تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى، إذ أن هنالك رفضاً للتحديث على الطريقة الغربية لوجود تناقضات في مسائل متعددة، فالهدف هو إعلان الاستقلالية الثقافية عن الغرب، إنها عبارة (نحن نريد أن نتقدم ولكن نحن لا نريد أن نكون أنتم) عبر رفض سياسية الغرب التي تريد دمج الاقتصاديات غير الغربية في النظام الاقتصادي العالمي الذي يسيطر عليه الغرب من خلال صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية العالمية الأخرى ليضمن الغرب تحقيق مصالحه الاقتصادية، وفي نفس الاتجاه ترفض الحضارات الأخرى المعايير المزدوجة بين المبادئ والممارسات الغربية.

من جانب آخر ترى نظرية صدام الحضارات أن هنالك اختلافاًفي طبيعة العلاقة العدائية بين الحضارة الغربية من جهة والحضارات الأخرى من جهة أخرى، والتي يمكن تصنيفها في ثلاث تصنيفات، الحضارات المتحدية وهي الإسلامية والصينية، وهنالك حضارات ضعيفة، وهي أمريكيا اللاتينية وإفريقيا التي تعتمد على الغرب وسيكون هنالك مستويات دنيا من الصراع، وأما مع الحضارات الروسية واليابانية والهندية فسيكون هنالك تعاون وصراع ؛ لأن هذه الدول الثلاثة روسيا والهند واليابان تقف أحيانا مع الحضارات المتحدية وأحيانا مع الغرب.

وعلى الرغم من أن الغرب هو العدو المشترك للحضارتين الإسلامية والصينية، لكن وجود تحالف عام بينهما ضد الغرب يبدو أنه غير محتمل في المستقبل القريب، لأن الحضارة الإسلامية والحضارة الصينية تختلفان أساسا في إطار الدين والثقافة والبناء الاجتماعي والتقاليد السياسية والفرضيات الأساسية لأصل الحياة وطريقتها.

في ذات السياق ترصد نظرية (صدام الحضارات) الجهود المترامية لتطوير تماسك دولي بين الدول والمجتمعات الإسلامية، حيث أدت الاتصالات الحديثة إلى تقوية وتعزيز الروابط بين الشعوب الإسلامية، فقد كان هنالك نمو هائل في أعداد الحجاج إلى مكة، الأمر الذي خلق شعورا أكثر عمقا بالهوية المشتركة بين المسلمين مهما تباعدت أوطانهم، وترى نظرية (صدام الحضارات) أنه لا توجد دولة إسلامية مركزية، لكنها ترشح تركيا التي لديها التاريخ والسكان والمستوى الاقتصادي والتماسك القومي والتقاليد والقدرة العسكرية لتكون الدولة الأساسية للإسلام.

هذا وتؤكد نظرية (صدام الحضارات) على التحدي الذي يواجه الحضارة الغربية من المجتمعات غير الغربية، إذ أن هنالك هبوط اً في القوة النسبية للغرب كعملية بطئيه، والنمو السكاني منخفض مقارنة مع الدول الإسلامية، وهنالك التحديات القادمة من المهاجرين من حضارات أخرى، وهؤلاء يرفضون الاحتواء ومستمرون في الارتباط مع قيم وعادات وثقافات مجتمعاتهم، وتتضح هذه الظاهرة أكثر بين المسلمين في أوروبا وهم أقلية صغيرة، إذ أن هنالك من يطالب منهم باستبدال حقوق الإنسان بحقوق الجماعات في إطار السوق والأثنية والجنس، وترجمة لذلك ومنذ منتصف التسعينات تحركت البلدان الأوروبية باتجاه تقليص الحد الأدنى من الهجرة لحماية الوحدة الأثنية الثقافية والاجتماعية للمجتمعات الغربية عبر منع قبول غير الغربيين كمهاجرين أو لاجئين في كل هذه المناطق الغربية لديها.

3-3-3: الهوية الدينية أساس الصراع العالمي

في ديناميات الصراع ترى نظرية (صدام الحضارات) أن الهويات المتعددة تتلاشي وتبقي الهوية ذات المعنى بالخطر، وهذه الهوية تتحدد دائما تقريبا بالدين، كما إن هنالك مستويات لحروب خط الصدع، فالمستوى الأول بين دول تقاتل دولا، والمستوى الثاني بين جماعات محلية تتقاتل مع وجود دول مرتبطة بأطراف الصراع الرئيسية أي البلدان الشقيقة، والمستوى الثالث ويكون الصراع هنا بين جماعات محلية مع وجود دول بعيدة لديها ارتباطات حضارية معهما، وهي الدول الرئيسية في حضاراتها أي الشتات.

تبرز هنا (دينامية الحقد) حيث المخاوف المتبادلة وعدم الثقة كما يبرز الراديكاليون الذين يعملون على تحقيق عدة أهداف من خلال العنف، وهنا يتم المطالبة بالاستقلال بدلا من السيادة البسيطة، ولكن حين ترتفع تكاليف الحرب والموت هنا يظهر المعتدلون مر ة أخرى لعدم جدوى الحرب، أي أن التحالفات تتطور على طول الخطوط الحضاراتية ، كما أن حروب خط الصدع

تبرز من اسفل لكن سلام حفظ الصدع تنشأ من أعلى، وذلك على عكس الحرب الباردة حيث كان الصراع ينتقل من فوق إلى تحت وكانت المنافسة أكثر شدة في العالم الثالث.

تقدم نظرية (صدام الحضارات) أمثله كثيرة على حروب خط الصدع، أبرزها ما شهدته يوغسلافيا في تسعينات القرن الماضي والذي كان حربا بين الحضارات، هنا اعتبر الفاتيكان أن كرواتيا متراس المسيحية الغربية واعترف الغرب بكرواتيا وقام بتقويتها عسكريا رغم الحظر العسكري من هيئة الأمم المتحدة عليها، وقامت أوروبا الغربية بإرسال خبراء عسكريين وإرسال متطوعين إليها، بينما تم دعم الصرب من قبل مسؤولين عسكريين من الأرثوذكس من روسيا ، وتم تجنيد الشباب الروسي للالتحاق بهم،وتأييد الأخوة السلفاك لمحاربة الكاثوليكي والمتعصبين الإسلاميين، وفي الوقت نفسه كانت القضية البوسنية قضية شعبية في العالم الإسلامي ونتيجة لذلك تمت مساعدة البوسنيين والذين تمكنوا من شراء الأطنان من الأسلحة، وكانت إيران المصدر الأساس للأسلحة، إضافة إلى دعم تركيا وماليزيا والسعودية (هنتنغتون، 1999م).

3-3-4: انتقادات موجهة لنظرية صدام الحضارات

كان الانتقاد الرئيس الذي وجه لنظرية (صدام الحضارات) أنها نظرية اختزالية تقوم على فرضية أن أي شخص ينتمي إلى مجموعة واحدة فقط، وتتجاهل تلك النظرية كل طريقة أخرى يرى بها الناس أنفسهم، كما أن التقسيم الانعزالي هذا هو تقسيم على خط واحد متصلب يساعد على زيادة العنف والذي ينمو عندما يتعمق الإحساس بالحتمية حول هوية نزعم أنها فريدة وغالبا مقاتلة، كما أنها تتجاهل التنوع الداخلي في تلك التصنيفات الحضارية، فالقول بحضارة هندوسية مثلاً يقلل من قيمة أن الهند بها من المسلمين أكثر من أي بلد آخر في العالم باستثناء إندونيسيا والباكستان حيث تضم 145 مليون مسلم، وبالتالي فإن هذا الطرح وهذا الوصف يحمل العديد من المشكلات والخلل الوصفي وأن هذا التقسيم الحضاري قائم على جهل تاريخي بحقيقة التنوعات المهمة داخل كل حضارة، وفي السياق ذاته فـإن تزايد الاعتماد على استخدام الهويات الدينية باعتبارها المبدأ الرئيس أو الوحيد لتصنيف العالم قد يؤدي إلى كثير من الفظاظة في التحليل الاجتماعي، ذلك أن التركيز على التصنيف الديني البسيط معناه إغفال اهتمامات متعددة ومتنوعة يتصف بها الناس الذين هم في ديانة واحدة، ومثال ذلك أن المسلمين يختلفون بشدة في معتقداتهم السياسية والاجتماعية وفي أذواقهم الثقافية والفنية وحتى في شكل ودرجة تدينهم، إذ انه يمكن أن يكون هنالك تباينات واسعة في السلوك الاجتماعي للأشخاص المختلفين الذين لهما الديانة نفسها (صن، 2008).

3-4: الأصولية

3-4-1: المذهب المباشر والضيق

تعرف الأصولية حسب (سمث، 2010) بأنها المذهب المباشر والضيق الذي يسعى لتأكيد الذات وعدم التسامح مع الآخرين، وشعورها أنها تحمل على كتفيها أعباء مهمة مقدسة، كما أن أعضا ءها غالبا ما يكونون مستعدين لاستخدام العنف لفرض إصلاحات مفرطة في المثالية، ويدعون أن لديهم طريقة لإقامة حكم العدالة على الأرض، وفي اللحظة التي تتبلور فيها الإيديولوجيات الأصولية كحركات سياسية وتستخدم العنف لفرض إصلاحات مفرطة في المثالية وقتها تصبح إرهابية.

والمذهب الأصولي قد يكون دينياً وقد يكون علمانياً، وقد يكون معاصراً، وقد يكون قديماً، وتقوم الأصولية السياسية هنا على رسم تصور عن صراع مصيري مدمر، يقسم العالم إلى صالح وشرير وقيام قوى الظلام بمهاجمة قوى النور والتي ليس أمامها إلا القتال الذي ليس له حدود أو ضوابط حتى النهاية، ولا مجال هنا للحلول الوسط، مع الاعتقاد بالأفضلية على الآخرين، وبالتالي المحافظة على وحده الجماعة تحت راية العقيدة (سميث، 2010م).

3-4-2: الأصولية الليبرالية والأصولية الإسلامية وجها لوجه

بعد أن تحقق النصر الأمريكي في الحرب الباردة متمثلا بغياب التحدي السوفيتي الشيوعي وسيطرة الأميركيين على الخليج العربي وانطلاق مسيرة السلام العربي – الإسرائيلي تراجعت أهمية الحركات الأصولية والجهادية في الإستراتيجية الأمريكية، غير أن المارد الذي أطلق من قممه أصبح حقيقية سياسية أساسية في العالم العربي والإسلامي، و قد شهد عقد التسعينات من القرن الماضي تحولات وصدامات ومواجهات بين الحركات الأصولية والجهادية مع الحليف السابق وصولا إلى أحداث 11/ أيلول / 2001م. (المعشر، 2008م)، حيث تمكن أسامة بن لادن أحد ابرز (الأفغان العرب) من تأسيس تنظيم القاعدة ، منذ منتصف عقد التسعينات من القرن الماضي، وخلال فترة (1991م – 2001م) كانت الهجرة الثانية من (السلفيين الجهاديين) إلى أفغانستان ، حيث كان التحالف بين القاعدة وحركة طالبان قد تجسد بصورة كبيرة (أبو رمان، أبو هنية، 2009م).

بعد أحداث أيلول للعام 2001م توصل الأميركيون أن معاداتهم في المنطقة تنبع بشكل عام من حكومات سلطوية وجماعات دينية تستخدم العنف،ورغم القدرة الأمريكية على مواصلة

مقاتلة التطرف العربي الإسلامي عبر القبض على زعيم إرهابي هنا، وتفكيك خلية إرهابية هناك، لكن ذلك لا يمكن من الذهاب إلى قلب المشكلة، ووفقا للأصولية الليبرالية كان الحل بفرض الديمقراطية الليبرالية واستبدال أنظمة حكم سلطوية ضيقة بحكومة ديمقراطية ذات قاعدة عريضة، ذلك أن الحكام الذين يسيئون معاملة شعوبهم هم أكثر ميلا إلى تهديد الدول الأخرى ودعم الإرهاب وإفرازه، وترجمة لذلك اتجهت أمريكيا إلى تقسيم العالم الإسلامي بين المستعدين للتعاون، وبين المتطرفين الذين يريد الأميركيون والأصدقاء المسلمون تهمشيهم أو تدميرهم، وبالتالي إمكانية العمل مع المسلمين المعتدلين ومساعدتهم في صراعهم ضد المتطرفين الذين يوصفون عادة بالشموليين، وتقديم الأميركيين كمحررين وليس كإمبرياليين، ولذلك وبعد أن تحقق النصر العسكري الأمريكي على المتطرفين الدينيين في أفغانستان والاستبداد العلماني في العراق، تم العمل على إعادة بناء هذين النظامين المهزومين بشكل يجعلهما ديمقراطيات سوق حر ودمجهما في النظام العالمي الذي تقوده أمريكيا، وإقامة مؤسسات سياسية تقوم على رضا المحكومين (سمث، 2010).

بعد سقوط نظام طالبان واحتلال العراق 2003م ذهب (المجاهدون) إلى كردستان وقاموا بإنشاء تنظيم أنصار الإسلام، وقد وجدت السلفية الجهادية حاضنة اجتماعية لها داخل المجتمع السني، واكتسبت قوة متزايدة وزخما حركيا من خلال الضباط السابقين في الجيش العراقي، وهنا توسعت السلفية الجهادية في الإستراتيجية القتالية للعدو البعيد والقريب عبر سلسلة العمليات الانتحارية بواسطة الانتحاريين وشمل الاستهداف القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها بما في ذلك قوات الشرطة والشيعة تطبيقيا لمبدأ (الولاء والبراء) كما أدخلت السلفية الجهادية المرأة إلى العمل الجهادي في كتائب الاستشهاديين.(أبو رمان، أبو هنية، 2009م).

حاولت القاعدة في العام 2004م التفكير في إقامة إمارة إسلامية سنية في وسط وغرب بغداد تمثل رأس حربة إقليمي لتنظيم القاعدة في المنطقة، وهنا بدأت أزمة القاعدة مع القوى السنية في العراق تتضح بصورة أكبر ووصلت حدة الخلافات إلى الصدامات المسلحة حتى انتهى الأمر إلى تشكيل (الصحوات العشائرية السنية) التي لعبت دورا كبيرا وفاعلا في إضعاف القاعدة والحد من نفوذها إلى درجة كبيرة وإخراجها من مساحة واسعة من الأراضي السنية، وقد اعتبرت القاعدة أن (الصحوات العشائرية) هي الخنجر المسموم الذي طعنت به وأدى إلى انكسارها، ومع كل ذلك فقد انتشرت السلفية الجهادية في المجتمع العربي، ففي غزة ظهر تنظيم (جيش الإسلام) وفي لبنان وفي سوريا ظهرت حركة فتح الإسلام (مرجع سابق).

3-4-3: تنميط الصورة الإسلامية.... (إرهابيون) بدلا من (مجاهدين)

حسب (المعشر، 2008) أصبح (المجاهدون) سابقا هم الآن (الإرهابيين) وهم الآخر المضاد لقيم الحضارة الغربية الليبرالية، وقد أطلقت أوصاف أخرى عليهم منها (المتعصب) و(العدواني) وكان المطلوب إلغاء الآخر بصفته خطرا يهدد وجود الأنا الغربية الليبرالية، هكذا كما كانت صورة ألمانيا الهتلرية وروسيا الشيوعية، وقد أدت تلك الصورة إلى إلحاق الأذى بالإسلام نفسه وضمنيا العروبة ، فالمسلم في وعي الأنا الغربي هو اليوم إرهابي أو مشروع إرهابي وهذا ما يؤسس لسعي الغرب إلى تفكيك العالم الإسلامي والعربي وإعادة تركيبته وفقا لمصالحها.

تتناقض تلك الصورة النمطية المراد تشكيلها من قبل الأصولية الليبرالية مع حقيقة العلاقة بين الأديان السماوية في المجتمعات العربية، حيث تعتبر العقيدة الإسلامية هي التجلي التاريخي الأخير للدين الإبراهيمي، وينظر الإسلام إلى مقتنعي المسيحية واليهودية على أنهم في الملة الإبراهيمية (أهل الكتاب)، واقترح عليهما الانتساب إلى الإسلام عبر الاقتناع الودي مع الإقرار بحق الكتابيين المطلق بالحفاظ على عقائدهم وطقوسهم ودور عبادتهم وشرائعهم الحياتية، وفي مقابل ذلك الإقرار من الكتابيين بسيادة الإسلام السياسية عبر ضريبة مالية خاصة هي (الجزية) والتي يدفعها الداخلون في ذمة الدولة الإسلامية من أهل الكتاب، ولذلك جاءت العهدة العمرية بوصفها عنوانا على التسامح والتعايش الديني في إطار الدولة العربية الإسلامية، حيث أعطت العهدة العمرية للمسيحيين الحق في بناء الكنائس وممارسة الشعائر الدينية كحرية مطلقة وأعطت العربي المسلم واجب حماية هذه الأماكن المقدسة والمحافظة عليها.

خلال فترة حروب التوسع الأوروبية ضد العالم العربي والتي رفعت راية الصليب وعرفت باسم الحروب الصليبية، فقد كان لها الأثر الأسوأ تاريخيا على العرب المسيحيين، وعلى الرغم من أن الصليبيين قتلوا من العرب المسيحيين الكثير ، ورغم أن العرب المسيحيين قاتلوا هم أنفسهم في صفوف الجيوش الإسلامية ضد الصليبيين ، وبخاصة مع جيوش صلاح الدين الأيوبي إلا أن الحروب الصليبية ولدت في العالم العربي نزعات أصولية متعصبة أضرت بالعرب المسيحيين ، وأدت إلى تناقص عددهم وتردي أوضاعهم ، ومن أجل ذلك تسعى (الأصولية الليبرالية) إلى تنميط الصورة الإسلامية عبر طمس الهوية العربية المسيحية.

في الاتجاه المعاكس أدت الحملة المعادية للإسلام إلى عنصرية مضادة في العالم العربي والإسلامي دفع ثمنها العرب المسيحيون الذين يجدون أنفسهم أحيانا بين شقي رحى من صراع

الأصوليتين الليبرالية الغربية الرأسمالية التي تدعي الانتساب إلى المسيحية وتلك التقليدية الشرقية المتزمتة التي تدعي الانتساب إلى الإسلام، وبخاصة أن العربي المسيحي محكوم بالعلمانية السياسية إذ يفقد خارجها حضوره ودوره القومي، ولذلك كانت الخشية من أن يكون للحملة الأمريكية الغربية الحالية المعادية للإسلام والمسلمين دور مماثل في توليد ضغوط جديدة ضد العرب المسيحيين.

وخوفاً من تنميط تلك الصورة في العالم العربي كان هنالك تفضيل لمصطلح (العرب المسيحيون) كتسمية قومية والابتعاد عن التسمية الدينية (المسيحيون العرب) لان التسمية الأولى تعكس واقع الحال المعاش والتاريخي أكثر من الثانية، ذلك أن العرب المنتسبين إلى المسيحية ينظرون لأنفسهم كعرب أولاً، وبخاصة أن الحركة القومية العربية نجحت في غضون المائة سنة الماضية في تأكيد أولوية الانتماء القومي على الانتماء الديني عند هؤلاء، وعلى الرغم من الخصوصية اللبنانية، إلا أنه كان هنالك تراجع لحق بوضع الأقباط في مصر تحت وطأة اشتداد وتأثير الحركات الأصولية المتطرفة، ومنذ الثمانينيات ونتيجة الضغوط الأصولية المتعصبة التي يواجهها العرب المسيحيون فقد دفعت بأقسام منهم إلى الانكفاء أو الهجرة، (المعشر، 2008م).

المجموعة الثالثة: نظرية التعددية الثقافية، ونظرية الاندماج الاجتماعي، ونظرية الهوية الوطنية.

3-5: التعددية الثقافية

ترى نظرية التعددية الثقافية أن الأمل الرئيس للانسجام في حياتنا يقع في تعدد هوياتنا والتي تتقاطع كل منها عبر الأخرى بدلا من التقسيمات الحادة حول خط واحد متصلب، إذ انه وأحيانا لا يوجد تضارب بين متطلبات الولاءات المختلفة، لكن على الفرد أن يقرر الأهمية النسبية التي يعلقها على كل هوية بمفردها، وأن أهمية هوية واحدة لا تتطلب بالضرورة محو أهمية الهويات الأخرى، بل وعلى العكس من ذلك يكون الاشتراك في الهوية مع آخرين بوسائل مختلفة متنوعة من أجل العيش في مجتمع ما. (صن، 2008م)، وكانت تلك الرؤية في مواجهة نظرية صدام الحضارات والنظرية الأصولية.

في السياق ذاته تناولت نظرية التعددية الثقافية الهويات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد والهويات الاجتماعية ضمن المجتمع العالمي، وهي بذلك أكثر نضوجا عن النظرية (الديمقراطية الليبرالية) التي تؤمن بحكم الأغلبية، ولا تؤمن بالوقت نفسه بالحكم الذاتي للأقليات في الدولة

القومية المدنية، وتحاول نظرية التعددية الثقافية كذلك أن تسد الثغرات التي لم تشملها نظرية الديمقراطية الليبرالية ، وبخاصة في مجال الأقليات أو الجماعات الاجتماعية المهشمة داخل المجتمع نفسه، مقدمة حلولا لازمة الهويات المجتمعية تحت عنوان التنوع ضمن الوحدة ، كما أنها تأتي رداً على نظرية نهاية التاريخ، والعولمة الغربية، حيث ترفض الأحادية الثقافية والمركزية الغربية.

3-5-1: معالم ومواصفات الهوية الاجتماعية

تضمنت الدراسات والمقالات الكثيرة جدا وصفا للخصائص العامة للهوية الاجتماعية، والتي تدخل ضمنيا في طروحات نظرية التعددية الثقافية على المستويين القومي والعالمي وكان أبرزها:

3-5-1-1: الهوية ظاهرة اجتماعية سردية.

يعني وصف (الهوية الاجتماعية) بأنها ظاهرة اجتماعية سردية غياب الطابع الغيبي عنها، وهي سابقة على الفرد، الذي لا يستطيع إلا الانضواء فيها، و إلا سيعد هامشيا، فالهوية نتاج المجتمع حيث يقوم الأهل بتكوين هوية الفرد وقولبته وتلقينه المعتقدات والمخاوف والتطلعات والأحكام المسبقة والأحقاد، وهي بالتالي قائمة على السرد الذي يعني الطريقة التي يسرد بها الإنسان ذاته وهويته ويقدم بها هذه الذات كما تكونت خلال مراحل التاريخ.

وتعبر الهوية السردية عن ذات الكائن في تحولاته داخل الحياة نفسها، ويقوم الإنسان هنا باستحضار الأحداث وخزنها في الذاكرة، وهنا يظهر دور المثقف باعتباره حارسا للهوية ومدافعا عنها، بل أنه يتدخل في كثير من الأحيان في تكوينها، عندما يقوم بالسرد التاريخي والتعديل في معطياته وتكرارها وتصويبها حتى يبن ي بذلك هوية لجماعة من الناس سواء كان هذا السرد لأحداث وقعت حقا أوهي من وضع الخيال الأسطوري.

3-5-1-2: الهوية لها بعد شمولي ورمزي.

الحديث عن الهوية يتعلق بالكل والجزء في آن معا، فهو حديث في المأكل والملبس والمنزل والإنسان بكل أبعاده وكل ما يتعلق به ثم هو حديث في المجتمع بأسره، ويدخل في ذلك مكونات النظام البيئي من نباتات وحيوانات وطيور، والذي يظهر في اختيار الدول للحيوان الوطني، والنبات الوطني، والطائر الوطني لتكون علما عليها وجزءا أساسيا من شعارها الذي به

تقدم نفسها، ووجها سياحيا لها، كما أن هنالك جماعات اجتماعية جعلت من وشمها الخاص بطاقة هوية تزرعها على الجسد.

فالإنسان كائن رمزي ثقافي وهذه الرموز شكلية وكمية ونوعية وكيفية، كما أنها حبلى بلمسات ما ورائية، وتنتشر الرموز في حالة الاستعمار، والتجارة، ووسائل الأعلام والاتصال، ولذلك فالهوية تتمايز عن غيرها وهنالك تشابه مع الآخر، كما أن كل الثقافات وبفعل ظاهرة التماس الثقافي الكوني هي ثقافات (مزيج) بدرجات متباينة تصنعها الاستمرارات والتقاطعات.

3-5-1-3: الهوية الاجتماعية داخلية وخارجية.

فالهوية تعني تصورنا حول من نحن ومن الآخرون وكذلك تصور الآخرين حول أنفسهم وحول الآخرين، وهي بذلك ذات معنى مزدوج فهي داخلية بمقدار ما نعتقد حول هويتنا، وهي خارجية تتعلق بالطريقة التي يرانا فيها الآخرون (كوبر، 2008م).

3-5-1-4: الهوية ثابتة ومتحولة في آن معا

هنا يأخذ المقدس صورة الثبات، ويقبل ما هو غير مقدس بالتغيير أذا عثر على شروط ملائمة، فالثقافة تختلف من مجتمع إلى آخر مهما كانت حدود التداخل ، مثلما أنها تتعدد وتتمايز داخل كل مجتمع على حدة، وهنا تختلف ثقافة المجتمع الزراعي التي تميل إلى الثبات عن ثقافة المجتمع الصناعي التي تميل إلى الحركة والتجديد، وهنالك اختلاف في سرعة التغيير، ذلك أن متطلبات الإنسان الذي يعيش في منطقة باردة تختلف عن ثقافة الإنسان الذي يعيش في المناطق الاستوائية (دراج 2010م).

ويعني ذلك أن للهوية بعد اً ديناميكياً حيث يشهد كل مجتمع تبديلاً لهويته وإعادة صياغة حسب المراحل التاريخية أو الظروف السياسية التي يمر بها،فالهوية ليست مكتسبة بشكل نهائيا، أي أنها ليست ظاهرة سكونية جامدة غير قابلة للتطور، فهي نسبية وليست مطلقة،أي أنها لا تتسم بالثبات أبدا إذ تتجدد الهوية دائما تبعا للظروف العالمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة، والحديث عن تجدد الهويات لا يتعارض مطلقا مع ثبات منظومة القيم المجتمعية التي تمثل روح الهوية، فالهوية لا تصنع ولا تستحدث، كما أنها لا تفنى، وإنما تستمد وتتحول من شكل إلى آخر ضمن المعطيات والعناصر الأساسية المؤلفة لها.

3-5-1-5: الهوية لها بعد تراتيبي ومتعدد الجوانب

لا يمكن هنا تجزئة الهوية أو توبيها مناصفة أو مثالثة أو تصنفها في خانات محددة،فهي تراتيبية تضم عدة عناصر، وهذه العناصر ليست سلسلة من الانتماءات المستقلة بل هي نسيج مشدود، وكل عنصر يربط الفرد بمجموعة من الناس، وتتألف هوية كل إنسان من جملة العناصر الواردة في السجلات الرسمية ومن الانتماء إلى مذهب ديني وجنسية ولغة وأسرة قد تكبر أو قد تصغر ومهنة ومحيط اجتماعي معين والقائمة هنا تطول ولا تنتهي من الناحية الافتراضية (معلوف، 1999م).

3-5-1-6: الهوية الرئيسية القاتلة والمقتلولة

عادة ما ينظر الأفراد إلى الجماعات الاجتماعية التي ينتمون إليها على أنها أكثر ايجابية، وينظرون بسلبية تجاه الجماعات الأخرى، لكن الهويات الضعيفة تسعى إلى الاندماج والانصهار في الجماعة المسيطرة، أو اللجوء إلى إستراتيجية فردية لتحسين أوضاعهم ومغادرة جماعتهم الضعيفة، وقد يحدث الصراع وتولد الهوية المقاتلة في مواجهة هوية أخرى تختلف معها وتتنافس معها، وتفرض المواجهة على الإنسان المهدد أن يلوذ بأصوله ملتمسا الحماية وباحثا عما يوطد به وجوده أمام الآخر وقد تضيف إلى ذاتها عناصر لم تكن فيها.

حسب (معلوف 1999م) يشعر الإنسان بانتماء قوي إلى مجموعة تقاسمه الهويات والميول نفسها أو التي تتعرض للمضايقات نفسها، وفي كل حقبة قد يتضخم هذا الانتماء أو ذلك، بحيث يحجب كل انتماءاته الأخرى وحسب الخطر الذي يتهدد دينه أو لغته، وتلعب الجراح دورا في تحدد الهوية القاتلة والمقتولة، ففي داخل كل إنسان تلتقي انتماءات متعددة تتصارع فيما بينها وترغمه على القيام بخيارات مؤلمة، وهنا يتم اختزال الهوية بكاملها في انتماء واحد يجري الدفاع عنه بضراوة.

فعندما يتعرض المرء للاضطهاد بسبب دينه أولون بشرته فهولا ينسى هذه الإساءات وغالبا ما يتماهى الإنسان مع أكثر انتماءاته تعرضا للتجريح ، وحيث لا يقوى على الدفاع عن نفسه أحيانا يخفي هذا الانتماء الذي يبقي متواريا في أعماقه قابعا في الظل ينتظر ساعة الانتقام، ويتولد هنا حالة تضامن بين الأشخاص الذين يتقاسمون هذا التجريح فيتجمعون ويتحركون ويشجعون بعضهم البعض ويهاجمون (الفريق الآخر) ويصبح (تأكيد الهوية) بالضرورة فعلا شجاعا وعملا تحريريا.

هذا ويعج العالم بالجماعات الجريحة التي تتعرض للاضطهاد ، أو أنها تحتفظ بذكرى عذاباتها القديمة وتحلم بالثأر والانتقام، ويشعر أفرادها أنهم مرغمون على الاختيار بين الإلغاء الذاتي وإلغاء الآخر وتنزع كل جماعة مضطهدة لإنتاج القتلة الذين سوف يقترفون أبشع الجرائم وهؤلاء مقتنعون أنهم على حق ويستحقون البركة الإلهية وإعجاب إخوانهم، وتنقلب هنا الآية فيصبح جلادو الأمس هم الضحايا ويتحول الضحايا إلى جلادين (معلوف، 1999).

2-5-3: التنوع ضمن الوحدة

تهدف نظرية (التعددية الثقافية) إلى تقديم حلول للصراع السياسي الثقافي الجاري اليوم بين (الأكثرية) و(الأقلية) وبين (المواطنين) و(الوافدين) وبين (الأصليين) و(الطارئين)، ولتحقيق هذا الهدف تؤكد نظرية (التعددية الثقافية) هنا على حقيقة التنوع ضمن الوحدة سواء ضمن المجتمع الواحد أو ضمن المجتمع العالمي، وترجمة ذلك فإن (الهوية الثقافية) هي هوية اجتماعية الصنع ويتم تناقلها عن طريق التنشئة الاجتماعية والتي تسند إليها مهمة نقل (الموروث الثقافي) من السلف إلى الخلف، ويعني ذلك أن الهوية تكون طبقا للنموذج الثقافي المحلي السائد فهنالك تفرد ذاتي وتميز نوعي لكل ثقافة يعبر عنه (بالأنماط الثقافية)، ويعني ذلك أن الاختلافات الثقافية تتحدد (بنمط) أو(طابع) معين للثقافة، ويمكن اكتشافه وتحديده بصورة مقارنة، حيث تتعدد أنماط الثقافات المجتمعية.(كوش 2007م).

يقودنا ذلك إلى القول بالنسبية الثقافية والتي تعني أن الثقافة واحدة في ذاتها ، وبخاصة في مضمونها ومتفردة في تأكيداتها، وأن العقل الجمعي بالتالي ليس إلا (عقلا ثقافيا) محددا اجتماعيا، والثقافة هي أنماط الحياة في الفكر والتفكير والسلوك والتعبير لمجتمع معين في زمان معين، وهي قابلة للتغيير حيث يعاد تشكيلها باستمرار باعتبارها إنتاجاً دنيوياً متراكماً ومختلطاً، ومن خلال هذه المفاهيم تم إسقاط الثوابت البيولوجية والمركزية الثقافية والأحادية الثقافية نحو الاختلاف والتعددية وإسقاط مقولات (أسطورة الأصل) و(الرقي الثقافي) و(النقاء العرقي) و(الكونية الثقافية) نحو تعظيم الخصوصية الثقافية (مرجع سابق).

ترى نظرية (التعدية الثقافية) أنه توجد في داخل المجتمع الواحد (الثقافة الكلية) و(الثقافة الفرعية)، وتشير(الثقافة الكلية) إلى الثقافة المجتمعية العامة السائدة، وتشير (الثقافة الفرعية) إلى عدد لا متناه من الثقافات الوافدة المنظمة بطريقتها الخاصة داخل الثقافة الكلية، لكن اختلاف هذه الثقافات وتعددها وتنوعها لا يدخلها بالضرورة في حرب أو تضاد مع الثقافة العامة للمجتمع المضيف، ولا يؤهلها لأن تكون (ثقافة بديلة)، فالموجود ليس ثقافات مختلفة متخاصمة منفصلة

محتجبة عن التفاعل الثقافي ، وإنما هي ثقافات متعددة في حالة تعايش وتكييف وتثاقف وتسمى تلك الحالة الثقافية الاجتماعية السياسية المثالية بحالة (الوحدة الثقافية) (بدوي، 1982م).

وتعتبر (الثقافة الفرعية) هنا أنها ثقافة داخل المجتمع ، حيث تكوّن بعض الفئات لنفسها ثقافة خاصة تختلف عن الثقافة العامة للمجتمع الذي تعيش فيه تلك الثقافة الفرعية ورغم تميزها عن الخط الثقافي العام للمجتمع إلا أنها ليست منفصلة عنه تماما بل هي تستمد أصولها منه وترتبط به ارتباطا عاما (م رجع سابق)، ومن اختلاف وائتلاف مجموع الهويات الخاصة داخل المجتمع الواحد تتشكل سمات عامة تسم الهوية المجتمعية العامة (الدجاني والعمري، 2008م).

في السياق نفسه ترفض نظرية (التعددية الثقافية) قيام الثقافة والجماعة السائدة بفرض قواعدها وسماتها المثالية على من عداها على اعتبار أنها العرف المحدد للأمور، وما يبني عليه من رفض المساواة أو تكافؤ القيم الخاصة بثقافة الأقليات ورفض الاعتراف باختلافهم أو التقليل من قيمتها ورفض منح كل مجموعة ثقافية قدرا مناسبا من حق تقرير المصير وصوتا مساويا في الشؤون الجمعية باعتبار أن الترحيب بالاختلاف يقوض القيم المشتركة ويهدد تماسك الأمة (كوبر، 2008م).

تقترح النظرية هنا كوجهة نظر بديلة نموذج (التمييز الايجابي) عبر منح هذه الأقليات حقا من حقوقها، وبخاصة أن الثقافة والهوية من الأمور المولدة والمخترعة، أي أنها نسيج استطرادي غير ثابت، وأن كل ثقافة متشظية ومتصارعة داخليا، وخلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أصبح الاهتمام منصب اً على فئات أخرى مختلفة ظاهريا عن جماعات المهاجرين من خلال الجنسوية والمعتقدات الدينية ، أي أنه تم تجاوز الجماعات العرقية لتشمل الأنواع المختلفة الأخرى من الأقليات (مرجع سابق).

3-5-3: هويات جديدة

من الأمثلة التي تطرحها نظرية (التعددية الثقافية) على الهويات الجديدة ثلاثة أمثلة، وهي الهوية الجنسوية، وهوية الوافدين، والهوية العرقية.

3-5-3-1: الهوية الجنسوية

تؤيد نظرية (التعددية الثقافية) جهود الحركة النسوية لإظهار الهوية الجنسوية لتحقيق المساواة في المراكز بين المرأة والرجل في الحقوق كافة ، وبخاصة من النواحي السياسية والقضاء على التمييز ضد المرأة وأن يتضمن دستور الدولة مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل

والمرأة (بدوي، 1982م)، يأتي ذلك ضمن الإقرار والاعتراف بوجود اختلافات عضوية وإحيائية ما بين الذكور والإناث، لكن التقسيم الاجتماعي للرجال والنساء في سياقها الثقافي وسيطرة أفكار ثقافية تحدد مسبقا مفهوما للأنوثة ومفهوما للذكورة أدى إلى وجود التفاوت الاجتماعي وغياب المساواة الاجتماعية.

تعزيزا لذلك فإننا وفي طريقة تربيتنا لأطفالنا فنحن نربيهم على أن هنالك اختلافات في الدور والمكانة الاجتماعية للرجال والنساء ، وعادة ما يتم تعزيز ذلك في التعليم وفي سوق العمل، كما تلعب وسائل الأعلام دورا في تنميط النوع الاجتماعي، ولذلك فإن المساواة المطلوبة لا تعني جعل النساء نسخة عن الرجال لكنها تعني المساواة في الفرص والمنافع في التعليم والرعاية الصحية (صندوق الأمم المتحدة، 2005م).

2-3-5-3: هوية المهاجرين الجدد والبلد المضيف

حسب (معلوف، 1999) يعتبر بعض المهاجرين أن البلد المضيف صفحة بيضاء يمكن لكل واحد أن يسطر عليها ما يحلو له، أو أنها ارض مشاع يمكن لأي كان أن يستقر فيها مع أسلحته وقناعته دون أن يغير شيئا في سلوكه أو عاداته، وبعضهم الأخر يعتبرون أن البلد المضيف صفحة مكتوبة ومطبوعة أصلا وتحددت نهائيا قوانينها وقيمها ومعتقداتها وسماتها الحضارية والإنسانية، وما على المهاجرين سوى الامتثال لها ، ولذلك يرغم المهاجرون على العيش في عالم لا يشبه قط موطنهم الأصلي ، ويرغمون على تعلم لغات وأساليب تعبيرية معينة.

ونتيجة لذلك يجد المهاجر نفسه منقسما ممزقا ومحكوما بخيانة موطنه الأصلي أو موطنه الثاني وسوف يعيش هذه الخيانة حتما بمرارة وضغينة، فالمشاعر التي يحتفظ بها المهاجر تجاه الأرض التي فارقها ليست بسيطة أبدا، وكثيرا ما يصاحبه الشعور بالذنب بسبب أنه تخلى عن أهله وذكورياته، وعلى النقيض تكون مشاعره ممزوجة بتخوف من المجهول حيال البلد المضيف ولا سيما وأنه يجد نفسه في ميزان قوى ليس لصالحه ويخشى الرفض والاهانة لافتقاده إلى اللكنة الصحيحة ولون البشرة المناسب أو الاسم أو الوثائق المطلوبة ولذلك سرعان ما يفتضح أمره.

ترى نظرية (التعدية الثقافية) هنا أن البلد المضيف ليس صفحة بيضاء ولا صفحة مكتملة بل هو صفحة في طور الكتابة ، ولكن يجب أن يتم احترام تاريخ هذا البلد المضيف وكل ما جرى بناؤه على مر القرون من الذاكرة والرموز والمؤسسات واللغة والأعمال الفنية، وأن يتم

احترام ثقافة المهاجرين الأصلية ، وعلى المهاجر أن يبحث في ثقافة البلد المضيف عن الحد الأدنى الذي يفترض بكل شخص الانتماء إليه، وما الذي يمكن رفضه أو معارضته بصورة مشروعة، وكذلك ما الذي في بلد المهاجر الأصلي يستحقان أن ينقل إلى البلد المضيف وما هي العادات والممارسات التي يجب أن تبقي في غرفة الانتظار (معلوف، 1999م).

3-5-3-3: الهوية العرقية والاثنية

ترى نظرية (التعددية الثقافية) أن سياسة استبعاد الاختلافات الثقافية داخل المجتمع الواحد تؤدي إلى تصارع الهويات في داخل الكيان الواحد حينما تسيطر الهوية الواحدة على الأخرى أو الأخريات، وتأتي ردة الفعل هنا من الأقليات التي تم إنكار هويتها أو التقليل من شأنها نحو التضامن من أجل الحصول على الاعتراف بهم، وهنا تتعدد أشكال الصراعات التي قد تأخذ شكل الحرب الأهلية أو الثورة أو النزاعات الطائفية أو العرقية، والتي تريد أن تعيد تعريف الهوية الوطنية، وقد يؤدي ذلك الصراع إلى انقسام الكيان المتعدد الهويات لكي ينشأ عنه كيانات متطابقة مع هوياتها الوطنية الخالصة والمعبرة عنها (الشاعر، 2004م).

لحل هذا الصراع وأزمة الهويات الاجتماعية الجديدة فقد يكون نموذج (الدولة الفدرالية- متعددة القوميات) هو الحل كنموذج سياسي جديد مقترح للدولة الوطنية والمعبر عن نظرية (التعددية الثقافية)، فالفدرالية تعني التنوع ضمن الوحدة بدلا من نظرية الدولة الوطنية أو الدولة القومية المدنية والتي تعتبر التجسيد السياسي لنظرية الديمقراطية المدنية.

3-5-4: الدولة الفدرالية – متعددة القوميات

حسب (كيمكيكا، 2011) تعتبر الدولة الفدرالية – متعددة القوميات، طريقة لإعادة توحيد البلاد بدلا من تجزئتها، عبر قبول الحكم الذاتي الذي تطالب به الأقليات من أجل السماح لها بافتتاح الجامعات الخاصة بهم، واستخدام لافتات الشوارع مزدوجة اللغة وتسمية الأطفال، فهدف الحكم الذاتي استبدال علاقات العداوة والاستبعاد غير المتحضرة بعلاقات أكثر إنصافا للمواطنة الديمقراطية الليبرالية، وتحاول نظرية (التعد دية الثقافية) وتعبيرها السياسي الدولة الفدرالية – متعددة القوميات، إسقاط مصطلحي (السكان الأصليين) و(الأقليات القومية) على دول ما بعد الاستعمار ودول ما بعد الشيوعية.

تاريخيا يرتبط مصطلح (السكان الأصليين) بالسلالات التي تحدرت من السكان الأصليين غير الأوروبيين في الأراضي التي استعمرتها واستوطنتها قوى أوروبية، وكان التركيز هنا على

السكان الهنود عبر عملية إخضاع وحشية لهم واستبعادهم إلى مناطق نائية ومعزولة مع أعطائهم حق الحكم الذاتي من المنظمة الدولية، ولذلك عرف (السكان الأصليون) بأنهم الجماعات الأصلية التي كانت أول من سكن في المنطقة التي يقيمون فيها واختاروا الاحتفاظ بهوية ثقافية متميزة ومنظمة سياسية واجتماعية متميزة داخل المنطقة.

في السياق ذاته يعتبر مصطلح (الأقليات القومية) مصطلحاً أوروبياً تم اختراعه في أوروبا للإشارة إلى الجماعات الأوروبية الخاسرة من جراء العملية الصعبة لتشكيل الدول الأوروبية عبر خمسة قرون خلت، وهي قوميات بلا دولة أو أنهم انتموا إلى الجانب الخاطئ من الحدود معزولين عن شركائهم القوميين في الدولة القريبة المجاورة، لكن لم يتم التعامل معها بوحشية ولم يتم استبعادهم إلى مناطق معزولة، ولم يتم إعطاؤهم في الوقت ذاته حق الحكم الذاتي، فلم يقبل القانون الدولي ذلك، وعرفت الأقلية هنا بأنها جماعة مرت بتجربة الاستبعاد أو التمييز بواسطة الدولة بسبب السمات العرقية والقومية والدينية أو اللغوية لأجدادها.

تطرح نظرية (التعدية الثقافية) هنا أسلوب الحكم الذاتي للأقليات القومية لحماية الأقليات من الدمج أو الاستبعاد، لان النظام الديمقراطي يعني وجود جماعة أغلبية مسيطرة وهي التي تحكم الدولة وتستخدم هذه السيطرة لنشر لغتها وثقافتها وهويتها، إذ غالبا ما تسمى الدولة على اسم هذه الجماعة المسيطرة التي ملكت الدولة حرفيا لنفسها، وتفهم حقوق الأقليات هنا لحمايتها من خطر استخدام الأغلبية المسيطرة لسلطتها على الدولة، علما بأن مطالب الأقليات في الحكم الذاتي تزداد إذا كان هنالك جماعة عرقية معينة تسيطر على الدولة وتستخدمها أداة لنشر ثقافتها الخاصة وثقافتها وهويتها، أما إذا لم يكن هنالك جماعة عرقية مسيطرة فلا تطلب الأقليات حكما ذاتيا.

حسب نظرية (التعددية الثقافية) فهنالك إمكانية لإسقاط مصطلح (السكان الأصليون)، على دول ما بعد الاستعمار ودول ما بعد الشيوعية، حسب المسافة التي تفصل المفاهيم الأضيق عن المفاهيم الأوسع للسكان الأصليين، وتحديد الفئات المشمولة والجماعات الاجتماعية حسب هذا المصطلح، ولذلك كان هنالك تعريفات كثيرة من المحليين ولم يتم الاتفاق على تعريف واحد في داخل المجتمع الدولي، ومن ذلك أنه تم إسقاط المصطلح على مناطق لم تتعرض للاستيطان وكان من الشائع هنا مساواة عشائر وقبائل في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع مصطلح (السكان الأصليون) وقد تم ذلك سابقا من قبل منظمة العمل الدولية عندما اعتبرت حالة

القبائل في آسيا وأفريقيا مساوية لحالة السكان الأصليين في العالم الجديد، فكلاهما يوصفان أنهما اقل تقدما في ظروفهما الاقتصادية والاجتماعية والضعف الثقافي.

وضمن الإسقاط المفاهيمي تم اعتبار السكان الأصليين المنعزلين جغرافيا بصفة خاصة كالقبائل التي تسكن التلال أو سكان الغابات في شرق آسيا أوفي أفريقيا التي تقع خارج اقتصاد السوق أي التي تعيش على الصيد والزراعة ولا تلجأ إلى التجارة، ضمن السكان الأصليين، ومن ذلك وضع البربر في الجزائر، ويمكن أن يصل التوسع في المصطلح ليشمل الفئات التي تعاني استبعاداً سياسياً وفقراً وضعفاً ثقافياً.

تسعى نظرية التعددية الثقافية أيضاً إلى إسقاط مصطلح (الأقليات القومية) على واقع العالم الكبير الواقع خارج السياق الأوروبي، ومن الأمثلة على مشاكل الأقليات في دول ما بعد الاستعمار التأميل في سيريلانيكا، والأكراد في العراق باعتبارهم جماعة قومية في بلدين أو أكثر قسمتها الحدود الدولية الحديثة وتحلم بإقامة أو استعادة دولة مشتركة، وهنالك الأزمة العرقية في البلقان والقوقاز في أوروبا، وهنالك جماعات عرقية في آسيا وفي أفريقيا قسمتها الحدود الدولية والتي عبرت عن رغبتها في تشكيل دولة واحدة ، والحل المقترح تعميم النموذج الأوروبي الذي تم في كوسوفو والبوسنة ومقدونيا وأوكرانيا ومولدوفيا وجورجيا وأذربيجان أي فكرة الحكم الذاتي الفدرالي (كيمكيكا، 2011م).

في هذا السياق تنحصر مطالب الأقليات في مباشرة شعائر عقيدتها وفي استعمال لغتها وفتح مدارس لأبنائها والمساواة مع الأغلبية في الحقوق المدنية والسياسية، وتظهر نزعة الانفصال عندما تطالب سلالة سكانية متميزة في أحدى الدول الانفصال عن المجتمع السياسي المرتبطة به لتحكم نفسها أو لتكون لها حرية الانضمام إلى مجتمع سياسي تربطه بها روابط سلالية أو غيرها من الروابط (بدوي، 1982م).

في المقابل وفي الاتجاه المعاكس بقيت النظرة من دول ما بعد الاستعمار ودول ما بعد الشيوعية إلى حقوق الأقليات أنها من اجل زعزعة الاستقرار وأنها مكيدة من الغرب لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف وتقسيم دول ما بعد الاستعمار، وبصفة خاصة تلك الدول التي تشكل تحديا للهيمنة الأمريكية من اجل تحريض الأقليات على التمرد والانفصال، وبخاصة أن الأغلبية من الدول حديثة الاستقلال كانت ضحية الظلم التاريخي على أيدي أقلياتها على عكس الدول الغربية حيث كانت الأقليات هي ضحية الأغلبية بشكل عام تقريبا، وبالتالي ترى دول ما بعد الاستعمار ودول ما بعد الشيوعية أن مصطلحي (السكان الأصليين) أو

مصطلح (الأقليات القومية) لا يمكن تطبيقه ما بطريقة مفيدة خارج أوروبا والعالم الجديد (كيمكيكا، 2011م).

3-6: نظرية الاندماج الاجتماعي

3-6-1: ارتباط الهوية الاجتماعية بالمواطنة والقومية والدولة – الأمة.

في شرح نظرية الاندماج الاجتماعي، والتي تكمل طروحات نظرية التعددية الثقافية، يرى (شتيوى،2002) أن مسألة الهوية في الأساس تنطوي على معان رمزية وثقافية جماعية تعطي الفرد إحساساً بالانتماء إلى جسم اكبر وتخلق لدية الولاء والاعتزاز بهذا الجسم، وتعني الهوية الوطنية هنا شعور الناس أنهم يرتبطون مع بعضهم البعض برابط محدد يتجاوز كل الولاءات الطبقية والمهنية ضمن نظام سياسي محدد ببقع ة جغرافية، وبالتالي فإن هنالك بعداً جمعياً ذاتياً وموضوعياً للهوية مرتبطاً بالدولة والسكان على حد سواء، وهنا تحمل الدولة هذه الهوية وتروج لها وتدافع عنها أرضا ومجتمعا، وتقوم بإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وفي إقرار الحد الأدنى من العدالة التوزيعية بين أفرادها وفئاتها، ونتيجة التفاعل بين الفرد والجماعة والدولة تظهر هنا أشكالٌ متعددة من الهويات ويلتزم الفرد على الأقل بواحدة منها.

ترتبط الهوية هنا بالمواطنة التي تعني تعاقداً خاصاً يشمل مجموعة الحقوق والواجبات المعززة بالقانون والتي تربط الأفراد مع الدولة، وبمفهوم الدولة – الأمة الذي يعني جسماً سياسياً فوق أرض معينة محددة له سلطة وسيادة معززة بنظام قانوني وبالمقدرة على استخدام القوة لتطبيق سياسات الدولة، وبالقومية التي تعنى الشعور بالانتماء إلى مجتمع سياسي واحد يعبر عنه من خلال الرموز والايدولوجيا.

3-6-2: للاندماج الاجتماعي بعدان ذاتي شخصي وبنائي موضوعي

تأتي إشكالية الهوية من حالة الاندماج أو التشرذم، وترتبط الهوية الذاتية بوجود هوية جماعية، ويتطلب الاندماج الاجتماعي توافر مجموعة من القيم والمعايير العامة ببعديها السياسي والاجتماعي والثقافي والتي تعمل كموجه للأفراد والجماعات في أداء أعمالهم وممارسة نشاطاتهم وتمكينهم من التمتع بحقوقهم كمواطنين في المجتمع، ويستلزم ذلك درجة من الوضوح في أهداف النظام العام للأفراد والمؤسسات على حد سواء.

هنالك مستويان للاندماج الاجتماعي، المستوى الأول: بنائي موضوعي يرتبط أساسا بمستوى العلاقة بين المجتمع والدولة ووجود علاقة مؤسسي تفترض انخراطا بدرجة معينة من

قبل الأفراد فيها، حيث يشكل انخراط الأفراد في المؤسسات المختلفة من خلال عملهم أحد أشكال الاندماج الاجتماعي على هذا المستوى، وفي المقابل ف إن المستوى الثاني هو ذاتي يتضمن تصورات الأفراد ودرجة رضاهم ومستوى قناعاتهم بمكانتهم ودورهم حيال مختلف مجالات الحياة كأفراد وجماعات ومجموعات، ذلك أن اتجاهات الأفراد وتصوراتهم حيال الثقافة ومكوناتها ودرجة التنبوء بمتطلباتها تعد جميعها مؤشرات و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة على مستوى الاندماج الاجتماعي في المجتمع.

ولتحقيق الاندماج الاجتماعي يتطلب ذلك حدوث التماهي identification، ويعني ذلك الاعتقاد من قبل الجماعات والفئات المختلفة بنسبة كبيرة بالانتماء إلى مرجعية ثقافية اجتماعية تقوم على قيم مشتركة وأهداف مجتمعية عامة، حيث تترسخ هذه القيم وتصبح جزءا من التطوير القيمي والإيديولوجي والثقافي لتلك الجماعات والأفراد، وفي الممارسة العملية يتحول التماهي الثقافي والاجتماعي إلى درجة معقولة أو مرضية من الانتماء للنظام الاجتماعي العام ومؤسساته والتي تقوم بتحقيق الأهداف العامة للمجتمع بغض النظر عن الاختلاف مع بعض السياسات المحددة، ولتحقيق هذا التماهي والاندماج فعلى النظام هنا أن يكون على قدرة عالية ومرونة كافية في تلبية حاجات ومصالح الأفراد المختلفة، بما يتمشى مع الأهداف العامة والمرسومة ضمن إطار من العدالة الاجتماعية والمساواة قانونا وممارسة.

3-6-3: العوامل الاجتماعية التي تساعد على الاندماج الاجتماعي

تساهم الحياة اليومية للإنسان في تشكيل اتجاهاته ومواقفه من ذاته ومن الآخرين ومن المجموع المؤسسي الذي ينظم الجميع، وقد يكون هنالك أفكار مسبقة، وتوقعات حاضرة ومستقبلية وتصورات عن الذات والآخر والمجتمع، قد تقارب الواقع الموضوعي وقد تخالفه نسبيا، وتصبح هذه التصورات مع الوقت حقائق عقلية تشكل الواقع الموضوعي وتعيد تشكيله بما يتفق وهذه التصورات والنظرات الذاتية والجماعية، وقد تؤدي بعض الأحداث والممارسات إلى تعزيز هذه التصورات أو تعديلها.

هذا وتعتبر عملية الاندماج في غاية التعقيد والتشابك وهي خاضعة لعوامل اقتصادية واجتماعية وذاتية، وهي عملية تعتمد على طرفي المعادلة وتقبل الآخر، ويتحقق الاندماج الذاتي في حالة توافر انسجام بين المستويين، ويكون الاندماج ضعيفاً عندما يكون هنالك فجوة بينهما، ومن العوامل الأخرى التي تساهم في عملية الاندماج الاجتماعي هو درجة تجانس الخصائص الاجتماعية للسكان كالدين والعرق والأثنية والأصل الاجتماعي وغيرها من الخصائص، كما

يرتبط الاندماج بالنمط الاقتصادي المعيشي وسنة الهجرة للوافدين والجيل العمري إذ أن هنالك أهمية للجانب الزمني تأتي من حيث تكون التجارب المشتركة (شتيوي، 2002).

3-7 نظرية الهوية الوطنية

ظهرت في السنوات الأخيرة محاولة لإيجاد نظرية سوسيولوجية حول الهوية الوطنية من أجل فهم كيفية التشكل الاجتماعي للأوطان استنادا إلى حقيقة أن الانتماء إلى وطن أو إلى هوية وطنية أصبح من البديهيات الأساسية التي يستعملها الناس في التعريف بأنفسهم في علاقاتهم مع الآخرين، واجتهدت تلك المحاولات في وضع مسلمات أساسية لهذه النظرية، وهي:

1 - العالم يتألف من أوطان محددة ومتمايزة ثقافيا

هنا ينتقل الوطن من فكرة ومفهوم مجردين إلى مادة مشكلة ومتموضعة محسوسة في أراضٍ ذات حدود وسيادة ونظم اجتماعية، والتي تفضي إلى ظهور النحن أي المنتمين إلى الوطن، مقابل (الآخرين) المنتمين إلى أوطان أخرى، كما أن كل إنسان يولد ولديه هوية وطنية، ويشترك أعضاء وطن معينون في صفات وطنية محددة خاصة بهم، كما أن الذين ينتمون إلى أوطان أخرى يتوقع منهم بل ويفترض أنهم يمتلكون صفات عامة مشتركة كل حسب وطنه، وهذه الصفات المشتركة موجودة ويتم التأكيد عليها من خلال مجموعة من الممارسات الثقافية.

وعلى الرغم من أن كل فرد يدرك هويته الوطنية بطريقة تختلف ولو جزئيا عن الآخرين، لكن يبقى هنالك جامع مشترك للتصورات العامة والأفكار التي تجمع شعباً ما حول وطنه وهويته الوطنية، والتي تتميز بالشعور الجمعي عبر القيم الجمعية، ويقوم النظام التربوي المنظم والموجه هنا من قبل الدولة بإيجاد الثقافة الوطنية المتكاملة والمتناغمة التي تجمع أفراد الشعب في بوتقه واحدة وحدود واحدة ومصير مشترك بحيث يدرك الأفراد أنهم يشتركون معا في ثقافة واحدة، كما أن عملية التنشئة الاجتماعية تحدد الطريقة التي يدرك بها الناس أنفسهم ويدركون بها الآخرين، وتقوم وسائل الإعلام في الوقت نفسه بإنتاج ثقافة متناغمة ومتميزة، وهنا ينشأ الناس على تصور محدد للوطن كوحدة قائمة بذاتها متناغمة ثقافيا ومتوحدة، ونتيجة لذلك ومن الناحية المسلكية يتصرف الأفراد ضمن الوطن الواحد على نحو مشترك لوجود قيم اجتماعية سائدة ومعتقدات وعادات وتقاليد وممارسات وأعراف مشتركة.

2 - القوالب المنمطة إحدى معوقات تبلور الهوية الوطنية

تعتبر القوالب المنمطة ظاهرة عامة كطريقة مناسبة في تصنيف الجماعات الوطنية وتعني السمات السلبية المتميزة الثابتة والتي توصم بها الجماعات الوطنية والتي تساهم في عدم

تبلور هوية وطنية واحدة، علما بأن التنميط الاجتماعي هو عملية تصنيفية لا مفر منها ولكن طالما بقيت خالية من الشحنة العاطفية المتمثلة بالعداء نحو فئات أخرى، كما أن عملية التنميط عملية مكتسبة يتم تعليمها للأطفال في وقت مبكر من حياتهم، كما يصعب تعديلها أو تغييرها حيث تبقي لفترة طويلة من الزمن، وتغييرها يحتاج إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية يشهدها المجتمع ككل.

هنالك في الوقت ذاته استراتيجيات يمكن إتباعها لخفض التوتر إذا كان المطلوب تكوين شخصية وطنية غير متعصبة أو ذات تعصب منخفض كأساس للاندماج في الهوية الوطنية المشتركة، ويلاحظ هنا أنه وفي الأزمات الوطنية فإن درجة التعصب تخف، كما تساهم البرامج التربوية الموجهة في خفض التعصب عبر تحليل محتوى القوالب النمطية المتحيزة واختيار العناصر المتحيزة بالذات واستهداف تعديلها، من أجل تصنيف الناس على أساس من المعلومات الصادقة عنهم قدر الإمكان (الطراح، 2002).

3 - أربعة نماذج للتفاعل الاجتماعي مع الهوية الوطنية

في موضوع التفاعل بين الهوية الأثنية والتي تعني هوية فرعية ضمن محتوى أكبر، هنالك أربعة نماذج وهي التكامل، والامتصاص، والانفصال، والتهميش، ويرتبط النموذج الأول بالتعددية الثقافية والتي تؤكد على أن الثقافات المتعددة يمكن أن تتعايش في مجتمع واحد، فالشخص يمكن أن يحافظ على هويته الأثنية ويتماثل مع المجتمع الجديد، وهنا يصنف الشخص أنه يحمل هوية ثنائية تكاملية، وأما الذي يحمل هوية اثنية قوية ويرفض التمثل مع المجتمع الجديد فيصنف أنه يحمل هوية انفصالية، وأما الشخص الذي يتخلى عن هويته الاثنية ويتماثل مع المجتمع الجديد فيصنف أنه يحمل هوية ممتصة، و يبقى الشخص الذي لا يتماثل مع هويته الاثنية ولا مع المجتمع الجديد فإن لديه هوية مهمشة، وتؤدي الهوية الانفصالية إلى حالات أكثر عنفاً في التعاطي مع المجتمع الأكبر بل وإلى التطرف في العنف في محاولة الدفاع عن الهوية الاثنية، وبخاصة ضد المدارس التي يعرف عنها أنها امتصاصية في هيكليتها أكثر من بنية المؤسسات والنظم الأخرى (منير، 2002).

الفصل الثالث

الهويات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الأردني

1: القبيلة والعشيرة

2: البداوة والفلاحة

3: العشائر والمهاجرون

4: العشائر والوافدون

5: الهوية المناطقية والهوية الوطنية

6: الهوية الوطنية والهوية القومية

7: الهوية الأردنية والهوية الفلسطينية

8: الميثاق الوطني والاتفاق على هوية الدولة من جديد

9: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأردني

10: الهوية الجنسوية

11: الهوية المركبة الأردنية الفلسطينية

12: الهوية الدينية الإسلامية والهوية الوطنية المدنية

يتناول هذا الفصل الدراسي الهويات الاجتماعية في المجتمع الأردني في الماضي والحاضر، إذ أن هنالك تراكم اً موضوعياً للتركيبة الاجتماعية طويل الأمد تداخل في تكوينها عاملاً المكان والزمان عندما تصارع القديم القائم مع الجديد القادم، وأنتج تشكيلات اجتماعية جديدة، ولتوضيح تلك الصورة نبدأ بعرض تاريخ الهويات الاجتماعية في المجتمع الأردني على النحو التالي:

1:القبيلة والعشيرة

من الناحية الجغرافية، تشكل منطقة شرقي الأردن الجزء الشرقي الجنوبي من سورية الطبيعية، وتمتد بشكل طولي ما بين نهر اليرموك شمالا إلى معان وخليج العقبة (آيلة) جنوبا، ومن جهة الشرق فتمتد من الجفر شرقا إلى وادي عربة والبحر الميت وعلى امتداد نهر الأردن غربا، وتكاد تشكل وحدة جغرافية تقط عها الحدود الطبيعية لتجعل منها وحدات إدارية منفصلة مستقلة، وهي ذاتها التقسيمات الإدارية التي وجدها العثمانيون على الأرض عندما فتحوها (أبو الشعر، 2001).

تعتبر القبيلة والعشيرة ه ما أساس التكوين الاجتماعي التقليدي للمجتمع الأردني منذ مئات السنين، ولأهمية هذين المكونين نتوقف قليلا حول بنية القبيلة والعشيرة، والنمط المعيشي الاقتصادي الاجتماعي لهما، علما بأن جوهر الصراع البدوي – البدوي، خلال الفترة الممتدة بين القرنين الميلاديين السادس عشر والتاسع عشر، كان متمركز اً على أماكن المياه والرعي والاستفادة من خدمة الحجاج على طريق الحج الشامي إبان الدولة العثمانية.

من الناحية البنائية تتكون القبيلة من عدة بطون أو غيرها من الجماعات الفرعية، وتسكن إقليما مشتركا تعتبره ملكها، ولها لهجة مميزة وثقافة متجانسة، مع وجود حالة تضامن مشترك ضد العناصر الخارجية (بدوي، 1982م)، وترمز (القبيلة) إلى العصبية للأهل، وتعنى النعرة والتناصر، وتقوم على (القرابة) بالنسب أو ما في معناه كالولاء والحلف والجوار، وتعنى القبيلة اعتقاد مجموعات من العشائر في انتمائها إلى جد أعلى مشترك انتماء يميزها عن مجموعات أخرى مماثلة، ويحكم العلاقات بينها (قانون الصراع القبلي)، وفحواه: (أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وأبن عمي على الغريب). (الجابري، 1992م).

تعيش القبيلة حياة البداوة، والتي تعني وجود فئة من السكان يتميزون بخصائص معينة وسلوك خاص ترسمه البيئة الصحراوية المحيطة بهم ولا تسمح بإقامة حياة سكنية مستقرة، وتعني البداوة أيضا الترحال أو عدم استقرار السكان في مكان ثابت طوال العام إذ تضطر

الجماعات أن تغير مناطق إقامتها من آن لآخر، أو من فصل لآخر سعيا وراء الغذاء أو المرعي أو التجارة (بدوي، 1982م).

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تعتبر القبيلة حسب (الخوري، 1991) مرتبة اجتماعية والعشيرة أداة تنظيم تجر ي على أساسها توزيع المال والثروة والجاه والسلطة والمنافع ضمن القبيلة ذاتها، هذا وقد تم تقسيم القبائل العربية من حيث المنزلة الاجتماعية إلى ثلاث فئات، المرتبة الأعلى في سلم المراتب القبلية هي للقبائل التي تعتمد في عيشتها على تربية الإبل وكانت مسميات هذه القبائل مأخوذة من مظاهر الطبيعة أو المظاهر الرعوية،وأما القبائل التي تأتي في المرتبة الثانية فتضم القبائل التي تعتمد في عيشتها على رعي الأغنام وأسماء هذه القبائل تدل على الصفات التي ينعت بها البشر كالجود والحكمة، وتشمل الفئة الأخيرة من القبائل العربية التي تحتل منزلة وض يعة في سلم التراتب الطبقي الجماعات التي تعيش على تربية الحيوانات غير المألوفة كالجاموس.

كانت القبائل التي تعيش أو كانت تعيش على رعي الإبل تنتشر في بقاع واسعة ويتراوح حجم الفصيلة لدى هذه القبائل ما بين 150 و800 خيمة في بعض الأحيان بخلاف القبائل التي تعيش على رعي الأغنام والتي يتراوح حجم فصائلها ما بين 10 و40 خيمة وهي لا تغطي مساحات واسعة وإنما تتركز في بقع صغيرة وبسبب صغر فصائلها أصبحت هذه القبائل ضعيفة مستضعفة غير قادرة على الدفاع عن نفسها فالتزمت بالتبعية للقبائل الكبيرة.

عرفت القبائل العربية أيضا بأسماء أمرائها وشيوخها ولعل السبب في اختلاف مسميات العشائر يعود إلى نقطة تفرع الجزء عن الأصل، أي إلى مدى قربه أو بعده عن الجد الأصل وكلما قرب من الأصل ارتفعت منزلة التفرع كما هو الحال بالنسبة ل(بطن) و(فخذ)و(فصيلة)، وكلما بعد عن الأصل انخفضت منزلة التفرع كما هو الحال بالنسبة ل (آل) و(حمولة)، مع العلم أن مقومات التفرع هي اقتصادية واجتماعية المضمون والمحتوى وليست سلالية وإن عبر عنها بألفاظ التسلسل النسبي ، وكلما كثر الماء وازداد المرعى ازداد التفرع العشائري، فالعشيرة مجموعة من الأعمام (جمع عم) والتي تترابط إما سلاليا عن طريق انتسابها إلى جد معروف أو عن طريق التزاوج الداخلي.

تتكون العشيرة عند البدو من عائلات منفردة تعيش كل منها في خيمة أو مجموعة من الخيام حسب قدرة العائلة الاقتصادية وتقاس القدرة عند العشائر بعدد رؤوس الأغنام أو الإبل أو الماشية التي تملك، لكن الأرض أو المرعى هي لأفراد العشيرة أو القبيلة جميعهم ولا يملك الفرد

أو العائلة سوى حق المرعى ضمن الإقليم المحدد لها، والمسمى في الأعراف القبلية (الديره) أو(الحمى) وتتسابق العائلات ضمن العشيرة إلى إحياء وإصلاح الأرض ضمن (الديره) الأمر الذي يؤدي إلى تنازع شديد بين أفرادها، وكثيرا ما يكون هذا التنازع السبب الرئيسي لتفرع العشائر.

وتشمل العشيرة على (الموالين) الذين التجاؤا إليها من العشائر الأخرى، لكن ليس لهذه الفئات سلطة مباشرة في العشيرة إذ أنها تستبعد في عملية توزيع الغنائم أو اتخاذ القرارات الجماعية أوفي عملية الثأر ودفع الدية لكنهم يشاركون في الغزو أو الحرب ولكن لا يثأر لهم إلا عندما يكتسب المولى أو العبد شرف العشيرة، ويصبح الاعتداء عليه آنذاك اعتداء على العشيرة كلها.

تعتبر العشيرة وحدة اجتماعية، فالكل للفرد والفرد للكل، والمسؤولية جماعية عند الأخذ بالثار أو دفع (الدية) وغيرها من الممارسات والأعراف القبلية، كما تتخذ القرارات عن طريق التداول والتشاور أو القسر أحيانا بين أهل الحل والربط الذين يمثلون العائلات المختلفة ضمن العشيرة الواحدة وكثيرا ما يكون هؤلاء قليلي العدد نسبيا، وتعقد اجتماعها في دار شيخ العشيرة وهو أقواهم نفوذا وأكثرهم مالا، ويناقش هنا أمور التنقل من مكان إلى آخر طلبا للرعي والتزاوج الداخلي أو التزاوج من العشائر الأخرى.

في الغزو بين القبائل يجاز نهب (الممتلكات) وسبي النساء والأطفال، وأما في الحرب فتعني السيطرة على المراعي واحتلال الأرض، ويعتبر الإجماع على الأعراف والتقاليد وتطبيقها وسيلة من وسائل الضبط الداخلي ضمن العشيرة، وأما الائتلاف أو التحالف فهو وسيلة للضبط الخارجي، ويتطابق التحالف مع التناسب (من نسب) ولفظة (التناسب) تعني (التحالف) ويصبح التزاوج المتبادل هنا بين عائلات شيوخ العشائر المتحالفة رمزا سياسيا للائتلاف والاتحاد. (الخوري، 1991).

2: البداوة والفلاحة

حسب (أبو الشعر، 2001م) كانت البداوة والفلاحة بين مد وجزر بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر ، نظرا لطبيعة الجغرافيا والمناخ والأوضاع الأمنية، فخلال فترة منتصف القرن السادس عشر كانت نسبة كبيرة من القرى مسكونة وصاحب ذلك زيادة مضطردة في الزراعة وتربية المواشي، لكن في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين شهدت هذه الفترة سطوة العشائر البدوية وتسلطها على مرافق طريق الحج الشامي فتراجعت الزراعة، غير

أن الفلاحة انتعشت من جديد منذ منتصف القرن التاسع عشر وعاد الاستقرار السكاني للارتفاع من جديد.

قام العثمانيون باتخاذ عدة إجراءات إدارية وعسكرية لحماية طريق الحج الشامي، ومن ذلك إصدار قانون الولايات الجديد والذي تم بموجبه تأسيس الأقضية واتخاذ القصبات مقرا لها مع تأكيد سلطة القائم مقام وتدعيمها بالدرك، ونتيجة لذلك أصبحت القصبات هي مراكز النشاط التجاري وطرق الحج ومراكز استقطاب سكان القرى المجاورة لها من المزارعين، وكانت القصبات تشبه في تنظيمها الداخلي المدن الإسلامية عموما حيث تتجمع المراكز الإدارية والسوق حول المسجد في وسط القصبة، كما تقسم القصبات إلى محلات تقسم إلى أحياء تقسم حارات ترتبط مع بعضها البعض بالأزقة وهي الطرق الضيقة المتصلة التي تربطها مع الطرق الرئيسية.

في السياق ذاته قامت الإدارة العثمانية بوضع نظام خاص لتحرير النفوس ومثلت تلك الخطوة محاولة من الدولة لضبط الضريبة وتأمين جمعها وضبط التجنيد العسكري، وترجمة لذلك قسمت ولاية سورية إلى ثمانية ألوية هي لواء الشام، لواء حوران، لواء حماة، لواء اللاذقية، لواء عكا، لواء البلقاء، لواء طرابلس الشام، لواء بيروت، رافق ذلك تغيرات وتبدلات في الألوية والاقضية التابعة لها نتيجة لمجمل التغيرات الإدارية جنوبي نهر الزرقاء والعائدة إلى طبيعة المنطقة وتركيبتها السكانية، وقد كان اهتمام الدولة بتأمين طريق الحج الشامي هو الدافع وراء هذه الإجراءات.

ترجمة لذلك اتبعت عجلون إلى لواء حوران وألحقت أقضية السلط وقضاء الكرك وناحية الطفيلة والغور وقضاء معان إلى لواء البلقاء ومركزه نابلس، وفي عام 1895م أصبحت الكرك متصرفية وضم إليها ثلاثة أقضية هي معان والسلط والطفيلة، ثم أعيدت إلى لواء البلقاء ومركزه نابلس ثم أصبحت الكرك لواء وحدها كما أسلفنا، وبقي قضاء عجلون تابع اً إلى لواء حوران، ونتيجة لذلك قام البدو بدور كبير في حماية طريق الحج الشامي وقاموا بتأجير جمالهم الكثيرة للقائمين على شؤون القافلة لنقل الحجاج مقابل مبالغ مالية كبيرة (أبو الشعر، 2001).

ونتيجة لتلك الإجراءات العثمانية تشكلت الملامح الأساسية للبنية الاجتماعية الأردنية منذ منتصف القرن التاسع عشر ومع مطلع القرن العشرين كنتاج لحالة الصراع البدوي – الفلاحي وكان موضوعه السيطرة على فائض الإنتاج الزراعي، وبدوي – بدوي موضوعه السيطرة على طريق الحج الشامي، وكانت الغلبة لاتجاه تراجع الصحراء وانتصار الفلاحة نتيجة إنشاء

المشاريع الزراعية الكبيرة المدعومة من (مصرف التسليف الزراعي) الذي أقامه العثمانيون بهذه الغاية، وقيام السلطات العثمانية بتسجيل الأراضي والعقارات وإقرار الواجهات العشائرية، وقيام شبكة التلغراف والخط الحديدي الحجازي 1908م التي لعبت دورا مهما في ربط أجزاء البلاد وعمقت العلاقات الداخلية فيما بينها بفضل السوق الداخلية الناشطة ومراكزها الحضرية (حتر، 2003).

3: العشائر والمهاجرون

في السياق الموازي سعت الدولة العثمانية لإيجاد عناصر معادلة للقوة العشائرية وللحد من المد البدوي في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عبر تشجيعها للمهاجرين على القدوم والاستقرار،وقد عارض الأهالي ذلك عندما تزايدت أعداد المهاجرين وتوجه الدولة نحو توطينهم ومنحهم أراضي محدودة في المواقع التي تتوفر فيها مصادر المياه، وإمدادهم بالحبوب والثيران وفرض ضريبة مقدارها أربعة قروش على كل مواطن ذكر لإغاثتهم، وتوج ذلك بإصدار قانون جديد للإسكان تم بموجبه الموافقة على أقامة قرى جديدة لإسكان المهاجرين وبناء البيوت لهم وتفويض الأراضي الزراعية لهم وإمدادهم بالبذور والآلات الزراعية والحيوانات مما شجع عناصر أخرى جديدة على الهجرة، و قد عزز ذلك نشوء محطة عمان للخط الحديدي الحجازي (أبو الشعر، 2001).

كانت غالبية المهاجرين الجدد من الشراكسة والشيشان الذين هاجروا للأردن خلال فترة 1876م -1910م ووصل عددهم إلى 800 عائلة بعد احتلال الروس لقفقاسيا، وكانت المناطق التي استقروا فيها عمان، وادي السير، والزرقاء والرصيفة، واستوطنوا محلة جديدة في عمان عرفت باسم (محلة المهاجرين)، وإضافة للشراكسة والشيشان كان هنالك التركمان وهم مجتمع معزول ومنغلق، والأرمن الذين قدموا ما بين سنتي 1915م و1918م وبلغ عددهم 266 عائلة وأقاموا في الكرك والطفيلة واندمجوا مع السكان و بخاصة في معان والطفيلة، وهنالك النور الذين تخصصوا في مهن معينة منها الوشم والموسيقي والحدادة وصياغة الحلي الرخيصة وشحذ الأمواس وحذو الخيل واستقروا مع السكان في مواقع متعددة، والبرامكة الذين تخصصوا في تربية الخيول والعناية بها (مرجع سابق).

هذا ويعتبر الوجود الكردي في الأردن من أقدم الوجود الاثني، حيث يعود وجودهم في الأردن إلى القرن الثاني عشر أيام الدولة الأيوبية عندما كانوا فرقة عسكرية في جيش صلاح

الدين الأيوبي والتي سكنت السلط لمراقبة تحركات الصليبين في غور الأردن، وفي القرن التاسع عشر عمل الأكراد في قوات الدولة العثمانية (الصويركي، 2004م).

4: العشائر والوافدون

أدى ارتفاع معدل الاستقرار السكاني والعمل الزراعي في شرقي الأردن إلى ارتفاع معدلات قدوم الوافد ين العرب إلى شرقي الأردن، واتجه هؤلاء الذين جاء أغلبهم من مصر وفلسطين وسوريا والحجاز ولبنان والمغرب للعمل في القصبات اربد وعمان والكرك والسلط ومعان، كما تعددت أسباب القدوم وكان أبرزها أسباب معيشية للعمل في التجارة للبيع والشراء كأسواق الحلال، ومن الأسباب الأخرى الهروب من الثأر، ومع الوقت تحول القدوم إلى أقامة دائمة وتوطن وتملك، وقد تشكلت محلة باسم محلة الأغراب، ولاحقا سمح لهم السكان بالتملك والاندماج معهم ولم يكونوا مجتمعا منفصلا أو مستقلا (أبو الشعر، 2001).

تخصص الوافدون من أهالي فلسطين ببناء المساكن في القرى الخربة التي استقروا فيها وفلحوها، ومع الوقت انتشرت الطواحين والأفران والمقاهي والمطاعم وازداد عددها بسبب الكثافة السكانية المفاجئة وظهرت أيضا مهن جديدة، كما بدأ الامتزاج التدريجي بالمصاهرة والاختلاط بين العناصر المختلفة وظهرت أنماط معيشية جديدة (م رجع سابق)، وقد ساهم ذلك في خلق ثنائية العشائر – الوافدين التي تغيب وتظهر من وقت لآخر.

5: الهوية المناطقية والهوية الوطنية

5-1:الهوية الاجتماعية البسيطة

كانت الهوية الاجتماعية لسكان شرقي الأردن تتمدد في الدائرة العشائرية والقبلية والجهوية، والدليل على ذلك التنوع في الأزياء الشعبية النسائية، مما يعني أنه لم تكن هنالك هويات اجتماعية وسياسية تتجاوز هذا الأفق الاجتماعي ترجمة للتقسيمات الإدارية التي وضعتها الدولة العثمانية والمشار إليها سابقا.

وحسب المصادر المتوفرة التي تناولت أوضاع السكان في القرى والقصبات والبوادي ولا تشمل المناطق كافة خلال سنوات 1812م إلى 1914م، فقد قدر عدد سكان الأردن بـ 193000 نسمة، وقد كان للأهالي مشاركة في انتخابات مجلس النواب العثماني التي أجريت في 1908م و 1912م حسب الدستور وقانون ونظام أدارة الولايات، غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى وصدور الأحكام العرفية تسبب في تعطيل الانتخابات النيابية لعام

1914م (أبو الشعر، 2001م). وفي السياق ذاته لم يكن الدين الإسلامي بارزا في نظرة المواطن إلى نفسه أو إلى هويته بل كان ذلك مقتصراً على ممارسة الشعائر الدينية مع الاحتكام إلى القضاء العشائري المختلف عن حرفية الشريعة الإسلامية (الشاعر، 2004م).

5-2: الحكومات المحلية

سبق للأردنيين أن شاركوا في الثورة العربية الكبرى بقيادة الحسين بن علي في العام 1916م، غير أنه وبعد انهيار المملكة العربية السورية في معركة ميسلون بتاريخ 20-7-1920م، والتي هزمت فيها القوات الفرنسية القوات العربية، وأطبق الاحتلال الفرنسي على دمشق، فقد طبقت وقتها على بلاد الشام فعليا اتفاقية سايكس – بيكو (كبراكبرايد، 1987م).

لم يكن هنالك أية نية لتشكيل حكومة عربية مستقلة في شرقي الأردن حتى ذلك الحين أي عام 1920م، من هنا تم إرسال عدد من الضباط البريطانيين الذين يتكلمون العربية للعمل في عدد من المراكز في شرق الأردن، مهمتهم أقامة عدد من مراكز الإدارة المستقلة لتسيير شؤون المنطقة على أفضل وجه ممكن، وقد اعتبرت المراكز الإدارية الجديدة بمثابة حكومات محلية، غير أن هذه الحكومات المحلية واجهت عدة مشاكل في عملها ومن ذلك فشلها في تحصيل الضرائب وتأمين الأمن وضمان وحدتها حيث واجهت انشقاقات في المناطق التابعة لكل منها (مرجع سابق).

5-3: تأسيس إمارة شرقي الأردن

في الحادي والعشرين من آذار لسنة 1921م تم الاجتماع بين الأمير عبدالله وتشرشل وزير المستعمرات البريطاني، بعد أن وصل الأمير عبدالله إلى معان في تشرين الثاني لعام 1920م بهدف إعادة فيصل ملكا على سوريا وطرد الفرنسيين، وقد وافق الطرفان في ذلك الاجتماع على عدة نقاط أبرزها إيجاد حكومة مركزية تحل محل الحكومات المحلية التي أخفقت في المحافظة على القانون والنظام، وأن يتخلى الأمير عن مطالباته في العراق، وعدم القيام بأي أعمال ضد الفرنسيين في سوريا، وأن يعترف الأمير بالانتداب البريطاني على شرقي الأردن، في مقابل ذلك يتلقى الأمير معونة شهرية من بريطانيا، مع تعيين ممثل بريطاني للمندوب السامي في عمان كمستشار لحكومة الأمير للمساعدة في تأسيس أدارة جديدة (مشاقبة، 2012م).

ترجمة لذلك الاتفاق تم توحيد الحكومات المحلية في السلط والكرك وعجلون تحت إمرة الأمير عبدالله، وبدأ العمل على تحديد الهوية السياسية للإمارة الناشئة عبر إيجاد مسمى سياسي

للإمارة الجديدة، والتي أطلق عليها في سنة 1921م مسمى إمارة الشرق العربي ثم أصبحت إمارة شرقي الأردن، كما تم استثناء الأمارة من وعد بلفور بموافقة بريطانيا بعد اعتراف الأمير عبد الله بصحة وصلاحية الانتداب السياسي الذي أقرته عصبة الأمم وتراجعه عن نواياه لاستعادة سوريا (كبراكبرايد، 1987م).

في العام 1922م تم الحصول على الاعتراف الدولي بالكيان السياسي الجديد، حيث أشارت وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين إلى استثناء الأردن من وعد بلفور، وأصبحت فلسطين تمثل الجزء الغربي من القسم الجنوبي لبلاد الشام، وأصبح الأردن يمثل الجزء الشرقي منه، (الموسى، 1996)، وكانت المساحة الجغرافية للأردن الآن هي تقريبا كما هي أثناء الحكم العثماني (أبو الشعر، 2001).

تم وضع قانون أساسي للإمارة الناشئة في العام 1928م، وتم اختيار علم جديد لها، حيث أشارت المادة الثالثة في القانون الأساسي لأمارة شرقي الأردن إلى ترتيب ألوانها، العليا منه سوداء، والوسطى بيضاء، والسفلى خضراء، وأما المثلث الأحمر والذي يضم كوكب اً أبيضاً بسبعة رؤوس فتشير إلى الآيات السبع التي تتألف منها سورة الفاتحة في القر آن الكريم، وفي 1934م قرر المجلس التنفيذي اعتماد التاج كشعار رسمي للدولة، ويرمز التاج إلى الملك، وترمز الكرة التي يجثم عليها طير العقاب إلى انتشار الديانة الإسلامية، ويرمز الترس والسيف والقوس والنشاب إلى الأسلحة التي كانت تستعمل في الفتوحات العربية الإسلامية، وأما سنابل القمح فهي رمز لأهم المنتوجات الزراعية في بلاد العرب (الموسى، 1996).

من الناحية السكانية بلغ عدد المواطنين الذين كانوا يقيمون على الأرض التي عرفت بالجغرافيا السياسية باسم الأردن في سنة 1921م حوالي ثلاثمائة ألف نسمة، تسكن في الحواضر والقرى والبادية، وكانت أغلبيتها الساحقة تعمل إن لم يكن جميعها في الزراعة وتربية الماشية، وخلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة الأردنية جاء إلى الأردن مجموعة من العائلات الحجازية والسورية والفلسطينية واللبنانية والتي عملت في الوظائف الحكومية للدولة الصغيرة الناشئة، ولقد اندمج جميع الذين جاءوا إلى الأردن قبل تأسيس الدولة الأردنية والذين جاءوا بعد تأسيسها، اندماجا كاملا مع الذين كانوا يقيمون فيه، وأصبحوا باستثناءات قليلة جدا يشكلون كلاً واحدا لا يتجزأ هو الشعب الأردني (التل، 1999م).

وفي تحديد الأساس القانوني للهوية الوطنية، كان هنالك قانونان للجنسية الأردنية، الأول في 1928م والذي عدل في العام 1949 م نتيجة وحدة الضفتين، وجاء الثاني في العام 1952م

والمعمول به إلى الآن، وقد حدد القانون أنواع الجنسية وشروط الحصول عليها وأسباب سحبها من المواطنين.

5-4: توطين البدو

في التعاطي مع الحدود المفتوحة للإمارة تم القيام بتوطين البدو عبر تأسيس **(**قوات البادية**)** التي كانت مهماتها حراسة الحدود، وكان الهدف إخضاع البدو تحت لواء الدولة بدلا من أن يظلوا مصدر تهديد لها، لا سيما أن القبائل البدوية في الصحراء الأردنية ممتدة عبر الحدود السعودية والعراقية، ولم يكن لها ولاء لأي دولة بالمعنى الحديث للكلمة **(**massad,2001**)**.

أدى استيعاب البدو إلى تغيير في هوية الجيش من مدنية إلى قبلية عبر إتباع منطق موازنة عصبية المدن بعصبية ريفية، حيث تحالفت الدولة مع الريف الأقل تنظيم اً والأكثر فقراً والأقل تسييساً، وكان غلوب باشا قائد قوات البادية يقول لأهل المدن والقرى إن أفضل وسيلة لردع القبائل هو توظيفها في خدمة الكيان، وكان من جانب آخر يقول للبدو إن أفضل وسيلة لترسيخ موقعهم في الكيان هو خدمة الدولة، وقد شجع ذلك المنطق التنافس بين القبائل لتحديد من التي سوف تكون لها الارجحية في الدولة (سلامة، 1999م**)**.

وعبر المؤسسة العسكرية تم أنتاج رموز وتعبيرات وطنية جديدة للهوية الجماعية الأردنية لأن الجيش هو العمود الفقري للمجتمع، ويمثل بوصلة الهوية الوطنية سواء من حيث الشكل أو الزي أو النشيد الوطني أو الممارسة، وهنا تم استقدام كثير من تقاليد الجيش البريطاني من الزي، والموسيقى، والكوفية الحمراء بحيث يبدو الجيش مؤسسة محلية خالصة بتقاليد صرفة (massad,2001**)**.

5-5: احتجاجات شعبية

في المراحل الأولى من عمرها واجهت الدولة حالات متعددة من التمرد المتكرر ومن مختلف المناطق، وكان أقواها حركة ابن عدوان 1923م والتي عارضت إعفاء بعض القبائل من الضرائب وإبقائها على أخرى، إضافة إلى حق أبناء البلاد في أدارة الدولة، ولقد انحازت بعض القبائل والشخصيات إلى حركة ابن عدوان بينما انحازت قبائل أخرى إلى الأمير من الاستقلاليين السوريين وبني صخر وغيرهم، وانتهت الحركة في المواجهة التي وقعت في أيلول 1923م في منطقة الجبيهة، وقتل فيها عدد من زعماء العشائر، بينما هرب بعضهم إلى سوريا، وبعضهم

الآخر تم نفيه، لكن في العام 1924م تم إجراء الصلح بين سلطان العدوان وحلفائه وبين بني صخر وحلفائهم (سعادة، 1998م).

وفي نفس الاتجاه وخلال العقد الأول من عمر الدولة الأردنية تصدى الزعماء العشائريون لأعضاء حزب الاستقلال العربي في الأردن والذين جاءوا من سوريا بعد سقوط حكم الملك فيصل في دمشق، وتولوا المناصب العليا في الأردن، كما تصدى الزعماء العشائريون لاحقا للموظفين المعارين من حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين رافعين شعار (الأردن للأردنيين).

6: الهوية الوطنية الأردنية والهوية القومية العربية

6-1: أطماع عربية في أراضي الدولة الأردنية

بعد حصول عدد من الدول العربية على استقلالها السياسي، وتأسيس جامعة الدول العربية في العام 1945م والتي تعتبر التجسيد السياسي للقومية العربية ضمن الحفاظ على الهوية الوطنية لكل دولة قطرية عربية، عانى الكيان الوطني الأردني وعلى مدار عقود طويلة من وجود حالة من التناقض بين مصالح الدولة الأردنية وهوية ومصالح دول قطرية عربية أخرى، وبخاصة تلك التي تتبنى الايديولوجيا القومية سواء أكانت الناصرية أو البعثية على حد سواء، فلقد كان هنالك بعض الأطماع العربية بالجغرافيا الأردنية ، ذلك أن المساحة الجغرافية الضيقة للأردن وحدوده الطويلة جعلته عرضة لضغوطات الجيران ومحاولتهم ضم الأردن أو بعض من أجزائه إليها (سلامة، 1999م).

من الشواهد على ذلك ففي الثلاثينات من القرن الماضي كانت محاولة السعوديون استرجاع العقبة ومحيطها معتبرين أنها من حقهم ولم تسو القضية ألا بعد تدخل بريطانيا (مرجع سابق)، وفي الخمسينات من القرن الماضي كان هنالك أيضا اقتراح قدمه خمسة عشر نائبا عراقياً لإلحاق الأردن بالعراق باعتباره اللواء الخامس عشر خوفا من سقوطه في أيدي التيار الناصري العارم أنالك، وكان الوصي على عرش العراق وراء الفكرة، ومن الأسباب الموجبة التي جاءت في هذا الاقتراح أن الأردن أصبح مرتعا لعوامل الفوضى والهدم والشقاق في العام 1958م، وأن الدولة الأردنية لا تتوفر فيها المقومات اللازمة للدولة بمفهومها الحقيقي الحديث وأنها أي الدولة الأردنية قد غدت عالة على الأمة العربية (الحسيني، 1978م).

في السياق ذاته كانت هنالك الادعاءات السورية بأن الأردن يشكل جنوب سوريا، وهنالك أيضا الخطر الصهيوني الذي يهدد باحتلال أجزاء من الأراضي الأردنية باعتبارها جزءاً من أرض الميعاد، كما عملت التيارات القومية على استقطاب الشباب الأردني عبر المنح الدراسية التعليمية وجعلهم قوميين ومتنكرين في الوقت نفسه للحالة الوطنية الأردنية (المركز الأردني للدراسات والمعلومات، 1997).

6-2: وحدة مع فلسطين واتحاد مع العراق

ضمن تجارب الوحدة العربية بين الأقطار العربية شهدت العقود الماضية من القرن الماضي تجربة الوحدة بين الأردن مع فلسطين – الضفة الغربية 1950م والتي اعتبرت بمثابة وحدة الحاقية حيث تم إلغاء اسم فلسطين من الخارطة الدولية وحل مكانها اسم الضفة الغربية، والتي سقطت في العام 1967م بيد الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية أن تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني مما يؤكد الطابع القطري وليس القومي، وكانت التجربة الثانية للوحدة في 14 شباط 1958م عندما تم الإعلان عن قيام الاتحاد العربي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية، لكن هذا الاتحاد لم يكتب له الحياة ففي 1958/7/14م قتل الملك فيصل وأفراد عائلته، وفي العام 1988م انضم الأردن إلى مجلس التعاون العربي والذي ضم مصر والعراق واليمن والذي كان مجلساً شكليا.

6-3: التحالف مع الإسلام السياسي في مواجهة القومية العلمانية المتشددة

انسجاما مع السياسية الأمريكية في التحالف مع الأنظمة الإسلامية التقليدية السنية وحركات الإسلام السياسي لتكوين حاجز داخلي منيع ضد الشيوعية ، وترجمة لذلك استعانت الدولة الأردنية بمنظمات الإسلام السياسي لمحاربة الدعوات القومية العربية المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي وما يمثله من فكر يساري متهم بالكفر.

وترجمة لذلك وخلال الفترة الممتدة من الخمسينات إلى منتصف الثمانيات من القرن الماضي كان هنالك حالة من التعايش والالتقاء والتحالف بين الدولة الأردنية وجماعة (الإخوان المسلمين)، حيث كانت الشروط الموضوعية لكلا الطرفين تدفع إلى التحالف والتعايش بينهما، فالتحدي الذي يواجهه الحكم ويهدد بقاءه واستقراره والمتمثل بالمنظمات اليسارية والشيوعية ثم المنظمات الفلسطينية لاحقا كانت جمعيها في الوقت ذاته تحمل خطابا نقديا تجاه الإسلام والإسلاميين (أبو رمان، 2012م).

وخلال فترة التحالف بينهما التزم الإسلام السياسي بالحياد نحو الكيانات القطرية وذلك خلافا لموقف الحركات السياسية القومية التي تتبنى الوحدة العربية هدفا رئيسا في عقيدتها وبرامجها السياسية و تسعى لإحلال الكيان الموحد بدل الكيانات القطرية (الشاعر، 2004م).

من جانبها فتحت الدولة المجال لجماعة (الإخوان المسلمين) للنشاط في المساجد، كما قام الإخوان المسلمون بتأسيس الجمعيات والمعاهد التعليمية والتطوعية والخيرية والاجتماعية، وقد استثمر الأخوان ذلك جيدا وساهموا في نشر خطابهم الديني والفكري في المجتمع، مما وفر لهم بوابات للتجنيد والتأثير، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه وعلى الرغم من هذا التحالف إلا أن الإخوان خلال تلك الفترة كانوا مصدر إزعاج للدولة بسبب الأفكار المعادية للغرب واعتبارهم الشريعة الإسلامية هي الأساس التشريعي الوحيد، وانتقادهم لبعض تصرفات الحكومة مما عرض بعضهم للاعتقال، وعلى الرغم من ذلك استمر التعايش بين الطرفين لأن طبيعية المرحلة جعلت مصادر التهديد مشتركة للطرفين (أبو رمان، 2012م).

7:الهوية الأردنية والهوية الفلسطينية

ترجع إشكالية العلاقة بين الهويتين الأردنية والفلسطينية إلى عدة عوامل أبرزها.

7-1: زيادة أعداد الفلسطينيين في الأردن.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بسنوات عرضت الحكومة البريطانية مشكلة فلسطين على هيئة الأمم المتحدة وتشكلت لجنة خاصة في الأمم المتحدة لدراسة الاقتراحات لحل المشكلة واقترحت الأغلبية تقسيم فلسطين إلى دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة على أن يكون للقدس وضع خاص، وقد وافقت هيئة الأمم المتحدة في اجتماعها بكامل أعضائها على تقسيم فلسطين بموافقة 33 دولة ومعارضة 13 دولة وامتناع عضو عن التصويت، ومع أنزال العلم الانجليزي في 14 من أيار لعام 1948م عن مبنى الإدارة الانجليزية أعلن ديفيد بن غوريون تأسيس دولة إسرائيل (فولات 1987م).

رفض العرب قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 29-11-1947م القاضي بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وموافقة اليهود عليه، ليبدأ الصراع المسلح على أرض فلسطين، حيث دخلت الجيوش العربية فلسطين لتحريرها من العدوان الصهيوني أثر انتهاء الانتداب البريطاني في 15-5-1948م، وكما هو معروف فأن الجيوش العربية خسرت هذه الحرب، ولم

يبق من أرض فلسطين إلا قطاع غزة وما عرف فيما بعد بالضفة الغربية، ومن ثم تم فرض الهدنة بين إسرائيل والدولة العربية المشاركة في هذه الحرب (التل، 1999م).

بعد نكبة العام 1948م كان الوسط الفلسطيني متخوفا من أن تقوم إسرائيل بابتلاع الضفة الغربية، وشكل كل ذلك العامل الأساس للقبول بمبدأ الوحدة لدى غالبية الفلسطينيين مع الأردن، كما لاقت الوحدة وقتها قبولا تاما في الوسط الأردني، ولم تثر في حينه أيه مخاوف من هيمنة فلسطينية اقتصادية وسكانية (مركز الدراسات الإستراتيجية، 1995م).

وفقا للتعداد الرسمي للاجئين في تموز 1961م بلغت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الضفتين (822، 590) لاجئاً مسجلين لدى الاونروا (وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين) (بن طلال، 2009م) وبعدها بسنوات ونتيجة احتلال الضفة الغربية عبر نهر الأردن 310 آلاف من سكان الضفة الغربية للاستقرار في الأردن (سلامة، 1999م)، وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا) في العام 2001م كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن يناهز 1.9 مليون شخص أي ما يعادل 33.6% من سكان الأردن (حبيب، 2009م)، حيث يعتبر الأردن الدولة العربية الأكبر في احتضان اللاجئين الفلسطينيين، يؤكد ذالك إحصاءات عام 2003م حيث وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى 4082330 لاجئ، منهم 1718767 لاجئاً في الأردن (أبو زياد، 2004م).

هذا وتوجد في الأردن عشرة مخيمات فلسطينية، أقيمت أربعة منها بعد نكبة عام 1948م وهي مخيم الوحدات ومخيم الحسين ومخيم اربد ومخيم الزرقاء، وهنالك ستة مخيمات أقيمت بعد نكسة حزيران للعام 1967م وهي مخيم البقعة، ومخيم ماركا، ومخيم الحصن، ومخيم جرش، ومخيم سوف، ومخيم الطالبية، وتستوعب هذه المخيمات العشرة 337571 لاجئا بما يعادل 17% من حوالي مليوني لاجئ مسجل لدى الانروا في الأردن من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين (الظاهر 2009م)، علما بأن الغالبية العظمى من النازحين هم في الأساس من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في الضفة الغربية.

2-7: الصراع على التمثيل السياسي للفلسطينيين.

في العام 1964م قرر مؤتمر القمة العربية إنشاء الكيان الفلسطيني وقيام منظمة التحرير الفلسطينية دون أي تحفظ من أي دولة عربية (محافظة، 2012م)، لتعيد إلى الساحة العربية والدولية الهوية الوطنية الفلسطينية من جديد، ولتتولي المطالبة باستعادة الحقوق العربية في

فلسطين المحتلة عام 1948م، ولتصبح المنظمة بالنسبة لأغلبية الدول العربية هي الإطار الذي يتعاملون معه نيابة عن الفلسطينيين (التل 1983، 1999م).

تحول الصراع بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الأردنية على تمثيل الفلسطينيين من الخلافات السياسية نحو الصراع العسكري، وكان ذلك في أيلول لعام 1970م، واستمرت المواجهات عشرة أيام، كما بلغت حصيلة ضحايا (أيلول الأسود) ما بين 3000 إلى عشرين ألف قتيل (حبيب، 2009م)، وقد أدت أحداث 1970م إلى المزيد من الشكوك في ولاء الفلسطينيين للجيش، (سلامة، 1999) مركز الدراسات الإستراتيجية، 1995م(الشاعر، 2004م)، وبقي الصراع بين الطرفين مستمرا على تمثيل الفلسطينيين إلى أن حسمته القمة العربية في الرباط سنة 1974م، حيث أعلنت القمة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (massad,2001).

أدى قرار مؤتمر القمة العربي في الرباط 1974م إلى هبوط في نسبة الفلسطينيين العاملين في الجيش إلى مستوى متدن وصل إلى 15% خلال السبعينات، وإلى مزيد من السياسات القاضية بعدم تسليمهم وحدات أساسية فيه، إضافة إلى تخفيف عدد الفلسطينيين في الأجهزة الأمنية وأجهزة الدولة العليا، لذلك قام أعداد كبيرة من الفلسطينيين بالهجرة والعمل في الأسواق الخليجية نظرا لانفتاح سوق العمل الخليجي والارتفاع النسبي للرواتب هناك، فيما واصل غالبية الأردنيين انخراطهم في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والبيروقراطية المدنية (سلامة، 1999م)، (الشاعر، 2004م)، (مركز الدراسات الإستراتيجية، 1995م).

دفعت معطيات الانتفاضة الفلسطينية للعام 1987م بالأردن مجددا وفي العام 1988م إلى فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية كحصيلة صراع سياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1964م، واستنادا إلى قرار فك الارتباط، قسم الفلسطينيون الذين اكتسبوا الجنسية الأردنية بوحدة الضفتين إلى فئتين، الأولى تتشكل من الذين كانوا يقيمون في الضفة الغربية عند إعلان هذا القرار وهؤلاء اعتبروا مواطنين في الدولة الفلسطينية باعتبار ما سيكون، والثانية هم الذين كانوا يقيمون في الضفة الشرقية أوفي الخارج وهؤلاء اعتبروا مواطنين أردنيين (التل، 1999م).

8: الميثاق الوطني والاتفاق على هوية الدولة من جديد

انسجاما مع مرحلة الانتقال من (الأحكام العرفية 1957-1989م) إلى مرحلة (الديمقراطية البرلمانية) نتيجة لهبة نيسان الشعبية للعام 1989م التي جاءت احتجاجا على رفع الأسعار، جاء الميثاق الوطني الأردني بمثابة عقد اجتماعي جديد للاتفاق بين أطراف المجتمع الأردني على العناوين الرئيسية لهوية الدولة الأردنية.

فقد شكلت لجنة ملكية لصياغة الميثاق في نيسان للعام 1990م ضمت ستين عضوا، واتسم تشكيلها بالشمولية حيث جمعت في عضويتها مختلف التيارات والاتجاهات السياسية والفكرية، وكان الهدف من الميثاق انتظام المجتمع في عقد اجتماعي جديد، وقد تم إشهار الميثاق في العام 1991م.

من الناحية السياسية تضمن الميثاق اختيار الديمقراطية البرلمانية كنهج سياسي لا عودة عنه، والتأكيد على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب والتنظيمات السياسية والانضمام إليها على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة، مع الابتعاد في الوقت ذاته عن الاستقطاب السياسي في صفوف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وعدم إقامة تنظيمات عسكرية أو شبة عسكرية (مليشات)، والاعتراف بحق الآخرين في الاختلاف، مع التركيز على التسامح ورفض العنف السياسي والاجتماعي والابتعاد عن التعصب والطائفية والإقليمية.

ومن الناحية القانونية أكد الميثاق على المساواة بين المواطنين أمام القانون مهما اختلفت آراؤهم أو تعددت اجتهاداتهم، و إن الأردن هو دولة القانون التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الحرة، واحترام حقوق الإنسان التي أرسى الإسلام قواعدها وجميع المواثيق الدولية والاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

من ناحية هوية الدولة أكد الميثاق على أن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية، وان الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع فيها، والإقرار أن العروبة هي هويتنا القومية و أن الإسلام هو عقيدة الأمة، وفي العلاقة الأردنية الفلسطينية أكد الميثاق على أن الهوية العربية الفلسطينية هي هوية نضالية سياسية وليست في حالة تناقض مع الهوية العربية الأردنية، فالتناقض هو مع المشروع الصهيوني الاستعماري، ووفقا لذلك تعتبر الهوية الوطنية الأردنية ومن هذا المنظور أنها نقيض للمشروع الصهيوني، وهي تحصين للأردن من مخططات الصهيونية ومزاعمها المختلفة، وبذلك تناضل الهويتان الأردنية والفلسطينية في التصدي للمخطط التوسعي ورفضه ما الحازم لمؤامرة الوطن البديل، مع الحرص على عدم

الانتقاص من حقوق المواطنة وواجباتها، وضمان الفرص المتكافئة لجميع المواطنين دون تمييز بينهم ضمن حقوقهم المشروعة التي كفلها الدستور.

ومن الناحية الاقتصادية أكد الميثاق على قيام النظام الاقتصادي للدولة على أساس احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية، وفي مجال الأسرة أكد الميثاق على أن المرأة هي شريكة الرجل ويقتضي ذلك تأكيد حقها الدستوري والقانوني في المساواة والتعليم. (الميثاق الوطني، 1991م).

9: التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأردني.

9-1: التحولات السكانية في المجتمع الأردني

كان هنالك ارتفاع في عدد السكان من 300000 ألف نسمة للعام 1921م إلى حوالي نصف مليون نسمة سنة 1941م (التل، 1999م)، وإلى 433000 نسمة في العام 1948م (بن الحسين، 2011م)، وإلى 6113000 نسمة في العام 2010م، وفي التوزيع العمري للسكان، فقد كانت غالبية السكان في الأعمار (15سنة إلى 64 سنة) 59.5%، وكانت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة من العمر % 37.3، ونسبة من هم فوق سن ال 65 هي 3.2% (الإحصاءات العامة 2002 و2010م).

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للسكان كان هنالك تمركز ملحوظ للسكان في إقليم الوسط، (عمان والبلقاء والزرقاء ومادبا) 63% أي ثلثي السكان، علما بأن إقليم الوسط يشكل 17% من المساحة الكلية للمملكة، فيما كان هنالك 10% من السكان يقيمون في محافظات الجنوب (الكرك والطفيلة ومعان والعقبة) علما أن المساحة الجغرافية لإقليم الجنوب نصف مساحة المملكة، وهنالك 27% من السكان يعيشون في إقليم الشمال الذي يشكل ثلث مساحة الدولة، وقد يعزى السبب في هذا الخلل التوزيعي إلى أن إقليم الوسط يضم مدينة عمان التي تبرز مركزا أداريا واقتصاديا جاذبا للسكان وبخاصة الذكور للبحث عن فرص عمل أفضل، علما بأن المساحة الجغرافية للأردن بـــ 88778 كم^2، ويبين الجدول التالي التوزيع السكاني للمحافظات الأردنية ، والتي تشير إلى أن عمان كانت الأغلب في عدد السكان 38.7% ثم اربد 17.8% ثم الزرقاء 14.9% (مصدر سابق).

المحافظة	عدد السكان	النسبة من المجموع الكلي للسكان
عمان	2367000	%38.7
البلقاء	409500	%6.7
الزرقاء	910800	%14.9
مادبا	152900	%2.5
جرش	183400	%3
عجلون	140600	%2.3
اربد	1088100	%17.8
المفرق	287300	%4.7
الكرك	238400	%3.9
الطفيلة	85600	%1.4
معان	116200	%1.9
العقبة	133200	%2.2
المجموع	**6113000**	**%100**

9-2: التحولات التعليمية والمدنية في المجتمع الأردني

شهد المجتمع الأردني انخفاضا مستمرا في نسبة الأمية حيث تراجعت إلى 70% عام 1952م، ثم إلى 34%عام 1979م ثم إلى 11% عام 2001م، مع وجود تقدم ملحوظ في الإقبال على التعليم (الكيلاني 1985م)، (سلامة، 1999م)، حيث أصبح في الأردن 20 جامعة خاصة و16 حكومية تضم 243000 طالب وطالبة، كما تم الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والتعليم من اجل النهوض بالاقتصاد وتحسينه، ومن ذلك انه تم جعل مادة اللغة الانجليزية ومهارات الحاسوب مادتين إلزاميتين في كل مدارس الأردن من الصف الأول صعودا، مع إقامة مراكز تعليم للكمبيوتر في كثير من المناطق النائية دون مقابل (بن الحسين، 2011)، وقد ساعد ارتفاع مستوى التعليم بمراحله ومستوياته كافة على ازدياد اندماج الأردنيين في المجتمع المعرفي- ظاهرة المجتمعات الافتراضية أو الشبكة العنكبوتية ودليل ذلك الارتفاع المضطرد في

استخدام شبكة الانترنت، وكان لذلك انعكاسات على الهوية من حيث إمكانية الالتحام مع هويات أخرى خاصة أو كبرى تتخطى الهوية الوطنية.

وفي السياق الموازي شهد المجتمع الأردني توسعاً في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع التقليدي كالروابط الأسرية والجمعيات الخيرية وصناديق الزكاة، وهنالك المنظمات الحديثة كالنقابات العمالية والمهنية ومنظمات أصحاب العمل...الخ، مع توسع القاعدة الاجتماعية لعضوية تلك الهيئات وانتشارها جغرافيا فلم تعد متمركزة في العاصمة عمان كما كانت في السابق بل أصبحت موزعة على مختلف المحافظات (الحوارني، 2006م)، ومما لا شك فيه هنا أن إنشاء تلك الروابط الأهلية تعكس حالة الاندماج البنائي الاجتماعي في الهوية الوطنية الأردنية، كما أن المسميات التي حملتها تلك المؤسسات كانت تعكس حقيقة الهويات الاجتماعية لأفراد المجتمع الأردني.

9-3: التحولات الاقتصادية في المجتمع الأردني

9-3-1: الدخول في الاقتصاد المعولم

في الأساس فالأردن ليس بلدا نفطيا كما أن موارده الطبيعية الأخرى محدودة، والأرض الصالحة للزراعة قليلة والمياه غير متوافرة بما يكفي، وقاعدته الصناعية لم تكن يوما ما مصدرا قويا للإنتاج، وقد كان لحرب الخليج الثانية دورٌ في زيادة معاناة الاقتصاد الأردني نتيجة لانخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج الذين كانوا يرسلونها إلى ذويهم والذين أجبر العديد منهم على العودة إلى بلادهم وبخاصة ممن كانوا يعملون في السعودية والكويت، كما قطعت بلدان الخليج العربي المنح والقروض إلى الأردن وأوقفت استثماراتها مما أصاب الاقتصاد الأردني بأضرار فادحة، كما مثلت العقوبات الاقتصادية المفروضة على العرق ضربة في الصميم كونه الشريك التجاري الرئيسي و أهم مصادر النفط الذي كان يأتي إلى الأردن بأسعار تفضيلية، إضافة إلى قدوم مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن، ونتيجة لذلك تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية، واعتماد الخصخصة ووقف الدعم عن السلع والخدمات، وتشجيع الصناعات المبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والأدوية والإعلام الجديد (بن الحسين، 2011).

في السياق ذاته تلاحقت خطوات دخول الأردن في مرحلة الاقتصاد المعولم، ففي العام 2000م تم الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وبعدها بعام كان الدخول في اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا للاستفادة من الخفض الاستثنائي للرسوم، والتي كانت تشترط وجود ما

نسبته 10% من مدخلات الإنتاج من إسرائيل، ليتم في العام 2001م إقامة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تعزيزا للتوجهات الاقتصادية الجديدة،كما تم التغيير في تحديد يومي العطلة الأسبوعية من يومي الخميس والجمعة إلى يومي الجمعة والسبت انسجاما مع الأسواق العالمية.

لقد ساعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الاستفادة من حفظ التعريفات الجمركية على تصدير البضائع واستيرادها بين الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتالي إمكانية التصدير إلى أكثر من 100 بلد في العالم، غير أن تطبيق إجراءات التعديل البنيوي للاقتصاد كان سببا في اندلاع تظاهرات الاحتجاج (بن الحسين، 2011)، وبالنتيجة فقد تحمل القطاع الخاص العبء الأكبر من عمليات التشغيل حيث استقطب معظم العمالة في سوق العمل الأردني، وكان القطاع الحكومي المشغل الأكبر الثاني في سوق العمل الأردني (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2004م، 2005م)، حيث تشير الإحصاءات شبه الرسمية إلى أن عدد الطلبات المقدمة إلى ديوان الخدمة المدنية للحصول على وظيفة حكومية تصل إلى ما يزيد عن (200.000) طلب وظيفة، بينما تقدر قدرة الدولة على التعيين السنوي بحوالي (16.000) وظيفة مدنية وعسكرية.

9-3-2: العمالة الوافدة والمغتربة

على الرغم من معاناة الاقتصاد الأردني من ارتفاع معدل البطالة من 14.3% إلى 25% من القوى العاملة النشطة وارتفاع معدل الفقر من 14.7% إلى 31% من السكان، فقد برزت في الوقت نفسه البطالة المسلكية، حيث يرفض أغلب الأردنيين ومن المتعلمين تحديدا القيام بوظائف معينة لذلك تم الاستعانة بالعمالة الوافدة –نصف المليون عامل تقريبا– والذين شكلوا مجتمعات ضيقة خاصة بهم، وقاموا بإكساب المواطنين عادات وقيم اً متباينة، وفي نفس الوقت كان هنالك ازدياد في ظاهرة اغتراب الأردنيين وبخاصة بين الجامعيين منهم نتيجة البطالة الهيكلية، وذهب اغلبهم إلى دول الخليج العربي، وكان هنالك تأثر بثقافة المجتمعات التي يعملون بها.

9-3-3: حلقات الانتماء الصغرى

نتيجة الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر والإجراءات التي قامت بها الدولة الأردنية الحديثة من خلال المؤسسة العسكرية حيث تم توطين البدو في الأغلب الأعم عبر العقود الماضية، تراجعت ظاهرة البداوة في المجتمع الأردني إلى حد كبير– ما دون 3%، لكن لا تزال المنظومة القيمية التي حكمت حياة البداوة نافذة ومعمول بها.

وفي السياق ذاته و على الرغم من تراجع الزراعة والتي اعتمد عليها أفراد المجتمع الأردني وعملوا بها لعقود طويلة، وتسبب ذلك في انخفاض حالة الاكتفاء الذاتي وزيادة الاعتماد على الخارج، لكن ومع ذلك لا تزال المنظومة القيم ية التي أفرزها المجتمع الزراعي والقرى الأردنية معمولاً بها في الحياة العامة.

والملاحظ هنا أنه وفي حال حدوث تناقض بين أهداف ومتطلبات حلقة انتماء صغرى مع أهداف ومتطلبات حلقة انتماء أكبر فإن متطلبات الولاء والانتماء تكون للحلقة الصغرى الأقدر على تحديد مكونات هوية الفرد، ويصبح للهوية أهمية ملموسة عندما تتعرض لتهديد من هوية أخرى منافسة تحاول احتواءها أو التقليل من شأنها أو إلغاء وجودها ودورها الفاعل في المجتمع (ربيع،2010م) كما يلحظ هنا التوتر الخفي والظاهر بين القيم الحضرية والقيم البدوية، حيث (البداوة المقنعة) المتولدة أصلا من البيئة البدوية الرعوية والتي هي عميقة التأثير في البنية المجتمعية إلى اليوم قيما ونظما وأعرافا (الأنصاري، 1994م).

10: الهوية الجنسوية

10-1: ارتفاع بسيط في معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية

عبر العقود الماضية كان هنالك ارتفاع ملحوظ في مشاركة المرأة الأردنية في الحياة الاقتصادية، وتراجع الاعتماد على الفرق البيولوجي الطبيعي بين الجنسين كأساس في تكوين الثقافة المجتمعية، وقد كان لمساهمة المنظمات النسائية التي تم تأسيسها عبر سنوات متتابعة دورٌ في ذلك عبر المطالبة بحقوق المرأة الأردنية، ومن ابرز هذه المنظمات النسائية، اتحاد المرأة الأردنية 1974م، ونادي صاحبات المهن والأعمال 1976م، والاتحاد النسائي 1981م، واللجنة الوطنية للمرأة 1992م، وتجمع لجان المرأة 1995م (عوض، 2001م)، ومع ذلك لا يزال متوسط البطالة عند الإناث أكثر من الشباب في الفئة العمرية 15- 19، لكن في الفئات الأخرى فان البطالة للذكور هي أعلى منها للإناث 20- 24 سنة، لأن نسبة كبيرة منهن ينسحبن من سوق العمل بينما يستمر الذكور (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2004م، 2005م).

وفي المحصلة بقيت مساهمة المرأة في الاقتصاد دون المستوى المطلوب، وتتعدد الأسباب التي تعيق النساء من الوصول إلى المستوى الذي تحقق للرجال، ومن بينها تدني أجور النساء بشكل عام مقارنة بأجور الرجال ، حيث غالبا ما تجد النساء أنفسهن في وظائف متدنية الرتبة تتصف بمحدودية المزايا، وقبل ذلك وجود أسباب تقليدية تحول دون خروج النساء المتزوجات

إلى سوق العمل، وهي الأدوار التقليدية ممثلة بالأعمال المنزلية اليومية والعناية بالأطفال،حيث تكتسب النساء في المجتمع الأردني منزلتهن من خلال أداء وظائفهن التقليدية كزوجات وأمهات وليس من خلال مكانتهن الاقتصادية، وفي السابق كان ينظر إلى عمل المرأة على أنه أمر ثانوي بل انه قد يكون مؤشرا على العوز الاقتصادي وعدم قدرة الذكور على تلبية احتياجات أسرهم، ولذلك بقيت النسبة الكبيرة من الإناث خارج هذا السوق، كما أن الارتفاع الملموس في مشاركة المرأة هو تحديدا للمرأة العازبةوليست المتزوجة، هذا ويتركز النشاط الاقتصادي للإناث في قطاع الخدمات التعليمية والصحية والمالية (مصدر سابق).

10-2: ارتفاع ملحوظ في معدل المشاركة السياسية للمرأة الأردنية

من الناحية السياسية كانت استجابة الدولة الأردنية مبكرة لتوجهات المجتمع الدولي، ففي العام 1974م تم منح المرأة حق الترشح والانتخاب للمجلس النيابي، وفي العام 1982م منحت المرأة الحق في الترشح لعضوية المجالس البلدية،كما تم تخصيص كوتا انتخابية للمرأة الأردنية في الانتخابات البلدية منذ منتصف التسعينات ، وبعدها كوتا في الانتخابات النيابية ، إضافة إلى تعيين العديد من النساء في عضوية مجلس الأعيان ومجلس الوزراء والمناصب الحكومية الأردنية وفي القضاء.

10-3: تغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج المدرسية

حيث كان الملاحظ هنا أنه تم القيام بالعديد من التعديلات على المناهج المدرسية من الناحية الجندرية، من أجل زيادة الوعي بحقوق المرأة السياسية والاقتصادية والمتساوية مع الرجل، لكن مع الإبقاء على واجباتها التقليدية المعروفة.

10-4: تعديل بعض القوانين التي ترفع الظلم عن المرأة

في المجال القانوني تم تعديل المواد الخاصة بقانون العقوبات بجرائم الشرف، والتي كانت تبيح قتل امرأة معينة لأنها لطخت شرف العائلة من خلال إقامة علاقة عاطفية، غسلا للعار، حسب مفهوم مشوه للشرف، عبر إدخال التعديلات والتغييرات اللازمة في المحاكمات التي تلي هذه الجرائم ومحاولة تغيير النظرة الاجتماعية حيال هذه الأعمال، وهنا تم القيام بحملة توعية باعتبار أن عمليات القتل هذه خطيئة وتخالف تعاليم الإسلام، وقتها كان الحكم أن (جرائم الشرف) جرائم غضب تستحق تخفيف العقوبات، وكانت العقوبات التي يصدرها القضاة تتراوح ما بين ستة أشهر وسنتين، وبعد التعديل أصبحت جرائم قتل، بحيث ينال المرتكبون أقصى العقوبات، وأصبحت الأحكام أكثر شدة، وقد تراجع عدد هذا النوع من الجرائم حيث انخفضت

إلى 10 حالات لسنة 2009م، وأصبحت الأحكام بحق مرتكبي هذه الجرائم تصل إلى عشر سنوات (بن الحسين، 2011).

في السياق ذاته تم منح المرأة الأردنية حق إصدار جواز سفر خاص بها دون انتظار موافقة زوجها، وتم تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي يسمح للمرأة المتزوجة أن تطلق زوجها، والذي اصطلح على تسميته بقانون الخلع لكن تم التراجع عن هذا القانون لاحقا، والعودة إلى القانون الأصل الذي يحصر حق الطلاق بالرجل.

10-5: مطالبة نسائية بتعديل قانون الجنسية

ضمن الأجواء الديمقراطية كانت مطالبة بعض المنظمات النسائية بتعديل قانون الجنسية عبر منح المرأة الأردنية نفس الحق القانوني بمنح زوجها غير الأردني الجنسية الأردنية ، حيث تشير الإحصاءات غير الرسمية إلى أن عدد الأردنيات المتزوجات من غير أردني يتجاوز الـــ (90.000) امرأة أردنية.

وحسب قانون الجنسية لعام 1952م، فإن المرأة تدخل عالم المواطنة من خلال الرجل حيث تمنح الجنسية بالتبعية، للمرأة الأجنبية التي تتزوج أردنياً بموافقة وزير الداخلية إذا أعلنت عن رغبتها خطيا بذلك وإذا انقضى على زواجها مدة ثلاث سنوات وكانت تحمل جنسية عربية، وخمس سنوات إذا كانت تحمل جنسية دولة غير عربية، وللمرأة الأردنية التي تزوجت من غير أردني وحصلت على جنسية زوجها حق الاحتفاظ بجنسيتها الأردنية إلا إذا تخلت عنها وفقا لأحكام هذا القانون ويحق لها العودة إلى جنسيتها الأردنية بطلب تقدمه لهذا الغرض إذا انقضت الزوجية لأي سبب من الأسباب، كما أن أولاد الأردني أردنيون أينما ولدوا،،وإذا تزوجت أرملة أو امرأة مطلقة أجنبية بأردني فإن أولادها المولودين من قبل الزواج لا يكتسبون الجنسية الأردنية بسبب زواج كهذا فقط (قانون الجنسية، 1954).

11: الهوية المركبة الأردنية – الفلسطينية

11-1: تغير الأساس القانوني للهوية الأردنية

من الناحية الجيو سياسية، فقد كان لحالة التقلص والتمدد في المساحة الجغرافية للدولة الأردنية تأثير على الأساس الجغرافي والديمغرافي للهوية الوطنية في أذهان المواطنين، ففي العام 1925م تم ضم معان إلى حدود الدولة، وفي العام 1950م تم ضم الضفة الغربية إلى

أراضي الدولة، وفي العام 1988م تم التنازل عنها تنفيذا للمطلب الفلسطيني، وأدى ذلك إلى حدوث تغيير من الناحية القانونية على الأساس القانوني للهوية الأردنية.

وفي السياق ذاته كان هنالك تناقض بين المصطلح القانوني والفهم الاجتماعي للهوية الأردنية، فقبل خطاب الملك الحسين بفك الارتباط مع الضفة الغربية وقرار مجلس الوزراء في 1988/8/20م بإصدار تعليمات فك الارتباط، وقتها كان يقيم في الضفة الغربية مليونا فلسطيني، وكان جميع المواطنين على ضفتي النهر يحملون الجنسية الأردنية، لكن بعد قرار فك الارتباط بين الضفتين أصبح من على الضفة الشرقية أردنيا ومن على الضفة الغربية فلسطينيا.

في تشرين الأول لعام 1991م عقد مؤتمر مدريد للسلام بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للوصول إلى سلام عادل وشامل، وفي تشرين الثاني بدأت المحادثات العربية – الإسرائيلية على أربعة مسارات منفصلة، بين إسرائيل وكل من الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان (بن الحسين، 2011)، وفي عام 1994م ونتيجة لتوقيع معاهدة وادي عربة الأردنية الإسرائيلية فقد تم استرجاع أراضي أردنية محتلة لم نكن نعلم عنها قبل ذلك التاريخ،وترتب على توقيع المعاهدة تغير في تحديد هوية العدو الخارجي، حيث تم التراجع عن تصنيف إسرائيل كدولة معادية وبدلا من ذلك اعتبارها دولة صديقة، وإقامة علاقات طبيعية معها وقد تم معارضه ذلك من قبل الحركات الإسلامية والقومية واليسارية، وهنا برزت المعضلة فبعد سنوات من بناء الوعي الوطني تجاه (إسرائيل) أنها العدو يتم الآن التصرف السياسي عكس ذلك.

واستنادا إلى معاهدة وادي عربة 1994م و ما قبلها و ما بعدها من اتفاقيات أوسلو الإسرائيلية – الفلسطينية 1993–1995م، تم توزيع الفلسطينيين في الأردن على البطاقات الخضراء والصفراء والزرقاء، حيث تعطى البطاقة الخضراء للمقيم أي أنه فلسطيني، وهنالك الصفراء والتي تعني أن حاملها مواطن أردني له كامل الحقوق السياسية والمدنية وله حق الدخول إلى الضفة الغربية، وهنالك الزرقاء التي تعطى لأبناء غزة المقيمين في الأردن.

وقد حدد قانون الجنسية لعام 1952م، الشروط القانونية الواجب توفرها في المواطن الأردني، إضافة إلى شروط منح الجنسية الأردنية وشروط سحبها، فالأردني بموجب هذا القانون هو كل من ولد لأب متمتع بالجنسية الأردنية، ومن ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من أم تحمل الجنسية الأردنية وأب مجهول الجنسية أولا جنسية له أو من لم يثبت نسبته إلى أبيه قانونيا، ومن ولد في المملكة الأردنية الهاشمية من والدين مجهولين حيث يعتبر اللقيط في

المملكة مولودا فيها ما لم يثبت العكس، كما يحق لكل عربي يقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة متتالية أن يحصل على الجنسية الأردنية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية إذا تخلى عن جنسيته الأصلية بإقرار خطي وكانت قوانين بلاده تجيز له ذلك، كما يشترط به أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بأية جريمة ماسة بالشرف والأخلاق، وأن يكون له وسيلة مشروعة للكسب، وأن يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع، ولمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يستغني عن الشرط القاضي بسبب الإقامة إذا كان مقدم الطلب عربيا أو كانت هناك ظروف خصوصية تؤول إلى ما يفيد المصلحة العامة.

ومن ناحية الحقوق السياسية فقد منع القانون الشخص الذي اكتسب الجنسية الأردنية من تولي المناصب السياسية والدبلوماسية والوظائف العامة التي يحددها مجلس الوزراء أو أن يكون عضوا في مجلس الأمة إلا بعد مضي عشر سنوات على الأقل على اكتسابه الجنسية الأردنية ، كما لا يحق له الترشيح للمجالس البلدية والنقابات المهنية إلا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على اكتسابها، كما يفقد المواطن الجنسية الأردنية إذا انخرط شخص في خدمة عسكرية لدى دولة أجنبية دون الحصول على ترخيص أو إذن من مجلس الوزراء الأردني وأبى أن يترك تلك الخدمة عندما تكلفه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، كما يفقد جنسيته أذا انخرط في خدمة دولة معادية، وإذا أتى أو حاول القيام بعمل يعد خطرا على أمن الدولة وسلامته، وإذا ظهر تزوير في البيانات التي استند إليها في منح شهادة التجنيس، هذا ويقوم مجلس الوزراء بوضع أنظمة بشأن إصدار بطاقات الهوية الشخصية للأردنيين وغيرهم وتعيين شكلها وكيفية تسجيلها ومقدار الرسوم التي تستوفى وإعفاء غير المقتدرين من دفعها (قانون الجنسية، 1954).

2-11: التنوع داخل الهوية الوطنية الفلسطينية

كان هنالك حالة من التباين بين الفلسطينيين في تعريفهم لهويتهم وافضالياتهم السياسية، لذلك لا يمكن تصنيف الفلسطينيين في الأردن ككتلة واحدة، هنالك من يرغب منهم في الاندماج في الأردن، فالفلسطينيون الذين وصلوا إلى الأردن 1948م يعتبرون أنفسهم بشكل واضح مواطنين أردنيين، وهنالك أيضا من يرغبون في الاحتفاظ بالإقامة في الأردن كمواطنين فلسطينيين، ومنهم من قد يختار العودة إلى فلسطين والحصول على المواطنة فيها إذا سمحت الظروف بذلك، يؤكد ذلك نتائج استطلاع الرأي العام لعام 1995م على ضفتي النهر، من حيث أن الأغلبية مع الوحدة الاندماجية، وكان الأغلب من سكان الضفة الغربية مع الكونفدرالية ثم

الاندماجية ثم الفدرالية ، بينما كان الطلبة في الضفة الغربية وغزة مع الانفصال عن الأردن، وأما داخل الأردن فإن الأغلبية من الأردنيين من أصول فلسطينية هم من يؤيد قيام الاتحاد مع الضفة الغربية (مركز الدراسات الإستراتجية، 1995).

وحسب (شتيوي، 2002) فإن هنالك تفاوتاً في درجة الاندماج أو الانصهار في الهوية الوطنية الأردنية وبخاصة فيما يتعلق بالبعد الفلسطيني، ويتفاوت ذلك الاندماج حسب فترة الهجرة إلى الأردن، فالفلسطينيون الذين جاءوا إلى الأردن في العالم 1948م يتمتعون بدرجة اندماج أكثر من غيرها من الفئات ، بينما تعتبر الفئة التي قدمت في العام 1967م أقل اندماجا، ومن أسباب ذلك التركز السكاني في مناطق جغرافية منفصلة هي المخيمات، وهي التي كانت القاعدة الشعبية للنضال الفلسطيني، وبقيت إلى درجة كبيرة غير منصهرة في الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية الرئيسية في البلاد، لكن تلك الفئة تتمتع بتجانس عالٍ فيما بينها مقارنة مع الفئات الأخرى، إذ أن هنالك فجوة كبيرة تفصل هذه الفئة عن الفئات الأخرى على المستويين الموضوعي والذاتي، وقد أدت أحداث أيلول وما تبعتها من أحداث إلى توجه نسبية كبيرة من هذه الفئة للعمل في القطاع الخاص أو الهجرة إلى دول الخليج، وبالنسبة للعدد الأكبر من هؤلاء فإن الأردن هو مرحلة مؤقتة إما بانتظار العودة إلى فلسطين أو الهجرة للخارج.

وأما الفئة الثالثة من الفلسطينيين فهي التي قدمت للأردن نتيجة أزمة وحرب الخليج للعام 1991م ممن كانوا يعملون في دول الخليج العربي، وكانت هذه الفئة من أقل الفئات اندماجا لعدة عوامل أهمها ضعف التجربة والاحتكاك والتفاعل في المجتمع الأردني، إذ أن تجربتهم تحمل انطباعات وتصورات سلبية عن المجتمع الأردني بسبب الوجود القوي لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل تلك التجمعات، واختلاف التجربة الاجتماعية لهم بأبعادها القيمية التي اكتسبوها في دول الخليج عن التجربة الاجتماعية والاقتصادية في الأردن، وقد كون ذلك شعورا غير ايجابي نحوهم من السكان المحليين، لكن فئة منهم وجدت طريقتها إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبدأت تندمج بصورة أكبر في المجتمع الأردني (شتيوي، 2002).

12: الهوية الدينية الإسلامية والهوية الوطنية المدنية

12-1: الهدف واحد والوسائل متعددة

في الواقع الأردني ساهمت الحركات الدينية في أزمة الهوية الوطنية الأردنية، حينما أرادت أبراز الجانب الإسلامي في هوية الدولة الأردنية بما لا يتفق مع رؤية الدولة ذاتها، ولذلك

كانت الجماعات والحركات الإسلامية تعتبر في التفكير الأمني الأردني أنها وإن اختلفت تكتيكا فيما بينها في العديد من القضايا والأمور، إلا أنها تتفق استراتيجيا على أقامة الدولة الإسلامية ويعني ذلك الانقلاب مباشرة أو غير مباشر، قصير الأمد أو طويل الأمد على نظام الحكم الحالي والدستور والقوانين القائمة (أبو رمان، 2012م).

والحقيقة أن الدولة الأردنية ومنذ أن تأسست لم تتخذ الشرع الإسلامي مصدرا وحيدا للتشريعات، بل إنها اتخذت علمانية حديثة أو علمانية محافظة، حيث نص الدستور الأردني على المساواة أمام القانون رغم الاختلاف في العرق أوالدين أو اللغة، ولذلك اعتمدت الدولة الأردنية على مبدأ المواطنة من حيث الحقوق والواجبات مع الحرص على عدم وجود تصادم رأسي مباشر بين سياسات الدولة وأحكام الشريعة الإسلامية، والحد من مساحة الاختلاف، ونتيجة لذلك وجدت في داخل المجتمع الأردني حالة من التعايش بين المظاهر التغريبية والمظاهر الإسلامية في وقت واحد (مرجع سابق).

2-12: تشدد إسلامي تجاه الحريات الشخصية والمجتمعية

نجد ذلك التشدد في خطاب (السلفية الجهادية) والتي تعتبر أقصى جماعات الإسلام السياسي رفضا للشرعية الدينية للدولة القطرية العربية، حث ترفض عمل المرأة مع إلزامها في الوقت نفسه باللباس الشرعي الكامل الذي يشمل غطاء الوجه، وأن مكان المرأة هو البيت كي تتولى إنشاء جيل قرآني فريد وإن الحجاب أحد رموز المقاومة ورفض الهيمنة الغربية، وبالنسبة للباس الرجال فهنالك إطالة اللحية وتكحيل العينين وارتداء القميص الطويل إلى ما تحت الركبتين فوق البنطال مع وضع غطاء على الرأس، وتحريم جميع أنواع الموسيقى والأغاني وعدم المشاركة في المناسبات الاجتماعية التي لا تلتزم بأحكام الشريعة كالاختلاط مثلا، وعدم إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية لأنها تقوم على ترسيخ المفاهيم الكفرية كالوطنية والديمقراطية، كما يحرمون العمل في المؤسسات الأمنية. (أبو رمان، أبو هنية،2009).

وفي نفس الاتجاه كانت (السلفية المحافظة) التي تؤمن بأن يكون (الثوب العربي) هو لباس الرجل مع إطالة اللحى وارتداء الثوب القصير فوق كعبي القدمين، و(الخمار) هو لباس المرأة، مع تحريم الفنون والآداب والموسيقى والأغاني والاختلاط وغيرها من مظاهر الحداثة الاجتماعية المنتشرة في المجتمع الأردني، واستبعاد المرأة من المشاركة في المجال العام، وحصر وظيفتها في إطار تدبير البيت وتربية الأولاد ، لأن المرأة أصبحت شبكة لجمع الأموال ومصيدة للشباب ووسيلة لترويج الفساد والإفساد، وأن منظمات حقوق الإنسان ما هي إلا مؤامرة

وطريق إلى تغريب وإفساد المرأة والأسرة المسلمة، كما يرفضون التشبه بالكفار في عباداتهم وأعيادهم وأزيائهم الخاصة بهم (أبو رمان، أبو هنية، 2010).

في السياق ذاته وفي بداية التسعينات، وعلى الرغم من إيمان جماعة الإخوان المسلمين بشرعية الدولة الأردنية، إلا أنهم وفيما يختص بجانب الهوية الاجتماعية، لم يكونوا بعيدين عن وضع محددات للسلوك الاجتماعي العام، ومن ذلك أنهم وعندما دخلوا في حكومة مضر بدران في أول تعديل على حكومته 1991م، بعد أن قاموا بمنحه الثقة البرلمانية مقابل عدة شروط أبرزها التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية، قام وزير التربية والتعليم وهو من الإخوان بمنع اختلاط الأهالي عند حضورهم للأنشطة المدرسية لأبنائهم، كما قام وزير التنمية الاجتماعية وهو من الإخوان كذلك بفصل مكاتب الموظفين عن الموظفات في الوزارة، وقد أثارت تلك الإجراءات في الوزارتين الرأي العام الأردني، وتم التراجع عنها بعد خروجهم من الوزارة، وفي وقت لاحق استخدمت رموز إخوانية الفتوى الدينية لمعارضة ونقض الأساس الديني لتصرفات سياسية كثيرة أقدمت علها الحكومة الأردنية، أبرزها مشاركة القوات المسلحة الأردنية في قوات حفظ السلام الدولية.

12-3: زيادة القبضة الأمنية على التيارات الدينية منذ العام 2001م

منذ العام 2001م دخل الأردن في الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس العام أقر مجلس الشيوخ الأمريكي اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن لتعزيز التحالف بينهما (حتر، 2003م)، وترجمة لذلك تم في العام 2004م إصدار رسالة عمان للحوار بين الأديان 2004م، ثم تأسيس الجامعة الإسلامية العالمية 2008م، استمراراً لنفس الهدف من تأسيس مؤسسة آل البيت في العام 1980م، والمعهد الملكي للدراسات الدينية في العام 1994م وجامعة آل البيت في العام 1994م، وكان التركز هنا على قيم الاعتدال والتسامح الديني ورفض التطرف والتكفير والصدام والصراع مع الأخر ثقافيا ودينيا وطائفيا والتوجه نحو الحوار معه، مع التركيز على الحوار الديني الإسلامي- المسيحي، والإسلامي – الإسلامي - وبين المذاهب الإسلامية (أبو رمان، 2012م).

في نفس الاتجاه قامت الدولة بزيادة القصبة الأمنية على المساجد لمنع استغلال المنابر لمواقف سياسية لدرجة وصلت في العام 2006م إلى تعديل المادة التاسعة من قانون الوعظ والإرشاد، حيث اشترطت المادة الجديدة حصول خطيب الجمعة على موافقة خطية من الوزير أومن يفوضه، وفي حال مخالفة أحكام القانون فالوزارة تمنعه من الخطابة أو التدريس أو الوعظ

في المساجد شريطة تبلغيه خطيا بقرار المنع، ويجوز للوزير إعادته إذا تبين له أن أسباب المنع قد زالت ويعاقب المخالف بالحبس من أسبوع إلى شهر أو بدفع غرامة ، كما تولت وزارة الأوقاف الإشراف على المساجد في محافظات المملكة كافة فهي من تدفع رواتب الأئمة والمؤذنين والوعاظ من خلال نظام رعاية المساجد والذي اشترط في العام 2001م إشراف الوزارة على خطوات بناء المساجد كافة ورعايتها وتشكيل اللجان الاجتماعية التي تتولى جلب التبرعات لها (مرجع سابق).

وعلى صعيد آخر استمرت الدولة في سياستها رفض الوجود الشيعي في الأردن وبخاصة بعد احتلال العراق 2003م والانتصار الرمزي لحزب الله الشيعي في حرب لبنان 2006م وبروز القوى الشيعية المؤيدة لإيران في العراق ولبنان، وترجمة لذلك تم اعتقال عدد من المتشيعين وملاحقتهم وترحيل عدد أخر من الشيعة العراقيين الذين كانت تعتقد الأجهزة الأمنية أنهم يقومون بنشر التشيع داخل المجتمع الأردني، وعدم الموافقة على الاتصال مع مؤسسات شيعية عالمية وتأسيس جمعية للحوار السني – الشيعي (مرجع سابق).

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة الميدانية

1: منهجية الدراسة

2: التعريفات الإجرائية

3: مجتمع الدراسة

4: أداة الدراسة

5: مصادر جمع المعلومات

6: محددات الدراسة

7: الصعوبات التي واجهتها الدراسة

8: التحليل الإحصائي

يستعرض هذا الفصل إجراءات الدراسة والتي تشمل المنهجية، والتعريفات الإجرائية، وأداة الدراسة، ومجتمع الدراسة، ومصادر جمع المعلومات، والإطار الزمني الذي تم خلاله إجراء الدراسة، الصعوبات التي واجهتها الدراسة، والتحليل الإحصائي.

1: منهجية الدراسة

تم استخدام المناهج العلمية التالية، وهي منهج المسح الشامل للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والأهلية والتربوية للمجتمع الأردني، وهنا تم إدراج أسماء المؤسسات التربوية والأهلية والاقتصادية والدينية موضوع الدراسة تحت العناوين التالية، القطاع التربوي، القطاع الأهلي، القطاع الصناعي، القطاع الديني، والمحافظة ، والملكية، وفي المنهج الوصفي تم تصنيف مسميات القطاعات الاجتماعية المختلفة بما يتوافق مع أسئلة الدراسة ، و في المنهج المقارن تمت المقارنة بين المسميات العامة والفرعية بين القطاعات الاجتماعية المختلفة، والمنهج الكيفي – التحليلي للتعرف على مظاهر الاختلاف في المسميات العامة والفرعية بين القطاعات الاجتماعية.

2: التعريفات الإجرائية

حيث تضمنت الدراسة الميدانية عدداً من المصطلحات وهي:

2–1: القطاع الاجتماعي العام: وتعني القطاع التربوي والقطاع الأهلي والقطاع الصناعي والقطاع الديني.

2–2: القطاع الاجتماعي الفرعي: وتعني الجامعة وكلية المجتمع والمدرسة وهي مكونات القطاع التربوي، والنادي الرياضي والجمعية الخيرية وهي مكونات القطاع الأهلي، والشركة الصناعية وهي المكون الوحيد للقطاع الصناعي، والمسجد وهو المكون الوحيد للقطاع الديني.

2–3: القطاع الاجتماعي الجزئي: وتعني المدرسة الثانوية والمدرسة الإعدادية ومدارس رياض الأطفال وهي مكونات القطاع الفرعي – المدارس.

2–4: ملكية القطاع الاجتماعي : وتعني أن ملكية المؤسسة موضوع الدراسة تعود إلى الملكية الحكومية أو الملكية الخاصة أو الملكية لجهة دولية أم ملكية وقفية.

2–5: المكان الجغرافي للقطاع الاجتماعي: تعني المحافظة الإدارية في الأردن التي توجد بها المؤسسة، أو المحافظة صاحبة قرار الموافقة على ترخيص تلك المؤسسة.

2-6: المسمى العام : يعني الاسم الاعتباري الذي تحمله المؤسسة موضوع الدراسة ، والذي قد يكون مسمى دينياً: ويعني ذلك كلمة من الكلمات الواردة في الكتب الدينية والأحاديث النبوية وأسماء الصحابة وكبار الفاتحين المسلمين، والذي يتفرع إلى **مسمى ديني إسلامي:** وتعني أن الاسم يخص الديانة والتاريخ الإسلامي، **ومسمى ديني مسيحي** : وتعني أن الاسم يخص الديانة والتاريخ المسيحي، أو **مسمى قومي:** وتعني اسم احد المدن العربية، أو القبائل العربية القديمة، والقبائل ذات العلاقة بالقوميات العرقية الموجودة في الأردن، والذي يقسم إلى **مسمى قومي عربي:** وتعنى أن الاسم يخص التاريخ العربي، **ومسمى قومي غير عربي:** وتعني أن الاسم يخص التاريخ غير العربي الذي يخص الأقليات العرقية في الأردن، أو **مسمى مرتبط بالجغرافيا الأردنية**: وتعني اسم احد المدن أو القرى الأردنية، أو **مسمى مرتبط بالجغرافيا الفلسطينية:** وتعني اسم احد المدن أو القرى الفلسطينية، أو **مسمى عائلي:** وتعني اسم عشيرة أو قبيلة، أو **مسمى شخصي:** وتعني اسم شخص ما سواء من مقطع واحد أومن مقطعين، وتشمل أيضا أسماء الملوك والأمراء والشخصيات السياسية والتربوية المعاصرة، والذي يقسم إلى **مسمى شخصي ذكوري:** وتعني أن الاسم يخص الذكور، **ومسمى شخصي أنثوي:** وتعنى أن الاسم يخص الإناث، أو **مسمى مرتبط بالعولمة:** وتشمل الأسماء غير العربية.

2-7: الهوية الوطنية: هي مجموع أنماط المسميات الاعتبارية الدينية والقومية والعائلية والشخصية والجغرافية والمعولمة ذات الصفة التراتبية والتي يقدم بها أبناء المجتمع الأردني أنفسهم من خلالها.

2-8: الهوية الاجتماعية العامة: هي المسمى العام الجماعي لقطاع اجتماعي أو جغرافي محدد.

2-9: الهوية الاجتماعية الفرعية: هي المسمى الفرعي الجماعي لقطاع اجتماعي أو جغرافي محدد.

2-10: الهوية الرئيسية: تعني أن يشكل مسمى عام في احد ى القطاعات الاجتماعية المسمى الأغلب من المسيمات العامة لإحدى هذه القطاعات.

2-11: المكون الاجتماعي الرئيسي : تعني أن يشكل أحد القطاعات الاجتماعية المكون الاجتماعي الأغلب من المكونات الاجتماعية لإحدى المسميات العامة.

3: مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من عدة قطاعات اجتماعية تضمنت 18706 مؤسسات حكومية وأهلية وخاصة ووقفية، وحسب التصنيف التالي:

3-1: القطاع التربوي ويشمل

3-1-1: المدارس، وتشمل المدارس الثانوية والإعدادية ومدارس رياض الأطفال في الأردن الحكومية والخاصة.

3-1-2: كليات المجتمع في الأردن الحكومية والخاصة.

3-1-3: الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.

3-2: القطاع الأهلي ويشمل

3-2-1: الجمعيات الخيرية في الأردن.

3-2-2: الأندية الرياضية في الأردن.

3-3: القطاع الاقتصادي

ويشمل الشركات الصناعية، والتي تتبع إلى غرف الصناعة والتي تشمل بدورها غرفة صناعة عمان وغرفة صناعة اربد وغرفة صناعة الزرقاء، باعتبارها جهات الترخيص الثلاثة حيث لا توجد في الأردن سوى هذه الغرف الصناعية الثلاثة وكل غرفة تشمل منتسبين إليها من العديد من المحافظات.

3-4: القطاع الديني، ويشمل المساجد الإسلامية في الأردن.

3-5: الخصائص العامة لمجتمع الدراسة

3-5-1: الخصائص العامة للقطاع الاجتماعي العام

القطاع الاجتماعي العام	العدد	النسبة المئوية %
القطاع التربوي	6307	33.7
القطاع الأهلي	1481	7.9
القطاع الصناعي	7532	40.3
القطاع الديني	3386	18.1
المجموع	**18706**	**100%**

3-5-2: الخصائص العامة للقطاع الاجتماعي الفرعي

القطاع الاجتماعي الفرعي	العدد	النسبة المئوية %
جامعة	48	0.3
كلية مجتمع	54	0.3
مدرسة	6205	33.2
نادي رياضي	293	1.6
جمعية خيرية	1188	6.4
شركة صناعية	7532	40.3
مسجد	3386	18.1
المجموع	18706	**100**%

3-5-3: الخصائص العامة للقطاع الاجتماعي الجزئي

القطاع الاجتماعي الجزئي	العدد	النسبة المئوية %
مدرسة ثانوية	1434	%23.1
مدرسة إعدادية	3206	%51.5
مدرسة رياض الأطفال	1581	%25.4
المجموع	6205	**100**%

3-5-4: الخصائص العامة حسب نوعية الملكية

نوع الملكية	العدد	النسبة المئوية %
ملكية حكومية	3660	%19.6
ملكية خاصة	11483	%61.4
ملكية دولية	177	%0.9
ملكية وقفية	3386	%18.1
المجموع	18706	**100**%

3-5-5: القطاعات الاجتماعية موزعة حسب المحافظات

المحافظة	العدد	النسبة المئوية %
عمان	10891	%58.2
البلقاء	779	%4.2
الزرقاء	1312	%7
مادبا	382	%2
جرش	462	%2.5
عجلون	299	%1.6
اربد	1877	%10
المفرق	1202	%6.4
الكرك	668	%3.6
الطفيلة	275	%1.5
معان	366	%2
العقبة	193	%1
المجموع	18706	**100**%

4: أداة الدراسة

تم تصميم نموذج، تم من خلاله جمع معلومات عن القطاعات الاجتماعية المختلفة ومسمياتها العامة والفرعية، وتم تبويب المعلومات الواردة، تحت عدة عنا وين، وفقاً للنموذج التالي:

رقم الاستمارة	A1 القطاع الاجتماعي العام	A2 القطاع الاجتماعي الفرعي	A3 القطاع الاجتماعي الجزئي	A4 نوعية الملكية	A5 المكان الجغرافي	A6 المسمى العام	A7 المسمى الفرعي

A1: القطاع الاجتماع العا م، ويتفرع إلى: 1. القطاع الاجتماع التربوي . 2. القطاع الاجتماعي الأهلي. 3. القطاع الاجتماعي الصناعي. 4. القطاع الاجتماعي الديني.

A2: القطاع الاجتماعي الفرعي ، ويتفرع إلى: 1. الجامعة. 2. كلية المجتمع 3. المدرسة. 4. النادي الرياضي. 5. الجمعية الخيرية. 6. الشركة الصناعية. 6. المسجد.

A3: القطاع الاجتماعي الجزئي ، ويتفرع إلى: 1. المدرسة الثانوية . 2. المدرسة الإعدادية. 3. مدرسة رياض الأطفال.

A4: نوعية الملكية ، ويتفرع إلى: 1. الملكية الحكومية. 2. الملكية الخاصة والأهلية. 3. الملكية الوقفية. 4. الملكية الدولية.

A5: المكان الجغرافي، ويتفرع إلى: 1. عمان. 2. البلقاء. 3. الزرقاء. 4. مادبا. 5. جرش 6. عجلون. 7. اربد. 8. المفرق. 9. الكرك. 10. الطفيلة. 11. معان. 12.العقبة.

A6: **المسمى العام، ويتفرع إلى:** 1. المسمى الديني. 2. المسمى القومي. 3. المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية. 4. المسمى المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية. 5. المسمى العائلي. 6 . المسمى الشخصي. 7. المسمى المرتبط بالعولمة.

A7: **المسمى الفرعي، ويتفرع إلى:** 1. المسمى الديني الإسلامي. 2. المسمى الديني المسيحي. 3. المسمى القومي العربي. 4. المسمى القومي غير العربي. 5. المسمى الشخصي الذكوري.6 . المسمى الشخصي الأنثوي.

5: مصادر جمع المعلومات

تعددت مصادر الحصول على المعلومات، وكانت من الجهات التالية حسب الجدول التالي:

الرقم	القطاع الاجتماعي العام	القطاع الاجتماعي الفرعي	جهة الحصول على المعلومات
1-	**القطاع التربوي**	أسماء الجامعات الأردنية	وزارة التعليم العالي
2-	**القطاع التربوي**	أسماء كليات المجتمع	وزارة التعليم العالي
3-	**القطاع التربوي**	أسماء المدارس	وزارة التربية والتعليم
4-	**القطاع الاقتصادي**	أسماء الشركات الصناعية	غرفة صناعة عمان
5-	**القطاع الديني**	أسماء المساجد	وزارة الأوقاف
6-	**القطاع الأهلي**	أسماء الأندية الرياضية	المجلس الأعلى للشباب
7-	**القطاع الأهلي**	أسماء الجمعيات الخيرية	وزارة التنمية الاجتماعية

6: محددات الدراسة

من الناحية الزمنية شملت الدراسة جميع المؤسسات التي تم تأسيسها حتى تاريخ 31-12-2010م، ومن الناحية الجغرافية فقد شملت الدراسة كافة محافظات الدولة الأردنية.

7: الصعوبات التي واجهتها الدراسة

حقيقة لقد واجهت الدراسة صعوبات متعددة، ومن أبرزها:

7-1:عدم توفر البيانات المطلوبة للقطاعات كافة

حيث كان هنالك صعوبة بحثية نتيجة لعدم وجود بند سنوات التأسيس للقطاع التربوي - المدارس التربوية والقطاع الصناعي - الشركات الصناعية، وهما المشكلان الأكبران في مجتمع الدراسة - ثلثي الرقم الإجمالي - لذلك تم استثناء سنوات تأسيس وحدات مجتمع الدراسة من معلومات الدراسة، وبالتالي إسقاط قراءة التحول في المسميات داخل القطاع الواحد حسب السنوات والاستعاضة عن ذلك بالمقارنة بين مسميات قطاعات الدراسة العامة، مع عمل تكرارات إحصائية لمسميات كل قطاع اجتماعي وعمل مقارنة إحصائية بينها، وربط ذلك بالأطر النظرية للهوية الاجتماعية ومعطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الأردني.

7-2: غياب الأرشفة الالكترونية لغرف التجارة الأردنية.

خلال مراجعتي لوزارة الصناعة والتجارة تبين أن السجل التجاري موحد للشركات التجارية والصناعية معا أي أنه لا يوجد فصل بين الشركات الصناعية والشركات التجارية وكذلك فإن جزءاً كبيراً من الأسماء الموجودة في السجل التجاري وهمية أي أنها غير عاملة وليس هنالك متابعة من لدن الوزارة، وبالتالي فأن غرف الصناعة والتجارة هي التي تحوي القائمة الفعلية للشركات التجارية والصناعية، ولدى مراجعتي اتحاد الغرف التجارية في الأردن فقد تم تزويدي بقوائم لأعضاء عدة غرف تجارية هي (اربد والزرقاء والطفيلة والعقبة ومادبا والمزار الجنوبي) وهي كذلك لا تتضمن سنوات التأسيس، ولا توجد في الوقت نفسه معلومات عن باقي الغرف التجارية وهي السلط والكرك ومعان والشونة الجنوبية وجرش وعجلون والمغرق والرمثا والرصيفة، لذلك تم استثناء غرف التجارة من مجتمع الدراسة لكبر الحجم العددي ولصعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة.

8: التحليل الإحصائي

تم القيام بعدة خطوات إحصائية وهي إدخال البيانات على الحاسوب باستخدام برنامج spss وهنا تم استخراج التوزيعات التكرارية لخصائص مجتمع الدراسة عبر جد اول تتضمن الأرقام والنسب المئوية لكل من القطاع الاجتماعي العام والقطاع الاجتماعي الفرعي والقطاع الاجتماعي الجزئي وملكية وحدات مجتمع الدراسة والمكان الجغرافي لوحدات مجتمع الدراسة والمسمى العام لوحدات مجتمع الدراسة والمسمى الفرعي لوحدات مجتمع الدراسة، كما تم استخراج الجداول المتقاطعة من أ جل عمل مقارنة إحصائية بين قطاعات الدراسة كافة الاجتماعية العامة والفرعية والجزئية والملكية والمحافظة من جهة، مع المسمى العام والمسمى الفرعي من جهة أخرى من أجل الخروج بتوزيعات تكرارية والتمكن من إجراء عملية المقارنة المطلوبة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

1: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للقطاعات الاجتماعية

1-1: المسميات الاجتماعية العامة

1-2: المسميات الاجتماعي الفرعية

1-3: نوعية ملكية القطاعات الاجتماعية

1-4: التوزيع الجغرافي للقطاعات الاجتماعية

1-5: المسميات العامة والفرعية للقطاعات الاجتماعية

2: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للمدارس الأردنية.

2-1: نوعية الملكية للمدارس الأردنية

2-2: التوزيع الجغرافي للمداس الأردنية

2-3: المسميات العامة والفرعية للمدارس الأردنية

3: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للأندية الرياضية

3-1: التوزيع الجغرافي للأندية الرياضية

3-2: المسميات العامة والفرعية للأندية الرياضية

4: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للجمعيات الخيرية

4-1: التوزيع الجغرافي للجمعيات الخيرية

4-2: المسميات العامة والفرعية للجمعيات الخيرية

5: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية حسب نوعية الملكية

5-1: القطاعات الاجتماعية حسب نوعية الملكية

5-2: التوزيع الجغرافي حسب نوعية الملكية

5-3: المسميات العامة والفرعية حسب نوعية الملكية

6: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية لمحافظات الوسط

6-1: القطاعات الاجتماعية في محافظات الوسط

6-2: نوعية الملكية في محافظات الوسط

6-3: المسميات العامة والفرعية لمحافظات الوسط

7: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية لمحافظات الشمال

7-1: القطاعات الاجتماعية في محافظات الشمال

7-2: نوعية الملكية في محافظات الشمال

7-3: المسميات العامة والفرعية لمحافظات الشمال

8: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية لمحافظات الجنوب

8-1: القطاعات الاجتماعية في محافظات الجنوب

8-2: نوعية الملكية في محافظات الجنوب

8-3: المسميات العامة والفرعية لمحافظات الجنوب

9: المكونات الاجتماعية للمسميات العامة والفرعية

9-1: المكونات الاجتماعية للمسمى العام الديني

9-2: المكونات الاجتماعية للمسمى العام القومي

9-3: المكونات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

سوف نستعرض بهذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

1: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للقطاعات الاجتماعية.

1-1: المسميات الاجتماعية العامة

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن المسمى الديني 23.2% هو الأقوى يليه المسمى الشخصي 22.3 % ثم المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 19.1%،وفي المقابل كان هنالك حضور متواضع للمسمى القومي 2.8% وللمسمى المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية 1.3%، وللمسمى المرتبط بالعولمة 1.8%، بينما كان هنالك حضور متوسط للمسمى العام العائلي 5.7%، كما أن وجود سبعة مسميات عامة لم يشكل أي منها أغلبية يؤكد وجود حالة من التعددية وأن الهوية الاجتماعية الأردنية هوية تراتبية سباعية.

جدول رقم (1)

المسميات الاجتماعية العامة

المسمى العام	العدد	النسبة المئوية %
المسمى العام الديني	4338	23.2
المسمى العام القومي	528	2.8
المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية	3577	19.1
المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	239	1.3
المسمى العام العائلي	1075	5.7
المسمى العام الشخصي	4166	22.3
المسمى العام المرتبط بالعولمة	342	1.8
غير ذلك	4441	23.7
المجموع	**18706**	**100**%

1-2: المسميات الاجتماعية الفرعية

يتبين من الجدول رقم (2) أن الاتجاه العام للهوية الاجتماعية الأردنية في المسميات الفرعية يتجه نحو المسميات الدينية الإسلامية 46.3% ثم المسميات الشخصية الذكورية 39.5% على حساب المسمى الديني المسيحي والمسمى الشخصي الأنثوي 1.8% و6.7%، وفي ذلك انسجام مع واقع التوزيع الديني في المجتمع الأردني من حيث أن غالبيته العظمى هم من المسلمين ولا يوجد بالتالي ما يبر ر تعزيز الهوية الإسلامية بشكل متقدم،ومن الناحية الجندرية وكما هو معروف فإن المجتمع الأردني يصنف بأنه مجتمع تقليدي، أي انه مجتمع ذكوري من الناحية الثقافية.

جدول رقم (2)

المسميات الاجتماعية الفرعية

المسمى الفرعي	العدد	النسبة المئوية %
المسمى الديني- الإسلامي	4181	46.3
المسمى الديني - المسيحي	159	1.8
المسمى القومي - العربي	448	4.9
المسمى القومي - غير العربي	79	0.9
المسمى الشخصي - الذكوري	3564	39.5
المسمى الشخصي - الأنثوي	603	6.7
المجموع	9034	**100**%

1-3: نوعية الملكية في القطاعات الاجتماعية

يتبين من الجدول رقم (3) أن الملكية الخاصة هي الطابع العام للملكية في المجتمع الأردني حيث تصل نسبتها إلى 61.4%، ويتناغم ذلك مع حقيقة زيادة التوجهات الرأسمالية للدولة الأردنية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي نتيجة الخضوع لبرنامج التصحيح الاقتصادي المقرر من صندوق النقد الدولي والذي يشترط أن تكون الملكية الخاصة هي الأساس في الحياة الاقتصادية.

في القطاع التربوي كان الملاحظ أن الملكية الحكومية تشكل أغلب ملكيات القطاع التربوي 58%، وكان القطاع الأهلي مملوكاً للأهالي 100%، وكانت ملكية القطاع الصناعي

ملكية خاصة 100%، وملكية القطاع الديني ملكية وقفية 100%، ويمكن القول هنا أن القطاع الصناعي والأهلي إرتباطاً بالملكية الخاصة والأهلية، بينما ارتبط القطاع التربوي بالملكية الحكومية وارتبط القطاع الديني بالملكية الوقفية.

جدول رقم (3)

نوعية الملكية في القطاعات الاجتماعية

نوعية الملكية	القطاع الاجتماعي									
	القطاع التربوي		القطاع الأهلي		القطاع الصناعي		القطاع الديني		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
ملكية حكومية	3660	58.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	3660	19.6%
ملكية خاصة	2470	39.2%	1481	100.0%	7532	100.0%	0	0.0%	11483	61.4%
ملكية دولية	177	2.8%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	177	0.9%
ملكية وقفية	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	3386	100.0%	3386	18.1%
المجموع	**6307**	**100%**	**1481**	**100%**	**7532**	**100%**	**3386**	**100%**	**18706**	**100%**

1-4: التوزيع الجغرافي للقطاعات الاجتماعية

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن القطاعات الاجتماعية تركزت في العاصمة عمان حيث وصلت النسبة إلى 58.2%، ويقترب ذلك مع التوزيع السكاني في المجتمع الأردني حسب الإحصاءات العامة للعام 2010م، حيث يتركز الجزء الأقوى من السكان في العاصمة عمان وفي إقليم الوسط إجمالا، يليهم في ذلك على التوالي إقليما الشمال والجنوب.

توزع القطاع التربوي على محافظات الدولة كافة لكنه كان متركزاً في محافظة عمان واربد والزرقاء(34.5%، 17.4%، 10.7%) بحكم التوزيع السكاني، كما توزع القطاع الأهلي على جميع المحافظات لكنه أكثر وجودا في محافظات عمان واربد والزرقاء 33.7% و14.9% و9.3% بحكم التوزيع السكاني، وتركز القطاع الصناعي في العاصمة كجهة ترخيص 96.7%، وتوزع القطاع الديني على جميع المحافظات لكنها كانت أكثر تركزا في محافظات عمان والمفرق واربد والزرقاء 27.6% و 17.3% و13.3% و10.7% بحكم الكثافة السكانية لعمان والزرقاء واربد، وبالنسبة لمحافظة المفرق لأنها تشهد نهوضا تنمويا، ويمكن القول هنا أن التشابه بين القطاعات الاجتماعية الأربعة هو التركيز في عمان أكثر من غيرها من المحافظات الأخرى.

جدول رقم (4)

التوزيع الجغرافي للقطاعات الاجتماعية

المحافظة	القطاع الاجتماعي									
	القطاع التربوي		القطاع الأهلي		القطاع الصناعي		القطاع الديني		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
عمان	2175	34.5%	499	33.7%	7284	96.7%	933	27.6%	10891	58.2%
البلقاء	424	6.7%	99	6.7%	0	0.0%	256	7.6%	779	4.2%
الزرقاء	672	10.7%	137	9.3%	142	1.9%	361	10.7%	1312	7.0%
مادبا	179	2.8%	81	5.5%	0	0.0%	122	3.6%	382	2.0%
جرش	230	3.6%	44	3.0%	0	0.0%	188	5.6%	462	2.5%
عجلون	186	2.9%	34	2.3%	0	0.0%	79	2.3%	299	1.6%
اربد	1099	17.4%	220	14.9%	106	1.4%	452	13.3%	1877	10.0%
المفرق	499	7.9%	118	8.0%	0	0.0%	585	17.3%	1202	6.4%
الكرك	352	5.6%	100	6.8%	0	0.0%	216	6.4%	668	3.6%
الطفيلة	145	2.3%	41	2.8%	0	0.0%	89	2.6%	275	1.5%
معان	231	3.7%	65	4.4%	0	0.0%	70	2.1%	366	2.0%
العقبة	115	1.8%	43	2.9%	0	0.0%	35	1.0%	193	1.0%
المجموع	**6307**	**100%**	**1481**	**100%**	**7532**	**100%**	**3386**	**100%**	**18706**	**100%**

1-5: المسميات العامة والفرعية للقطاعات الاجتماعية

يتضح من الجدول رقم (5) أنه لم يكن هنالك اتجاه غالب في المسميات العامة للقطاع التربوي، ومع ذلك كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى 33.7% ثم المسمى العام الديني 30.6 %، ويبدو ذلك منطقيا بحكم ملكية الحكومة لأغلبية هذا القطاع، والذي ضمن إلى حد كبير توزع القطاع التربوي على المحافظات كافة، وجاءت المسميات العامة هنا متناغمة مع سياسة التنمية المحلية التي تعني اختطه مسميات عامة تعزز الانتماء للمكان الجغرافي، ولذلك جاء ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية،ولعل ارتفاع نسبة المسمى الديني الإسلامي 70.9%، يعود إلى الشرعية الدينية للدولة الأردنية.

في القطاع الأهلي تعددت المسميات، ومع ذلك كان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى 40.2%، ويمكن تفسير ذلك من حيث رغبة القائمين على تأسيس هذه الجمعيات والأندية نحو اختيار أسماء محببة إليهم والتي تدخل في جانب التنمية المحلية والاجتماعية للمكان الجغرافي الذي يتواجدون فيه، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي 51%، مما يؤكد دور الدين في تشكيل الهوية الاجتماعية الأردنية.

في القطاع الصناعي تعددت المسميات ولم يكن هنالك اتجاه غالب، لكن كان أقواها المسمى الشخصي 40.9%، ولعل ارتفاع المسمى العام الشخصي عائد إلى ابتعاد القائمين على القطاع الصناعي عن المسميات التي يمكن أن تحد من تسويق منتجاتهم لذلك كان التركيز على المسمى الشخصي الذي يشمل الاسم الفردي، كما أن اختيار الاسم الشخصي يعكس حالة الاعتزاز بالذات وبالإنجاز، وفي السياق ذاته كان المسمى الفرعي الشخصي الذكوري هو الأغلب 75.6%، والتي تعود إلى الثقافة التقليدية للمجتمع الأردني، يعزز ذلك أن الملكية الخاصة في المجتمع الأردني حسب الإحصاءات هي في غالبتها العظمى ذكورية، و أن أغلب الملكيات الخاصة المسجلة باسم النساء عائدة لتبعات عملية الإرث.

في القطاع الديني كان المسمى الغالب في مسميات القطاع الديني هو المسمى الديني 58.3%، ولعل ارتفاع تلك النسبة يعتبر منطقيا من حيث التطابق بين القطاع الديني والمسميات الدينية، وفي السياق ذاته كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي 77.8%.

يمكننا القول هنا أن القطاعات الثلاثة التربوي والأهلي والصناعي لم يكن لديها مسمى عام غالب، واقتصر ذلك على القطاع الديني الذي وصل فيه المسمى العام الديني إلى 58.3%، وفي الوقت نفسه كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب في القطاعات الثلاثة التربوية والأهلية والدينية، لكنه كان أكثر ارتفاعا في القطاع الديني حيث وصل إلى 77.8%، بينما كان المسمى الشخصي الذكوري هو الأغلب في القطاع الصناعي 75.6%.

أيضاً فإن هنالك ارتباط بين القطاع التربوي والملكية الحكومية والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وهنالك ارتباط بين القطاع الأهلي والملكية الأهلية والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وارتباط بين القطاع الصناعي والملكية الخاصة والمسمى الشخصي، وارتباط بين القطاع الديني والملكية الوقفية والمسمى الديني.

الجدول رقم (5)

المسميات العامة والفرعية للقطاعات الاجتماعية

المسمى		القطاع الاجتماعي									
		القطاع التربوي		القطاع الأهلي		القطاع الصناعي		القطاع الديني		المجموع	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسمى العام	المسمى العام الديني	1929	30.6%	169	11.4%	266	3.5%	1974	58.3%	4338	23.2%
	مسمى قومي	141	2.2%	42	2.8%	328	4.4%	17	0.5%	528	2.8%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	2126	33.7%	596	40.2%	371	4.9%	484	14.3%	3577	19.1%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	94	1.5%	72	4.9%	47	0.6%	26	0.8%	239	1.3%
	مسمى عائلي	116	1.8%	56	3.8%	761	10.1%	142	4.2%	1075	5.7%
	مسمى شخصي	458	7.3%	76	5.1%	3081	40.9%	551	16.3%	4166	22.3%
	مسمى يرتبط بالعولمة	68	1.1%	14	0.9%	260	3.5%	0	0.0%	342	1.8%
	غير ذلك	1375	21.8%	456	30.8%	2418	32.1%	192	5.7%	4441	23.7%
	المجموع	**6307**	**100%**	**1481**	**100%**	**7532**	**100%**	**3386**	**100%**	**18706**	**100%**
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	1791	70.9%	146	51.0%	265	7.2%	1979	77.8%	4181	46.3%
	ديني مسيحي	135	5.3%	24	8.4%	0	0.0%	0	0.0%	159	1.8%
	قومي عربي	120	4.8%	25	8.7%	291	7.9%	12	0.5%	448	5.0%
	قومي غير عربي	21	0.8%	16	5.6%	37	1.0%	5	0.2%	79	0.9%
	مسمى ذكوري	275	10.9%	42	14.7%	2782	75.6%	465	18.3%	3564	39.5%
	مسمى أنثوي	183	7.2%	33	11.5%	305	8.3%	82	3.2%	603	6.7%
	المجموع	**2525**	**100%**	**286**	**100%**	**3680**	**100%**	**2543**	**100%**	**9034**	**100%**

2: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للمدارس الأردنية.

2-1: نوعية الملكية في المدارس الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن الحكومة هي المالك الأكبر للمدارس الأردنية بشكل عام 58.2%، وتحديدا في المدارس الثانوية 85.4%، وفي المدارس الإعدادية 71.1%، بينما كان القطاع الخاص هو المالك الأغلب لمدارس رياض الأطفال 92.5%، ويمكن القول هنا أن الملكية الحكومية كانت في المدارس الثانوية والإعدادية، وهي في الثانوية أعلى منها في الإعدادية 85.4% مقابل 71.1%، كما برزت الملكية الخاصة في مدارس رياض الأطفال 92.5%.

جدول رقم (6)

نوعية الملكية في المدارس الأردنية

نوعية الملكية	المدارس							
	مدرسة ثانوية		مدرسة إعدادية		مدرسة رياض أطفال		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
ملكية حكومة	1224	85.4%	2279	71.1%	118	7.5%	3621	58.2%
ملكية خاصة	209	14.6%	752	23.5%	1463	92.5%	2424	39.0%
ملكية دولية	1	0.1%	175	5.5%	0	0.0%	176	2.8%
ملكية وقفية	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
المجموع	**1434**	**100%**	**3206**	**100%**	**1581**	**100%**	**6221**	**100%**

2-2: التوزيع الجغرافي للمدارس الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن المدارس الأردنية توزعت على المحافظات كافة، لكنها كانت أكثر تركزا في محافظات عمان واربد والزرقاء 34.1% و17.6% و 10.7% بحكم الكثافة السكانية، كما توزعت المدارس الثانوية على المحافظات كافة لكنها كانت أكثر تركزا في عمان واربد 28.7% و16% بحكم الثقل السكاني، وتوزعت المدارس الإعدادية على جميع المحافظات لكنها تركزت في عمان واربد والزرقاء 28.4% و18.5% و11.4%، حسب الكثافة السكانية، وتوزعت مدارس رياض الأطفال على المحافظات كافة لكن غالب يتها كانت في العاصمة عمان 50.5% بحكم الكثافة السكانية، ويمكن القول هنا أن المدارس الثانوية والإعدادية

ومدارس رياض الأطفال توزعت على جميع المحافظات لكنها كانت الأعلى في عمان والزرقاء واربد بحكم الكثافة السكانية.

جدول رقم (7)

التوزيع الجغرافي للمدارس الأردنية

المحافظة	المدارس							
	مدرسة ثانوية		مدرسة إعدادية		مدرسة رياض أطفال		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
عمان	411	28.7%	911	28.4%	798	50.5%	2120	34.1%
البلقاء	105	7.3%	213	6.6%	101	6.4%	419	6.7%
الزرقاء	128	8.9%	367	11.4%	172	10.9%	667	10.7%
مادبا	48	3.3%	108	3.4%	22	1.4%	178	2.9%
جرش	53	3.7%	134	4.2%	41	2.6%	228	3.7%
عجلون	50	3.5%	92	2.9%	42	2.7%	184	3.0%
اربد	229	16.0%	592	18.5%	272	17.2%	1093	17.6%
المفرق	158	11.0%	309	9.6%	30	1.9%	497	8.0%
الكرك	104	7.3%	206	6.4%	40	2.5%	350	5.6%
الطفيلة	36	2.5%	93	2.9%	14	0.9%	143	2.3%
معان	65	4.5%	134	4.2%	29	1.8%	228	3.7%
العقبة	47	3.3%	47	1.5%	20	1.3%	114	1.8%
المجموع	1434	100	3206	100	1581	100	6221	100

2-3: المسميات العامة والفرعية للمدارس الأردنية

يبين الجدول رقم (8) تعدد المسميات في المدارس الأردنية، لكن المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية كان أقواها 33.8% ثم المسمى العام الديني 30.7%، ويبدو أن هذين المسميين يتناغمان مع ملكية الحكومة لأغلبية تلك المدارس من حيث التركيز على التنمية المحلية عبر تسمية المدارس بأسماء هذه المناطق، كما كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 71.2%، أيضا كان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى الأغلب في المدارس الثانوية 52%، ولعل سبب ارتفاع نسبة هذا المسمى عائد لملكية الحكومة لغالبية

المدارس الثانوية التي تصل إلى 85.4% مما ساهم في رفع نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وكان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 55%.

في المدارس الإعدادية تعددت المسميات العامة، وكان أقو اها المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية 36.9%،ثم المسمى العام الديني 33.3 % ويبدو أن بروز هذين المسميين عائد لملكية الحكومة لغالبية المدارس الإعدادية 71.1 %، وكان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 75.2%، وفي مدارس رياض الأطفال تعددت المسميات العامة، وكان المسمى الديني هو الأقوى بينها 35.4%، ولعل ارتفاع نسبة الملكية الخاصة لمدارس رياض الأطفال 92.5% هي التي ساهمت في بروز المسمى العام الديني، وكان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 74.2%.

يمكن القول هنا أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأغلب في المدارس الثانوية 52%، والأقوى في المدارس الإعدادية 36.9%، بينما كان المسمى العام الديني هو الأقوى في مدارس رياض الأطفال 35.4%، وكان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب في أنواع المدارس الثلاث وكان أقواها في المدارس الإعدادية بنسبة وصلت 75.2%، أيضا يمكن القول أن هنالك علاقة ارتباطية بين الملكية الحكومية والمدارس بشكل عام والمدارس الثانوية والإعدادية بشكل خاص مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وان هنالك علاقة ارتباطية بين الملكية الخاصة ومدارس رياض الأطفال مع المسمى العام الديني.

جدول رقم (8)

المسميات العامة والفرعية للمدارس الأردنية

المسمى		المدارس							
		مدرسة ثانوية		مدرسة إعدادية		مدرسة رياض أطفال		المجموع	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسمى العام	مسمى ديني	286	19.9%	1066	33.3%	559	35.4%	1911	30.7%
	مسمى قومي	21	1.5%	65	2.0%	49	3.1%	135	2.2%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	746	52.0%	1183	36.9%	171	10.8%	2100	33.8%
	مسمى يرتبط بالجغرفيا الفلسطينية	12	0.8%	51	1.6%	31	2.0%	94	1.5%
	مسمى عائلي	20	1.4%	76	2.4%	19	1.2%	115	1.8%
	مسمى شخصي	153	10.7%	235	7.3%	59	3.7%	447	7.2%
	مسمى يرتبط بالعولمة	20	1.4%	15	0.5%	29	1.8%	64	1.0%
	غير ذلك	176	12.3%	515	16.1%	664	42.0%	1355	21.8%
	المجموع	**1434**	**100%**	**3206**	**100%**	**1581**	**100%**	**6221**	**100%**
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	253	55.0%	1026	75.2%	494	74.2%	1773	71.2%
	ديني مسيحي	33	7.2%	38	2.8%	64	9.6%	135	5.4%
	قومي عربي	18	3.9%	56	4.1%	42	6.3%	116	4.7%
	قومي غير عربي	3	0.7%	9	0.7%	7	1.1%	19	0.8%
	مسمى ذكوري	103	22.4%	147	10.8%	20	3.0%	270	10.8%
	مسمى أنثوي	50	10.9%	88	6.5%	39	5.9%	177	7.1%
	المجموع	**460**	**100%**	**1364**	**100%**	**666**	**100%**	**2490**	**100%**

3: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للأندية الرياضية.

3-1: التوزيع الجغرافي للأندية الرياضية

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن الأندية الرياضية تتوزع على جميع المحافظات لكنها تركزت في العاصمة عمان 31.7% واربد 20.1%،بحكم الكثافة السكانية، و أقلها في عجلون 1.7%.

جدول رقم (9)

التوزيع الجغرافي للأندية الرياضية الأردنية

المحافظة	نادي رياضي	
	العدد	النسبة%
عمان	93	31.7%
البلقاء	20	6.8%
الزرقاء	19	6.5%
مادبا	11	3.8%
جرش	12	4.1%
عجلون	5	1.7%
اربد	59	20.1%
المفرق	18	6.1%
الكرك	26	8.9%
الطفيلة	9	3.1%
معان	13	4.4%
العقبة	8	2.7%
المجموع	293	**100**%

3-2: المسميات العامة والفرعية للأندية الرياضية

يلاحظ من الجدول رقم (10) إن المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى الأغلب للأندية الرياضية 56.7%، ولعل سبب ارتفاع نسبة هذا المسمى عائد لارتباط الأندية الرياضية بأسماء المناطق الجغرافية المحلية، علما بأن جميع الأندية الرياضية هي ملكية أهلية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الشخصي الذكوري هو الأقوى 39.5%.

جدول رقم (10)

المسميات العامة والفرعية للأندية الرياضية

المسمى		الأندية الرياضية	
		العدد	النسبة%
المسمى العام	مسمى ديني	15	5.1%
	مسمى قومي	10	3.4%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	166	56.7%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	10	3.4%
	مسمى عائلي	11	3.8%
	مسمى شخصي	18	6.1%
	مسمى يرتبط بالعولمة	2	0.7%
	غير ذلك	61	20.8%
	المجموع	293	100 %
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	12	27.9%
	ديني مسيحي	3	7.0%
	قومي عربي	9	20.9%
	قومي غير عربي	1	2.3%
	مسمى ذكوري	17	39.5%
	مسمى أنثوي	1	2.3%
	المجموع	43	**100**%

4: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية للجمعيات الخيرية.

4-1: التوزيع الجغرافي للجمعيات الخيرية

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن الجمعيات الخيرية تتوزع على المحافظات كافة لكنها كانت أكثر تركزا في عمان واربد 34.2% و13.6% بحكم الكثافة السكانية، واقلها في عجلون 2.4%.

جدول رقم (11)

التوزيع الجغرافي للجمعيات الخيرية

المحافظة	جمعية خيرية	
	العدد	النسبة%
عمان	406	34.2%
البلقاء	79	6.6%
الزرقاء	118	9.9%
مادبا	70	5.9%
جرش	32	2.7%
عجلون	29	2.4%
اربد	161	13.6%
المفرق	100	8.4%
الكرك	74	6.2%
الطفيلة	32	2.7%
معان	52	4.4%
العقبة	35	2.9%
المجموع	**1188**	**100**%

4-2: المسميات العامة والفرعية للجمعيات الخيرية

يلاحظ من الجدول رقم (12) تعدد المسميات العامة للجمعيات الخيرية، لكنها كانت أقوى في المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 36.2%، علما بان الجمعيات الخيرية كافة مملوكة للقطاع الأهلي، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الديني الإسلامي 55.1%.

جدول رقم (12)

المسميات العامة والفرعية للجمعيات الخيرية

المسمى		الجمعية الخيرية	
		العدد	النسبة%
المسمى العام	مسمى ديني	154	13.0%
	مسمى قومي	32	2.7%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	430	36.2%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	62	5.2%
	مسمى عائلي	45	3.8%
	مسمى شخصي	58	4.9%
	مسمى يرتبط بالعولمة	12	1.0%
	غير ذلك	395	33.2%
	المجموع	**1188**	**100 %**
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	134	55.1%
	ديني مسيحي	21	8.6%
	قومي عربي	16	6.6%
	قومي غير عربي	15	6.2%
	مسمى ذكوري	25	10.3%
	مسمى أنثوي	32	13.2%
	المجموع	**243**	**100 %**

5: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية حسب نوعية الملكية.

5-1: القطاعات الاجتماعية حسب نوعية الملكية.

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن الملكية الحكومية كانت فقط في القطاع التربوي 100%، كما تركزت الملكية الخاصة في القطاع الصناعي 65.6%، وجاءت الملكية الدولية في القطاع التربوي فقط 100%، بينما انحصرت الملكية الوقفية في القطاع الديني 100 %، ويمكن القول هنا أن هناك ارتباطاً بين الملكية الحكومية والدولية مع القطاع التربوي 100% و 100%، وارتباط الملكية الخاصة مع القطاع الصناعي 65.6%، وارتباط الملكية الوقفية مع القطاع الديني 100%.

جدول رقم (13)

القطاعات الاجتماعية حسب نوعية الملكية

القطاع الاجتماعي	نوعية الملكية									
	ملكية حكومة		ملكية خاصة		ملكية دولية		ملكية وقفية		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	3660	100.0%	2470	21.5%	177	100.0%	0	0.0%	6307	33.7%
القطاع الأهلي	0	0.0%	1481	12.9%	0	0.0%	0	0.0%	1481	7.9%
القطاع الصناعي	0	0.0%	7532	65.6%	0	0.0%	0	0.0%	7532	40.3%
القطاع الديني	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	3386	100.0%	3386	18.1%
المجموع	**3660**	**100%**	**11483**	**100%**	**177**	**100%**	**3386**	**100%**	**18706**	**100%**

5-2: التوزيع الجغرافي حسب نوعية الملكية.

يلاحظ من الجدول رقم (14) إن الملكية الحكومية توزعت على جميع المحافظات لكنها كانت أكثر بروزا في العاصمة عمان واربد والمفرق 20.5% و17.4% و12.5% بحكم الكثافة السكانية لعمان واربد، وللمفرق التي تشهد نموا تنمويا، وتركزت الملكية الخاصة في العاصمة عمان 79.5%، وتوزعت الملكية الدولية على عدة محافظات لكنها الأقوى في عمان 47.5%، وتوزعت الملكية الوقفية على جميع محافظات الدولة لكنها كانت أكثر تركزا في محافظات عمان والمفرق واربد والزرقاء 27.6% و 17.3% و13.3% و10.7% بحكم الكثافة السكانية والتنموية.

جدول رقم (14)

التوزيع الجغرافي حسب نوعية الملكية

المحافظة	نوعية الملكية									
	ملكية حكومية		ملكية خاصة		ملكية دولية		ملكية وقفية		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
عمان	749	20.5%	9125	79.5%	84	47.5%	933	27.6%	10891	58.2%
البلقاء	268	7.3%	235	2.0%	20	11.3%	256	7.6%	779	4.2%
الزرقاء	360	9.8%	563	4.9%	28	15.8%	361	10.7%	1312	7.0%
مادبا	134	3.7%	122	1.1%	4	2.3%	122	3.6%	382	2.0%
جرش	173	4.7%	93	0.8%	8	4.5%	188	5.6%	462	2.5%
عجلون	131	3.6%	89	0.8%	0	0.0%	79	2.3%	299	1.6%
اربد	638	17.4%	756	6.6%	31	17.5%	452	13.3%	1877	10.0%
المفرق	459	12.5%	156	1.4%	2	1.1%	585	17.3%	1202	6.4%
الكرك	303	8.3%	149	1.3%	0	0.0%	216	6.4%	668	3.6%
الطفيلة	137	3.7%	49	0.4%	0	0.0%	89	2.6%	275	1.5%
معان	221	6.0%	75	0.7%	0	0.0%	70	2.1%	366	2.0%
العقبة	87	2.4%	71	0.6%	0	0.0%	35	1.0%	193	1.0%
المجموع	**3660**	**100%**	**11483**	**100%**	**177**	**100%**	**3386**	**100%**	**18706**	**100%**

5-3: المسميات العامة والفرعية حسب نوعية الملكية.

حسب الجدول رقم (15) تعددت المسميات العامة في الملكية الحكومية، وكان أبرزها المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية 48.6%، ثم المسمى العام الديني 26.5%، ويفيد ذلك في وجود ارتباط بين الملكية الحكومية لوحدات مجتمع الدراسة وبين ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية والمسمى العام الديني، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي 69%.

في الملكية الخاصة تعددت المسميات، لكن كان أقواها المسمى الشخصي 28.1%، وتفيد تلك النتيجة في تأكيد حقيقة ارتباط الملكية الخاصة مع المسمى العام الشخصي على حساب المسميات العامة الأخرى، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الشخصي الذكوري 56% هو الأغلب.

في الملكية الدولية كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأغلب 80.8%، ولعل ارتباط الملكية الدولية مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية سببه أن الحكومة الأردنية هي من تختار تلك المسميات، إضافة إلى حرص الجهات الدولية على تعزيز التنمية المحلية عبر اختيار المسميات المرتبطة بالمكان الذي يقام فيه المشروع الدولي.

في الملكية الوقفية كان المسمى الأغلب هو المسمى الديني 58.3%، ولعل ارتفاع تلك النسبة يعتبر منطقيا من حيث التطابق بين الملكية الوقفية والمسميات الدينية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 77.8%.

ويمكن القول هنا أن هناك ارتباطاً بين الملكية الحكومية والملكية الدولية مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 48.6% و 80.8%، وارتباطاً بين الملكية الخاصة مع المسمى الشخصي 28.1%، وارتباطاً بين الملكية الوقفية مع المسمى العام الديني 58.3%، ولم يكن المسمى الفرعي الديني الإسلامي موجوداً في الملكية الدولية، وكان ضعيفاً في الملكية الخاصة 24.4%،لكنه كان الأغلب في الملكية الحكومية والملكية الوقفية 69% و77.8%، وبالتالي يمكننا القول أيضاً بوجود ارتباط بين الملكية الحكومية والدولية والقطاع التربوي مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وارتباط بين الملكية الخاصة والقطاع الصناعي مع المسمى العام الشخصي، وارتباط الملكية الوقفية والقطاع الديني مع المسمى العام الديني، وارتباط الملكية الحكومية والوقفية والقطاع التربوي مع المسمى الفرعي الديني الإسلامي.

جدول رقم (15)

المسميات العامة والفرعية حسب نوعية الملكية

المسمى		نوعية الملكية									
		ملكية حكومة		ملكية خاصة		ملكية دولية		ملكية وقفية		المجموع	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسمى العام	مسمى ديني	969	26.5%	1395	12.1%	0	0.0%	1974	58.3%	4338	23.2%
	مسمى قومي	43	1.2%	468	4.1%	0	0.0%	17	0.5%	528	2.8%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	1779	48.6%	1171	10.2%	143	80.8%	484	14.3%	3577	19.1%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	35	1.0%	157	1.4%	21	11.9%	26	0.8%	239	1.3%
	مسمى عائلي	98	2.7%	835	7.3%	0	0.0%	142	4.2%	1075	5.7%
	مسمى شخصي	379	10.4%	3225	28.1%	11	6.2%	551	16.3%	4166	22.3%
	مسمى يرتبط بالعولمة	5	0.1%	337	2.9%	0	0.0%	0	0.0%	342	1.8%
	غير ذلك	352	9.6%	3895	33.9%	2	1.1%	192	5.7%	4441	23.7%
	المجموع	**3660**	**%100**	**11483**	**%100**	**177**	**%100**	**3386**	**%100**	**18706**	**%100**
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	959	69.0%	1243	24.4%	0	0.0%	1979	77.8%	4181	46.3%
	ديني مسيحي	9	0.6%	150	2.9%	0	0.0%	0	0.0%	159	1.8%
	قومي عربي	38	2.7%	398	7.8%	0	0.0%	12	0.5%	448	5.0%
	قومي غير عربي	5	0.4%	69	1.4%	0	0.0%	5	0.2%	79	0.9%
	مسمى ذكوري	237	17.1%	2851	56.0%	11	100.0%	465	18.3%	3564	39.5%
	مسمى أنثوي	142	10.2%	379	7.4%	0	0.0%	82	3.2%	603	6.7%
	المجموع	**1390**	**%100**	**5090**	**%100**	**11**	**%100**	**2543**	**%100**	**9034**	**%100**

6: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية لمحافظات الوسط.

6-1: القطاعات الاجتماعية في محافظات الوسط

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن القطاع الصناعي هو الأغلب في العاصمة عمان 66.9%، وفي محافظة البلقاء كان القطاع التربوي هو القطاع الأغلب 54.5%، وفي الزرقاء كان القطاع التربوي هو القطاع الأغلب 51.2%، وفي مادبا كان القطاع التربوي هو الأقوى 46.9%، ويمكن القول هنا أن القطاع التربوي هو الأغلب والأقوى في ثلاث محافظات في إقليم الوسط وهي الزرقاء 51.2% والبلقاء 54.4% ومادبا 46.9%، بينما كان القطاع الصناعي هو الأغلب في العاصمة عمان 66.9%.

جدول رقم (16)

القطاعات الاجتماعية لمحافظات الوسط

القطاع الاجتماعي	إقليم الوسط - المحافظة: عمان		البلقاء		الزرقاء		مادبا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
القطاع التربوي	2175	20.0%	424	54.4%	672	51.2%	179	46.9%
القطاع الأهلي	499	4.6%	99	12.7%	137	10.4%	81	21.2%
القطاع الصناعي	7284	66.9%	0	0.0%	142	10.8%	0	0.0%
القطاع الديني	933	8.6%	256	32.9%	361	27.5%	122	31.9%
المجموع	**10891**	**100 %**	**779**	**100 %**	**1312**	**100 %**	**382**	**100 %**

6-2: نوعية الملكية في محافظات الوسط

يلاحظ من الجدول رقم (17) أن الملكية الخاصة هي الأغلب 83.8% في عمان،وفي محافظة البلقاء كانت الملكية الحكومية هي الأقوى 34.4%، وفي الزرقاء كانت الملكية الخاصة هي الأقوى 42.9%، وفي مادبا كانت الملكية الحكومية هي الأقوى 35.1%،ويمكن القول هنا

أن الملكية الحكومية هي الأقوى في محافظتي البلقاء ومادبا 34.4% و35.1%، وكانت الملكية الخاصة هي الأغلب والأقوى في محافظة العاصمة والزرقاء 83.8% و42.9%.

جدول رقم (17)

نوعية الملكية في محافظات الوسط

نوعية الملكية	إقليم الوسط							
	المحافظة							
	عمان		البلقاء		الزرقاء		مادبا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
ملكية حكومة	749	6.9%	268	34.4%	360	27.4%	134	35.1%
ملكية خاصة	9125	83.8%	235	30.2%	563	42.9%	122	31.9%
ملكية دولية	84	.8%	20	2.6%	28	2.1%	4	1.0%
ملكية وقفية	933	8.6%	256	32.9%	361	27.5%	122	31.9%
المجموع	**10891**	**100%**	**779**	**100%**	**1312**	**100%**	**382**	**100%**

6-3: المسميات العامة والفرعية في محافظات الوسط

يلاحظ من الجدول رقم (18) إن هنالك تبايناً في المسميات العامة في عمان، لكن كان أقواها المسمى الشخصي 31.8%، وتتوافق تلك النتيجة مع أن العاصمة عمان هي خليط سكاني وبالتالي فأن الهوية الشخصية هي المسمى الأقوى داخل هذه المحافظة على حساب المسميات الأخرى، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الشخصي الذكوري 57.1%.

في البلقاء تعددت المسميات العامة، وكان أقو اها المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية 38.6%، ثم المسمى العام الديني 34.7% ويمكننا القول هنا أن ارتفاع نسبة القطاع التربوي في محافظة البلقاء 54.4% وارتفاع الملكية الحكومية 34.4% هما السبب في ارتفاع نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي 76.1%، **و**في الزرقاء تعددت المسميات العامة، لكن كان أقواها المسمى الديني 40%، ويمكن القول هنا أن ارتفاع الملكية الخاصة في محافظة الزرقاء 42.9% قد أدى إلى ارتفاع المسمى العام الديني على حساب المسميات الأخرى، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني

الإسلامي 70.2%، وفي مادبا تعددت المسميات العامة وكان أقو اها المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية 34.8%، ثم المسمى العام الديني 32.7%، ولعل الملكية الحكومية هي من أدى إلى ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وأن الملكية الخاصة أدت إلى ارتفاع المسمى العام الديني، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي 77.7%.

يمكن القول هنا أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية كان الأقوى في محافظة البلقاء 38.6% ومادبا 34.8%، بينما كان المسمى الشخصي هو الأقوى في عمان 31.8%، وكان المسمى الديني هو الأقوى في الزرقاء 40%، وكان المسمى الفرعي الديني الإسلامي يشكل أغلبية في ثلاث محافظات هي البلقاء والزرقاء ومادبا، وكان أقوى ما يكون في مادبا 77.7%، بينما كان المسمى الفرعي الشخصي الذكوري هو الأغلب في عمان 57.1%، أيضا يمكننا القول بوجود علاقة ارتباطية بين محافظة البلقاء ومادبا والقطاع التربوي والملكية الحكومية مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وعلاقة ارتباطية بين محافظة الزرقاء والقطاع التربوي والملكية الخاصة مع المسمى العام الديني، وعلاقة ارتباطية بين العاصمة عمان والقطاع الصناعي والملكية الخاصة مع المسمى الشخصي.

جدول رقم (18)

المسميات العامة والفرعية لمحافظات الوسط

المسمى		إقليم الوسط							
		المحافظة							
		عمان		البلقاء		الزرقاء		مادبا	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسمى العام	مسمى ديني	1464	13.4%	270	34.7%	525	40.0%	125	32.7%
	مسمى قومي	430	3.9%	1	.1%	28	2.1%	7	1.8%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	945	8.7%	301	38.6%	228	17.4%	133	34.8%
	مسمى يرتبط بالجغرفيا الفلسطينية	135	1.2%	32	4.1%	24	1.8%	4	1.0%
	مسمى عائلي	830	7.6%	19	2.4%	61	4.6%	21	5.5%
	مسمى شخصي	3465	31.8%	60	7.7%	176	13.4%	18	4.7%
	مسمى يرتبط بالعولمة	319	2.9%	0	0.0%	14	1.1%	0	0.0%
	غير ذلك	3303	30.3%	96	12.3%	256	19.5%	74	19.4%
	المجموع	**10891**	**100%**	**779**	**100%**	**1312**	**100%**	**382**	**100%**
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	1391	26.0%	251	76.1%	513	70.2%	115	77.7%
	ديني مسيحي	71	1.3%	18	5.5%	20	2.7%	8	5.4%
	قومي عربي	368	6.9%	1	.3%	22	3.0%	5	3.4%
	قومي غير عربي	61	1.1%	0	0.0%	6	.8%	2	1.4%
	مسمى ذكوري	3060	57.1%	47	14.2%	122	16.7%	10	6.8%
	مسمى أنثوي	409	7.6%	13	3.9%	48	6.6%	8	5.4%
	المجموع	**5360**	**100%**	**330**	**100%**	**731**	**100%**	**148**	**100%**

7: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية لمحافظات الشمال.

7-1: القطاعات الاجتماعية في محافظات الشمال

يلاحظ من الجدول رقم (19) أن القطاع التربوي هو القطاع الأقوى في محافظة جرش 49.8%، وفي عجلون كان القطاع التربوي هو القطاع الأغلب 62.2%، وفي اربد كان القطاع التربوي هو القطاع الأغلب 58.6%، وتعددت القطاعات الاجتماعية في محافظة المفرق، وكان أقواها القطاع الديني 48.7%، ثم القطاع التربوي 41.5%، ويمكن القول هنا أن القطاع التربوي كان الأغلب والأقوى في ثلاث محافظات هي جرش 49.8% وعجلون 62.6% واربد 58.6%، بينما كان القطاع الديني هو القطاع الأقوى في محافظة المفرق 48.7%.

جدول رقم (19)

القطاعات الاجتماعية في محافظات الشمال

القطاع الاجتماعي	جرش		عجلون		اربد		المفرق	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
القطاع التربوي	230	49.8%	186	62.2%	1099	58.6%	499	41.5%
القطاع الأهلي	44	9.5%	34	11.4%	220	11.7%	118	9.8%
القطاع الصناعي	0	0.0%	0	0.0%	106	5.6%	0	0.0%
القطاع الديني	188	40.7%	79	26.4%	452	24.1%	585	48.7%
المجموع	**462**	**100**%	**299**	**100**%	**1877**	**100**%	**1202**	**100**%

(إقليم الشمال – المحافظة)

2-7: نوعية الملكية في محافظات الشمال

يلاحظ من الجدول رقم (20) أن الملكية الوقفية 40.7% ثم الملكية الحكومية 37.4% هي الأغلب في محافظة جرش، وفي عجلون كانت الملكية الحكومية هي الأقوى 43.8%، وفي اربد كانت الملكية الخاصة 40.3%، ثم الملكية الحكومية 34%، ثم الملكية الوقفية 24.1%، وفي محافظة المفرق تعددت نوعية الملكيات في المحافظة، وكان أقواها الملكية الوقفية 48.7%، ثم الملكية الحكومية 38.2%، ويمكن القول هنا أن الملكية الحكومية هي الأقوى في محافظة عجلون 43.8%، بينما كانت الملكية الخاصة هي الأقوى في اربد 40.3% وكانت الملكية الوقفية هي الأقوى في المفرق 48.7%، ومحافظة جرش 40.7%.

جدول رقم (20)

نوعية الملكية في محافظات الشمال

إقليم الشمال								
المحافظة								
نوعية الملكية	جرش		عجلون		اربد		المفرق	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
ملكية حكومة	173	37.4%	131	43.8%	638	34.0%	459	38.2%
ملكية خاصة	93	20.1%	89	29.8%	756	40.3%	156	13.0%
ملكية دولية	8	1.7%	0	0.0%	31	1.7%	2	.2%
ملكية وقفية	188	40.7%	79	26.4%	452	24.1%	585	48.7%
المجموع	**462**	**100%**	**299**	**100%**	**1877**	**100%**	**1202**	**100%**

3-7: المسميات العامة والفرعية في محافظات الشمال

يلاحظ من الجدول رقم (21) تعدد المسميات العامة في محافظة جرش، وكان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى 39.4%، ثم المسمى العام الديني 35.5%، ولعل الملكية الوقفية هي من أدى إلى ارتفاع المسمى العام الديني، وأن الملكية الحكومية هي من أدى إلى ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 85.9%، وفي عجلون كان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى الأغلب بين المسميات العامة 50.2%، ولعل ارتفاع نسبة الملكية الحكومية في محافظة عجلون هي السبب في ارتفاع نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 69.8%.

في اربد تعددت المسميات العامة وكان أقو اها المسمى الديني 38.4%، ثم المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 29.4%، ولعل ارتفاع الملكية الخاصة والوقفية معا هما السبب في ارتفاع نسبة المسمى العام الديني، كما أن ارتفاع الملكية الحكومية هو السبب في ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 74.7%، وفي المفرق تعددت المسميات العامة وكان أقواها المسمى الديني 43.2%، ثم المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 35.4%، ولعل ارتفاع الملكية الوقفية في محافظة المفرق هي الأساس في ارتفاع المسمى العام الديني، وكذلك ارتفاع الملكية الحكومية هي الأساس في ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 82.2%.

يمكن القول هنا أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية كان هو المسمى الأقوى والأغلب في محافظتي جرش 39.4% وعجلون 50.2%، وكان المسمى العام الديني هو الأقوى في محافظتي اربد 38.4% والمفرق 43.2%، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب في المحافظات الأربع وكانت اعلي نسبة له في جرش حيث وصلت إلى 85.9%، أيضا يمكن القول بوجود علاقات ارتباطية بين محافظة عجلون والقطاع التربوي والملكية الحكومية مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وعلاقة ارتباطية بين محافظة اربد والقطاع التربوي والملكية الخاصة مع المسمى العام الديني، وعلاقة ارتباطية بين محافظة المفرق والقطاع الديني والملكية الوقفية مع المسمى العام الديني.

جدول رقم (21)

المسميات العامة والفرعية في محافظات الشمال

المسمى		إقليم الشمال							
		المحافظة							
		جرش		عجلون		اربد		المفرق	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسمى العام	مسمى ديني	164	35.5%	79	26.4%	720	38.4%	519	43.2%
	مسمى قومي	6	1.3%	1	.3%	41	2.2%	3	.2%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	182	39.4%	150	50.2%	552	29.4%	426	35.4%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	12	2.6%	0	0.0%	25	1.3%	0	0.0%
	مسمى عائلي	13	2.8%	10	3.3%	23	1.2%	54	4.5%
	مسمى شخصي	21	4.5%	16	5.4%	175	9.3%	106	8.8%
	مسمى يرتبط بالعولمة	0	0.0%	0	0.0%	4	.2%	0	0.0%
	غير ذلك	64	13.9%	43	14.4%	337	18.0%	94	7.8%
	المجموع	**462**	**100%**	**299**	**100%**	**1877**	**100%**	**1202**	**100%**
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	164	85.9%	67	69.8%	700	74.7%	516	82.2%
	ديني مسيحي	0	0.0%	12	12.5%	18	1.9%	3	.5%
	قومي عربي	2	1.0%	1	1.0%	35	3.7%	3	.5%
	قومي غير عربي	4	2.1%	0	0.0%	6	.6%	0	0.0%
	مسمى ذكوري	16	8.4%	9	9.4%	129	13.8%	83	13.2%
	مسمى أنثوي	5	2.6%	7	7.3%	49	5.2%	23	3.7%
	المجموع	**191**	**100%**	**96**	**100%**	**937**	**100%**	**628**	**100%**

8: الخصائص الرئيسية والمسميات العامة والفرعية لمحافظات الجنوب.

8-1: القطاعات الاجتماعية في محافظات الجنوب

يلاحظ من الجدول رقم (22) أن القطاع التربوي هو القطاع الأكبر في محافظة الكرك 52.7%، ثم القطاع الديني 32.3%، وفي الطفيلة كان القطاع التربوي هو الأغلب 52.7%،ثم القطاع الديني 32.4%، وفي معان كان القطاع التربوي هو الأغلب 63.1%، وفي محافظة العقبة كان القطاع التربوي هو القطاع الغالب 59.6%، ويمكن القول هنا أن القطاع التربوي كان هو القطاع الأغلب في محافظات الجنوب الأربعة الكرك 52.7% والطفيلة 52.7% ومعان 63.1% والعقبة 59.6%.

جدول رقم (22)

القطاعات الاجتماعية لمحافظات الجنوب

القطاع الاجتماعي	إقليم الجنوب							
	المحافظة							
	الكرك		الطفيلة		معان		العقبة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
القطاع التربوي	352	52.7%	145	52.7%	231	63.1%	115	59.6%
القطاع الأهلي	100	15.0%	41	14.9%	65	17.8%	43	22.3%
القطاع الصناعي	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
القطاع الديني	216	32.3%	89	32.4%	70	19.1%	35	18.1%
المجموع	668	**100**%	275	**100**%	366	**100**%	193	**100**%

8-2: نوعية الملكية في محافظات الجنوب

يلاحظ من الجدول رقم (23) أن الملكية الحكومية هي الأقوى 45.4%، ثم الملكية الوقفية 32.3% في محافظة الكرك، وفي الطفيلة كانت الملكية الحكومية هي الأقوى 49.8%، ثم الملكية الوقفية 32.4% ثم الملكية الخاصة 17.8%، وفي معان كانت الملكية الحكومية هي الاتجاه الغالب 60.4%، وفي محافظة العقبة كانت الملكية الحكومية هي الأقوى 45.1%، ثم الملكية الخاصة 36.8%، ويمكن القول هنا أن الملكية الحكومية هي الأقوى والأغلب في المحافظات الأربع 45.4% و49.8% و60.4% و45.1%.

جدول رقم (23)

نوعية الملكية في محافظات الجنوب

نوعية الملكية	إقليم الجنوب - المحافظة - الكرك		الطفيلة		معان		العقبة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
ملكية حكومة	303	45.4%	137	49.8%	221	60.4%	87	45.1%
ملكية خاصة	149	22.3%	49	17.8%	75	20.5%	71	36.8%
ملكية دولية	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
ملكية وقفية	216	32.3%	89	32.4%	70	19.1%	35	18.1%
المجموع	**668**	**100%**	**275**	**100%**	**366**	**100%**	**193**	**100%**

8-3: المسميات العامة والفرعية لمحافظات الجنوب

يلاحظ من الجدول رقم (24) أنه لم يكن في محافظة الكرك اتجاه غالب في المسميات العامة للقطاعات الاجتماعية، لكن كان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى 47.5%، ثم المسمى العام الديني 29.2%، ولعل ارتفاع الملكية الحكومية في محافظة الكرك هي السبب في ارتفاع نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وان ارتفاع الملكية الوقفية هي السبب في ارتفاع نسبة المسمى العام الديني، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني

الإسلامي هو الأغلب 77.3%، وفي الطفيلة لم يكن هنالك مسمى عام يشكل اتجاهاً غالباً للقطاعات الاجتماعية في المحافظة لكن كان المسمى الديني هو الأقوى 44.4%، ثم المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 37.5%، ولعل الملكية الوقفية والخاصة معا من ساعد على ارتفاع المسمى العام الديني، وأن الملكية الحكومية هي من ساعد على ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 83.6%.

في معان تعددت المسميات العامة لكن كان أقواها المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية 47.8%، ولعل ارتفاع نسبة الملكية الحكومية هي السبب في ارتفاع نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 75.3%،وفي العقبة كان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى 33.7%، ثم المسمى العام الديني 23.3%، ولعل ارتفاع الملكية الحكومية هي الأساس أو السبب في ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية،وأن الملكية الخاصة هي السبب أو الأساس في ارتفاع نسبة المسمى العام الديني، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب 55.4%.

يمكن القول هنا أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى العام الأقوى في محافظات الجنوب الكرك ومعان والعقبة 47.5% و47.8% و33.7%، وكان المسمى العام الديني هو الأقوى في محافظة الطفيلة 44.4%، وفي المسميات الفرعية كان المسمى الفرعي الديني الإسلامي هو الأغلب في المحافظات الأربع، لكنه كان أعلى ما يكون في محافظة الطفيلة حيث وصل إلى 83.6%،ويمكن القول كذلك بوجود علاقة ارتباطية بين محافظات الكرك ومعان والعقبة وبين القطاع التربوي والملكية الحكومية مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وعلاقة ارتباط بين محافظة الطفيلة وبين القطاع التربوي والملكية الحكومية مع المسمى العام الديني.

جدول رقم (24)

المسميات العامة والفرعية لمحافظات الجنوب

المسمى		إقليم الجنوب							
		المحافظة							
		الكرك		الطفيلة		معان		العقبة	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
المسمى العام	مسمى ديني	195	29.2%	122	44.4%	110	30.1%	45	23.3%
	مسمى قومي	7	1.0%	1	.4%	2	.5%	1	.5%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	317	47.5%	103	37.5%	175	47.8%	65	33.7%
	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	3	.4%	0	0.0%	3	.8%	1	.5%
	مسمى عائلي	24	3.6%	2	.7%	6	1.6%	12	6.2%
	مسمى شخصي	44	6.6%	23	8.4%	34	9.3%	28	14.5%
	مسمى يرتبط بالعولمة	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	5	2.6%
	غير ذلك	78	11.7%	24	8.7%	36	9.8%	36	18.7%
	المجموع	**668**	**100%**	**275**	**100%**	**366**	**100%**	**193**	**100%**
المسمى الفرعي	ديني إسلامي	191	77.3%	122	83.6%	110	75.3%	41	55.4%
	ديني مسيحي	5	2.0%	0	0.0%	0	0.0%	4	5.4%
	قومي عربي	7	2.8%	1	.7%	2	1.4%	1	1.4%
	قومي غير عربي	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
	مسمى ذكوري	27	10.9%	15	10.3%	24	16.4%	22	29.7%
	مسمى أنثوي	17	6.9%	8	5.5%	10	6.8%	6	8.1%
	المجموع	**247**	**100%**	**146**	**100%**	**146**	**100%**	**74**	**100%**

9: المكونات الاجتماعية للمسميات العامة والفرعية.

9-1: المكونات الاجتماعية للمسمى العام الديني

9-1-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى العام الديني

يلاحظ من الجدول رقم (25) أن المسمى العام الديني توزع على القطاعات الاجتماعية الأربعة لكنه كان الأقوى في القطاع الديني 45.5%، وفي القطاع التربوي 44.6%، وكان اقل ما يكون في القطاعين الصناعي ثم الأهلي 6.1%، 3.9%.

جدول رقم (25)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام الديني

القطاع الاجتماعي	مسمى ديني	
	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	1929	44.5%
القطاع الأهلي	169	3.9%
القطاع الصناعي	266	6.1%
القطاع الديني	1974	45.5%
المجموع	**4338**	**100%**

9-1-2: نوعية الملكية للمسمى العام الديني

يلاحظ من الجدول رقم (26) أن المسمى العام الديني توزع على أنواع الملكية الأربعة لكنه كان الأقوى في الملكية الوقفية 45.5%، ثم في الملكية الخاصة 32.2%، ثم في الملكية الحكومية 22.3%، ولم يكن له وجود في الملكية الدولية 0%.

جدول رقم (26)

نوعية الملكية للمسمى العام الديني

نوعية الملكية	مسمى ديني	
	العدد	النسبة%
ملكية حكومة	969	22.3%
ملكية خاصة	1395	32.2%
ملكية دولية	0	0.0%
ملكية وقفية	1974	45.5%
المجموع	**4338**	**100**%

9-1-3: التوزيع الجغرافي للمسمى العام الديني

يلاحظ من الجدول رقم (27) توزع المسمى الديني على المحافظات كافة، وكان الأقوى في محافظة عمان 33.7%،ثم في اربد 16.6%، ثم في الزرقاء 12.1%، وأقل ما يكون في عجلون 1.8%.

جدول رقم (27)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام الديني

المحافظة	مسمى ديني	
	العدد	النسبة%
عمان	1464	33.7%
البلقاء	270	6.2%
الزرقاء	525	12.1%
مادبا	125	2.9%
جرش	164	3.8%
عجلون	79	1.8%
اربد	720	16.6%
المفرق	519	12.0%
الكرك	195	4.5%
الطفيلة	122	2.8%
معان	110	2.5%
العقبة	45	1.0%
المجموع	**4338**	**100**%

9-2: المكونات الاجتماعية للمسمى العام القومي

9-2-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى العام القومي

يلاحظ من الجدول رقم (28) أن القطاع الصناعي هو المكون الأغلب للمسمى القومي 62.1%، ثم بدرجة بعيدة في القطاع التربوي 26.7%.

جدول رقم (28)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام القومي

القطاع الاجتماعي	مسمى قومي	
	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	141	26.7%
القطاع الأهلي	42	8.0%
القطاع الصناعي	328	62.1%
القطاع الديني	17	3.2%
المجموع	**528**	**100%**

9-2-2: نوعية الملكية للمسمى العام القومي

يلاحظ من الجدول رقم (29) ارتباط المسمى القومي بالملكية الخاصة 88.6%، ولم يكن له وجود في الملكية الدولية 0%.

جدول رقم (29)

نوعية الملكية للمسمى العام القومي

نوعية الملكية	مسمى قومي	
	العدد	النسبة%
ملكية حكومية	43	8.1%
ملكية خاصة	468	88.6%
ملكية دولية	0	0.0%
ملكية وقفية	17	3.2%
المجموع	**528**	**100%**

9-2-3: التوزيع الجغرافي للمسمى العام القومي

يلاحظ من الجدول رقم (30) أن المسمى القومي تركّز في محافظة العاصمة 81.4%.

جدول رقم (30)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام القومي

المحافظة	مسمى قومي	
	العدد	النسبة%
عمان	430	81.4%
البلقاء	1	.2%
الزرقاء	28	5.3%
مادبا	7	1.3%
جرش	6	1.1%
عجلون	1	.2%
اربد	41	7.8%
المفرق	3	.6%
الكرك	7	1.3%
الطفيلة	1	.2%
معان	2	.4%
العقبة	1	.2%
المجموع	**528**	**100%**

9-3: المكونات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

9-3-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (31) إن القطاع التربوي هو المكون الرئيس للمسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية 59.4%، وكان أقل ما يكون في القطاع الصناعي 10.4%.

جدول رقم (31)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

القطاع الاجتماعي	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	
	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	2126	59.4%
القطاع الأهلي	596	16.7%
القطاع الصناعي	371	10.4%
القطاع الديني	484	13.5%
المجموع	**3577**	**100%**

9-3-2: نوعية الملكية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (32) إن الملكية الحكومية هو المكون الأقوى للمسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية 49.7 %.

جدول رقم (32)

نوعية الملكية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

نوعية الملكية	مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية	
	العدد	النسبة%
ملكية حكومة	1779	49.7%
ملكية خاصة	1171	32.7%
ملكية دولية	143	4.0%
ملكية وقفية	484	13.5%
المجموع	**3577**	**100%**

9-3-3: التوزيع الجغرافي للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (33) إن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية توزع على المحافظات كافة لكنه كان الأقوى في عمان بحكم الكثافة السكانية 26.4%.

جدول رقم (33)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

المحافظة	المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية	
	العدد	النسبة%
عمان	945	26.4%
البلقاء	301	8.4%
الزرقاء	228	6.4%
مادبا	133	3.7%
جرش	182	5.1%
عجلون	150	4.2%
اربد	552	15.4%
المفرق	426	11.9%
الكرك	317	8.9%
الطفيلة	103	2.9%
معان	175	4.9%
العقبة	65	1.8%
المجموع	**3577**	**100%**

9-4: المكونات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية

9-4-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية

يلاحظ من الجدول رقم (34) أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية توزع على القطاعات الاجتماعية كافة، لكنه كان الأقوى في القطاع التربوي 39.3%، ثم في القطاع الأهلي 30.1% ثم في القطاع الصناعي 19.7%.

جدول رقم (34)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية

القطاع الاجتماعي	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	
	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	94	39.3%
القطاع الأهلي	72	30.1%
القطاع الصناعي	47	19.7%
القطاع الديني	26	10.9%
المجموع	239	**100**%

9-4-2: نوعية الملكية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية

يلاحظ من الجدول رقم (35) أن الملكية الخاصة هي الاتجاه الغالب للمسمى المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية 65.7%

جدول رقم (35)

نوعية الملكية للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية

نوعية الملكية	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	
	العدد	النسبة%
ملكية حكومة	35	14.6%
ملكية خاصة	157	65.7%
ملكية دولية	21	8.8%
ملكية وقفية	26	10.9%
المجموع	239	**100**%

9-4-3: التوزيع الجغرافي للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية

يلاحظ من الجدول رقم (36) إن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية كان الأقوى في محافظة عمان 56.5%، والدلالة هنا ارتباط المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية مع العاصمة عمان بشكل عام.

جدول رقم (36)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية

المحافظة	مسمى يرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	
	العدد	النسبة%
عمان	135	56.5%
البلقاء	32	13.4%
الزرقاء	24	10.0%
مادبا	4	1.7%
جرش	12	5.0%
عجلون	0	0.0%
اربد	25	10.5%
المفرق	0	0.0%
الكرك	3	1.3%
الطفيلة	0	0.0%
معان	3	1.3%
العقبة	1	.4%
المجموع	239	**100**%

9-5: المكونات الاجتماعية للمسمى العام العائلي

9-5-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى العائلي

يلاحظ من الجدول رقم (37) أن القطاع الصناعي هو المكون الرئيس والغالب للمسمى العائلي 70.8%، وأقل ما يكون في القطاع الأهلي 5.2%.

جدول رقم (37)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام العائلي

القطاع الاجتماعي	المسمى العائلي	
	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	116	10.8%
القطاع الأهلي	56	5.2%
القطاع الصناعي	761	70.8%
القطاع الديني	142	13.2%
المجموع	**1075**	**100%**

9-5-2: نوعية الملكية للمسمى العام العائلي

يلاحظ من الجدول رقم (38) إن الملكية الخاصة 77.7% هي المكون الأغلب للمسمى العام العائلي، ولم يكن لهذا المسمى وجود في الملكية الدولية 0%.

جدول رقم (38)

نوعية الملكية للمسمى العام العائلي

نوعية الملكية	المسمى العائلي	
	العدد	النسبة%
ملكية حكومة	98	9.1%
ملكية خاصة	835	77.7%
ملكية دولية	0	0.0%
ملكية وقفية	142	13.2%
المجموع	**1075**	**100%**

9-5-3: التوزيع الجغرافي للمسمى العام العائلي

يلاحظ من الجدول رقم (39) تركّز المسمى العام العائلي في العاصمة عمان كاتجاه غالب 77.2%، والدلالة هنا ارتباط المسمى العائلي مع العاصمة عمان.

الجدول رقم (39)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام العائلي

المحافظة	المسمى العائلي	
	العدد	النسبة%
عمان	830	77.2%
البلقاء	19	1.8%
الزرقاء	61	5.7%
مادبا	21	2.0%
جرش	13	1.2%
عجلون	10	.9%
اربد	23	2.1%
المفرق	54	5.0%
الكرك	24	2.2%
الطفيلة	2	.2%
معان	6	.6%
العقبة	12	1.1%
المجموع	**1075**	**100%**

9-6: المكونات الاجتماعية للمسمى العام الشخصي

9-6-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى الشخصي

يلاحظ من الجدول رقم (40) أن القطاع الصناعي هو المكون الرئيس الأكبر للمسمى الشخصي 74%، وأقل ما يكون في القطاع الأهلي 1.8 %.

جدول رقم (40)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام الشخصي

القطاع الاجتماعي	المسمى الشخصي	
	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	458	11.0%
القطاع الأهلي	76	1.8%
القطاع الصناعي	3081	74.0%
القطاع الديني	551	13.2%
المجموع	**4166**	**100%**

9-6-2: نوعية الملكية للمسمى العام الشخصي

يلاحظ من الجدول رقم (41) أن الملكية الخاصة هي المكون الأغلب للمسمى العام الشخصي 77.4%، وأقل ما يكون في الملكية الدولية 0.3%.

جدول رقم (41)

نوعية الملكية للمسمى العام الشخصي

نوعية الملكية	مسمى شخصي	
	العدد	النسبة%
ملكية حكومة	379	9.1%
ملكية خاصة	3225	77.4%
ملكية دولية	11	.3%
ملكية وقفية	551	13.2%
المجموع	**4166**	**100%**

9-6-3: التوزيع الجغرافي للمسمى العام الشخصي

يلاحظ من الجدول رقم (42) أن المسمى الشخصي يتركز في العاصمة عمان 83.2%، والدلالة ارتباط المسمى العام الشخصي بالعاصمة عمان.

جدول رقم (42)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام الشخصي

المحافظة	مسمى شخصي	
	العدد	النسبة%
عمان	3465	83.2%
البلقاء	60	1.4%
الزرقاء	176	4.2%
مادبا	18	.4%
جرش	21	.5%
عجلون	16	.4%
اربد	175	4.2%
المفرق	106	2.5%
الكرك	44	1.1%
الطفيلة	23	.6%
معان	34	.8%
العقبة	28	.7%
المجموع	**4166**	**100**%

9-7: المكونات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالعولمة

9-7-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالعولمة

يلاحظ من الجدول رقم (43) أن القطاع الصناعي 76.0% هو المكون الأكبر والأغلب للمسمى العام المرتبط بالعولمة، ولم يكن له وجود في القطاع الديني 0.0%.

جدول رقم (43)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام المرتبط بالعولمة

القطاع الاجتماعي	مسمى يرتبط بالعولمة	
	العدد	النسبة%
القطاع التربوي	68	19.9%
القطاع الأهلي	14	4.1%
القطاع الصناعي	260	76.0%
القطاع الديني	0	0.0%
المجموع	**342**	**100%**

9-7-2: نوعية الملكية للمسمى العام المرتبط بالعولمة

يلاحظ من الجدول رقم (44) أن الملكية الخاصة 98.5% هي المشكل الأغلب للمسمى العام المرتبط بالعولمة، ولم يكن له وجود في الملكية الدولية والملكية الوقفية 0.0%.

جدول رقم (44)

نوعية الملكية للمسمى العام المرتبط بالعولمة

نوعية الملكية	مسمى يرتبط بالعولمة	
	العدد	النسبة%
ملكية حكومة	5	1.5%
ملكية خاصة	337	98.5%
ملكية دولية	0	0.0%
ملكية وقفية	0	0.0%
المجموع	**342**	**100%**

9-7-3: التوزيع الجغرافي للمسمى العام المرتبط بالعولمة

يلاحظ من الجدول رقم (45) تركز المسمى العام المرتبط بالعولمة في العاصمة عمان 93.3%، والدلالة هنا ارتباط المسمى العام المرتبط بالعولمة بالعاصمة عمان.

جدول رقم (45)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام المرتبط بالعولمة

المحافظة	مسمى يرتبط بالعولمة	
	العدد	النسبة%
عمان	319	93.3%
البلقاء	0	0.0%
الزرقاء	14	4.1%
مادبا	0	0.0%
جرش	0	0.0%
عجلون	0	0.0%
اربد	4	1.2%
المفرق	0	0.0%
الكرك	0	0.0%
الطفيلة	0	0.0%
معان	0	0.0%
العقبة	5	1.5%
المجموع	**342**	**100%**

9-8: المكونات الاجتماعية للمسميات الفرعية

9-8-1: القطاعات الاجتماعية للمسميات الفرعية

نلاحظ من الجدول رقم (46) أن المسمى الديني – الإسلامي توزع على القطاعات كافة لكنه كان الأقوى في القطاع الديني 47.3% ثم القطاع التربوي 42.8%، واقل ما يكون في القطاع الصناعي 6.3% ثم في القطاع الأهلي 3.5%، وأما المسمى الديني المسيحي فقد كان الأغلب في القطاع التربوي 84.9%، ولم يكن له وجود في القطاع الديني والصناعي 0.0%، وأما المسمى القومي – العربي فكان الأغلب في القطاع الصناعي 65%، وأما المسمى القومي – غير العربي فكان أيضا الأقوى في القطاع الصناعي 46.8%، وكذلك كان المسمى الشخصي

الذكوري الأغلب في القطاع الصناعي 78.1%، وكان المسمى الشخصي – الأنثوي الأغلب في القطاع الصناعي 50.6%.

ويلاحظ هنا أن القطاع التربوي والقطاع الديني هما المكونان الأقوى للمسمى الفرعي الديني الإسلامي، بينما كان القطاع التربوي هو المكون الأغلب للمسمى الفرعي الديني المسيحي، وكان القطاع الصناعي هو المكون الأغلب للمسمى الفرعي القومي العربي، والمسمى الفرعي الشخصي الذكوري، والمكون الأغلب للمسمى الفرعي الشخصي الأنثوي ، والمكون الأقوى للمسمى الفرعي القومي غير العربي.

جدول رقم (46)

القطاعات الاجتماعية للمسميات الفرعية

القطاع الاجتماعي	المسمى الفرعي													
	ديني إسلامي		ديني مسيحي		قومي عربي		قومي غير عربي		شخصي ذكوري		شخصي أنثوي		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
القطاع التربوي	1791	42.8%	135	84.9 %	120	26.8%	21	26.6%	275	7.7%	183	30.3%	2525	27.9%
القطاع الأهلي	146	3.5%	24	15.1 %	25	5.6%	16	20.3%	42	1.2%	33	5.5%	286	3.2%
القطاع الصناعي	265	6.3%	0	0.0%	291	65.0%	37	46.8%	2782	78.1%	305	50.6%	3680	40.7%
القطاع الديني	1979	47.3%	0	0.0%	12	2.7%	5	6.3%	465	13.0%	82	13.6%	2543	28.1%
المجموع	4181	**100%**	159	**100%**	448	**100%**	79	**100%**	3564	**100%**	603	**100%**	9034	**100%**

2-8-9: نوعية الملكية للمسميات الفرعية

نلاحظ من الجدول رقم (47) أن المسمى الديني – الإسلامي توزع على الملكيات كافة لكنه كان الأقوى في الملكية الوقفية 47.3%، وأما المسمى الديني– المسيحي فقد كان الأغلب في الملكية الخاصة 94.3%، وأما المسمى القومي – العربي فكان الأغلب في الملكية الخاصة 88.8%، وكذلك المسمى القومي – غير العربي فكان الأغلب في الملكية الخاصة 87.3%، وأيضا كان المسمى الشخصي الذكوري الأغلب في الملكية الخاصة 80%، وكذلك المسمى

الشخصي – الأنثوي كان الأغلب في الملكية الخاصة 62.9%، وبالنتيجة فأن الملكية الخاصة هي المكون الاجتماعي الأغلب لخمسة مسميات فرعية هي المسمى الديني المسيحي والقومي العربي وغير العربي والشخصي الذكوري والأنثوي.

جدول رقم (47)

نوعية الملكية للمسميات الفرعية

نوعية الملكية	المسمى الفرعي													
	ديني إسلامي		ديني مسيحي		قومي عربي		قومي غير عربي		شخصي ذكوري		شخصي أنثوي		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
ملكية حكومية	959	22.9%	9	5.7%	38	8.5%	5	6.3%	237	6.6%	142	23.5%	1390	15.4%
ملكية خاصة	1243	29.7%	150	94.3%	398	88.8%	69	87.3%	2851	80.0%	379	62.9%	5090	56.3%
ملكية دولية	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	11	0.3%	0	0.0%	11	0.1%
ملكية وقفية	1979	47.3%	0	0.0%	12	2.7%	5	6.3%	465	13.0%	82	13.6%	2543	28.1%
المجموع	4181	**100**%	159	**100**%	448	**100**%	79	**100**%	3564	**100**%	603	**100**%	9034	**100**%

3-8-9: الأقاليم الجغرافية للمسميات الفرعية

نلاحظ من الجدول رقم (48) أن جميع المسميات الفرعية توزعت على القطاعات كافة لكنها كانت الأغلب في إقليم الوسط، وفقا للنسب التالية، المسمى الديني – الإسلامي 54.3%، المسمى الديني– المسيحي 73.6%، المسمى القومي – العربي 88.4%، المسمى القومي – غير العربي 87.3%، المسمى الشخصي الذكوري 90.9%، المسمى الشخصي – الأنثوي 79.3%.

جدول رقم (48)

الأقاليم الجغرافية للمسميات الفرعية

الإقليم	المسمى الفرعي													
	ديني إسلامي		ديني مسيحي		قومي عربي		قومي غير عربي		شخصي ذكوري		شخصي أنثوي		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الوسط	2270	54.3%	117	73.6%	396	88.4%	69	87.3%	3239	90.9%	478	79.3%	6569	72.7%
الشمال	1447	34.6%	33	20.8%	41	9.2%	10	12.7%	237	6.6%	84	13.9%	1852	20.5%
الجنوب	464	11.1%	9	5.7%	11	2.5%	0	0.0%	88	2.5%	41	6.8%	613	6.8%
المجموع	**4181**	**100%**	**159**	**100%**	**448**	**100%**	**79**	**100%**	**3564**	**100%**	**603**	**100%**	**9034**	**100%**

10: الهوية الاجتماعية الرئيسية للقطاعات الاجتماعية والمكون الاجتماعي الرئيسي للهويات الاجتماعية

10-1: الهوية الاجتماعية الرئيسية للقطاعات الاجتماعية

يتضح من الجدول رقم (49) وجود هوية رئيسية للقطاع الديني والمساجد والأندية الرياضية والمدارس الثانوية والملكية الدولية والوقفية ومحافظة عجلون تمثلت في المسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، ويعني ذلك أن باقي القطاعات الاجتماعية لم يكن لديها هوية اجتماعية رئيسية، ويمكن القول هنا بوجود علاقات ارتباطية بين القطاع الديني والمساجد والملكية الوقفية مع المسمى العام الديني، وعلاقة ارتباطية بين الأندية الرياضية والمدارس الثانوية والملكية الدولية و محافظة عجلون مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية.

الجدول رقم (49)

الهوية الاجتماعية الرئيسية للقطاعات الاجتماعية

القطاع الاجتماعي	الهوية الرئيسية	النسبة
القطاع الديني / المساجد / الملكية الوقفية	المسمى العام الديني	%58.3
الأندية الرياضية	المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية	%56.7
مدارس ثانوية	المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية	%52
الملكية الدولية	المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية	%80.8
الملكية الوقفية	المسمى العام الديني	%58.3
عجلون	المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية	%50.2

10-2: المكونات الاجتماعية الرئيسية للهويات الاجتماعية

يتضح من الجدول رقم (50) وجود المكون الاجتماعي الرئيسي لعدة هويات اجتماعية تمثلت في القطاع الصناعي والتربوي والملكية الخاصة والعاصمة عمان، ويعني ذلك انه لا يوجد مكون اجتماعي رئيسي لباقي الهويات والمسميات العامة،ويمكن القول هنا بوجود علاقة ارتباطية بين القطاع الصناعي والملكية الخاصة والعاصمة عمان مع المسمى العام القومي والعائلي والشخصي والمرتبط بالعولمة وعلاقة ارتباطية بين الملكية الخاصة وعمان مع المسمى المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية، وعلاقة ارتباطية بين القطاع التربوي مع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية.

الجدول رقم (50)

المكونات الاجتماعية الرئيسية للهويات الاجتماعية

الهوية الاجتماعية	المكون الاجتماعي الرئيسي	النسبة
المسمى العام القومي	القطاع الصناعي	%62.1
	الملكية الخاصة	%88.6
	العاصمة عمان	%81.4
المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية	القطاع التربوي	%59.4
المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية	الملكية الخاصة	%65.7
	العاصمة عمان	%56.5
المسمى العام العائلي	القطاع الصناعي	%70.8
	الملكية الخاصة	%77.7
	العاصمة عمان	%77.2
المسمى العام الشخصي	القطاع الصناعي	%74
	الملكية الخاصة	%77.4
	العاصمة عمان	%83.2
المسمى العام المرتبط بالعولمة	القطاع الصناعي	%76
	الملكية الخاصة	%98.5
	العاصمة عمان	%93.3

10-3: المكونات الاجتماعية للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

10-3-1: القطاعات الاجتماعية للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (51) أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية أقوى من المسمى الديني في القطاع التربوي 59.4% مقابل 44.5%، وفي القطاع الأهلي 16.7% مقابل 3.9% وفي القطاع الصناعي 10.4% مقابل 6.1%، بينما كان المسمى العام الديني أقوى من المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية في القطاع الديني 45.5% مقابل 13.5%، ويمكننا القول أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية كان أقوى من المسمى العام الديني في القطاعات التربوية والأهلية والصناعية.

الجدول رقم (51)

القطاعات الاجتماعية للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

القطاع الاجتماعي	المسمى العام					
	مسمى ديني		مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
القطاع التربوي	1929	44.5%	2126	59.4%	4055	51.2%
القطاع الأهلي	169	3.9%	596	16.7%	765	9.7%
القطاع الصناعي	266	6.1%	371	10.4%	637	8.0%
القطاع الديني	1974	45.5%	484	13.5%	2458	31.1%
المجموع	**4338**	**100%**	**3577**	**100%**	**7915**	**100%**

10-3-2: نوعية الملكية للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (52) إن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية أقوى من المسمى العام الديني في الملكية الحكومية 49.7% مقابل 22.3% وفي الملكية الخاصة 32.7% مقابل 32.2%، وفي الملكية الدولية 4% مقابل 0%، بينما كان المسمى العام الديني أقوى من المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية في الملكية الوقفية 45.5% مقابل 13.5%، ويمكننا القول إن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية كان أقوى من المسمى العام الديني في الملكيات الحكومية والخاصة والدولية، بينما كان المسمى العام الديني أقوى من المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية في الملكية الوقفية.

الجدول رقم (52)

نوعية الملكية للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

نوعية الملكية	المسمى العام					
	مسمى ديني		مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ملكية حكومة	969	22.3%	1779	49.7%	2748	34.7%
ملكية خاصة	1395	32.2%	1171	32.7%	2566	32.4%
ملكية دولية	0	0.0%	143	4.0%	143	1.8%
ملكية وقفية	1974	45.5%	484	13.5%	2458	31.1%
المجموع	**4338**	**100%**	**3577**	**100%**	**7915**	**100%**

10-3-3: الأقاليم الجغرافية للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (53) أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية أقوى من المسمى الديني في إقليم الشمال 36.6% مقابل 34.2% وفي إقليم الجنوب 18.5% مقابل 10.9%، بينما كان المسمى العام الديني أقوى من المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية في إقليم الوسط 55% مقابل 44.9%.

الجدول رقم (53)

الأقاليم الجغرافية للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

الإقليم	المسمى العام					
	مسمى ديني		مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الوسط	2384	55.0%	1607	44.9%	3991	50.4%
الشمال	1482	34.2%	1310	36.6%	2792	35.3%
الجنوب	472	10.9%	660	18.5%	1132	14.3%
المجموع	4338	**100%**	3577	**100%**	7915	**100%**

10-3-4: التوزيع الجغرافي للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

يلاحظ من الجدول رقم (54) أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية أقوى من المسمى الديني في ثماني محافظات هي البلقاء 8.4 مقابل 6.2% ومادبا 3.7% مقابل 2.9% وعجلون 4.2% مقابل 1.8% وجرش 5.1% مقابل 3.8% وفي الكرك 8.9% مقابل 4.5% والطفيلة 2.9% مقابل 2.8% ومعان 4.9% مقابل 2.5% والعقبة 1.8% مقابل 1.0%، بينما كان المسمى العام الديني أقوى من المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية في عمان 33.7% مقابل 26.4% والزرقاء 12.1% مقابل 6.4% واربد 16.6% مقابل 15.4% والمفرق 12.0% مقابل 11.9%.

ويمكننا القول هنا أن المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية كان أقوى من المسمى العام الديني في محافظات البلقاء ومادبا وجرش وعجلون والكرك والطفيلة ومعان والعقبة، بينما

كان المسمى العام الديني أقوى من المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية في محافظات عمان والزرقاء واربد والمفرق، ويفيد ذلك في وجود علاقة ارتباطية بين المسمى العام الديني مع القطاع الديني والملكية الوقفية ومحافظة عمان والزرقاء واربد والمفرق وإقليم الوسط، وعلاقة ارتباطية بين المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية مع القطاعات التربوية والأهلية والصناعية والملكية الحكومية والخاصة والدولية وإقليم الشمال والجنوب ومحافظات البلقاء ومادبا وجرش وعجلون والكرك والطفيلة ومعان والعقبة.

الجدول رقم (54)

التوزيع الجغرافي للمسمى العام الديني والمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية

المحافظة	المسمى العام					
	مسمى ديني		مسمى يرتبط بالجغرافيا الأردنية		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عمان	1464	33.7%	945	26.4%	2409	30.4%
البلقاء	270	6.2%	301	8.4%	571	7.2%
الزرقاء	525	12.1%	228	6.4%	753	9.5%
مادبا	125	2.9%	133	3.7%	258	3.3%
جرش	164	3.8%	182	5.1%	346	4.4%
عجلون	79	1.8%	150	4.2%	229	2.9%
اربد	720	16.6%	552	15.4%	1272	16.1%
المفرق	519	12.0%	426	11.9%	945	11.9%
الكرك	195	4.5%	317	8.9%	512	6.5%
الطفيلة	122	2.8%	103	2.9%	225	2.8%
معان	110	2.5%	175	4.9%	285	3.6%
العقبة	45	1.0%	65	1.8%	110	1.4%
المجموع	**4338**	**100%**	**3577**	**100%**	**7915**	**100%**

الفصل السادس

مناقشة النتائج والتوصيات

1: الخصائص العامة لمجتمع الدراسة

2: الهويات الاجتماعية العامة للمجتمع الأردني

3: الهويات الاجتماعية الفرعية للمجتمع الأردني

4: الهوية الأردنية تعددية تراتبية

5: تباين الهوية الاجتماعية

6: توحد الهوية الاجتماعية

7: الهوية الاجتماعية الرئيسية

8: المكونات الاجتماعية للمسميات العامة والفرعية

9: المكون الاجتماعي الرئيسي للهويات الاجتماعية

10: المسمى العام الديني والجغرافي والمكونات الاجتماعية لها

11: التوصيات

سنقدم في هذا الفصل ملخصا للنتائج العامة للدراسة ومناقشة هذه النتائج، وذلك على النحو التالي:

1: الخصائص العامة لمجتمع الدراسة

بينت النتائج الوصفية للدراسة أن القطاع الصناعي هو أكبر القطاعات الاجتماعية 40.3% ثم القطاع التربوي 33.7% ثم القطاع الديني 18.1% ثم القطاع الأهلي 7.9%، وفي القطاع الاجتماعي الفرعي كانت الشركات الصناعية هي الأكبر عددا 40.3% ثم المدارس 33.2% ثم المساجد 18.1% ثم الجمعيات الخيرية 6.4% ثم الأندية الرياضية 1.6% ثم الجامعات وكليات المجتمع 0.3%، وفي القطاع الاجتماعي الجزئي، كانت المدارس الإعدادية هي الأكبر عددا 51.5% ثم مدارس رياض الأطفال 25.4% ثم المدارس الثانوية 23.1%.

وفي نوعية الملكية للقطاعات الاجتماعية كانت الملكية الخاصة هي الأكبر 61.4% ثم الملكية الحكومية 19.6% ثم الملكية الوقفية 18.1% ثم الملكية الدولية 0.9%، وفي التوزيع الجغرافي للقطاعات الاجتماعية توزعت القطاعات الاجتماعية على محافظات الأردن كافة، لكن أغلبها على مستوى المحافظات كان في العاصمة عمان 58.2%، وعلى مستوى الأقاليم كانت في محافظات الوسط ثم في محافظات الشمال ثم في محافظات الجنوب.

تتفق تلك النتائج الوصفية مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأردني، من حيث أن الاقتصاد والتعليم هما الأساس في الحياة المعيشية لأفراد المجتمع، من أجل إشباع الحاجات الأساسية والهامة، ولذلك كان القطاع الصناعي والقطاع التربوي هما الأكبر حجماً في قطاعات الدراسة الاجتماعية، ومن ناحية الملكية الاقتصادية فإن الأردن دولة كانت تجمع بين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي أي ما يمكن تسميته بالاقتصاد المختلط، لكن مع مطلع العقد التاسع من القرن العشرين زاد التوجه نحو الرأسمالية مع الدخول في برنامج التصحيح الاقتصادي والذي يقتضي زيادة الملكية الخاصة، كما أن تركز الجزء الأكبر من القطاعات الاجتماعية في العاصمة عمان 58.2% يتناغم مع حقيقة أن جزءاً كبيراً من سكان المجتمع الأردني يقطنون في عمان نظرا لتوفر الخدمات فيها أكثر من غيرها في باقي المحافظات الأردنية علما بأن نسبة سكان العاصمة عمان من مجموع سكان الدولة الأردنية اقل من ذلك، حيث تبلغ 38.7% حسب إحصاءات 2010م.

وفي السياق ذاته تتفق تلك النتائج الوصفية مع التوزيع السكاني لأقاليم المملكة ، ذلك أن محافظات الوسط هي الأكبر حجما ثم محافظات الشمال وبعدها محافظات الجنوب، وتتفق النتائج مع الناحية التعليمية ؛ ذلك أن المدارس الإعدادية هي الأكبر عددا مقارنة مع المدارس الثانوية ومدارس رياض الأطفال، فالفئة العمرية التي تشملها المدارس الإعدادية هي الأكبر من التي تشملها الفئات العمرية في المدارس الثانوية ومدارس رياض الأطفال، فالمجتمع الأردني يوصف بأنه مجتمع فتي بمعني ارتفاع نسبة من هم دون سن الثامنة عشرة.

2: الهويات الاجتماعية العامة للمجتمع الأردني

بينت الدراسة أن الهوية الاجتماعية الأردنية تتجلى في سبع هويات اجتماعية رئيسية، وفقا للترتيب التنازلي التالي، 23.2% مسمى ديني، 22.3% مسمى شخصي، 19.1% مسمى مرتبط بالجغرافيا الأردنية، 5.7% مسمى عائلي، 2.8% مسمى قومي، 1.8% مسمى مرتبط بالعولمة، و1.3 %مسمى مرتبط بالجغرافيا الفلسطينية.

وتؤكد تلك التسميات حقيقة التنوع للهوية الاجتماعية الأردنية والذي يتخذ عدة صفات دينية وشخصية مع الارتباط بالجغرافيا الأردنية، وهي ذات بعد بسيط في البعد العائلي والقومي والجغرافيا الفلسطينية والعولمة، فالأسماء هي من العناوين الرئيسة للهوية وهي تعني من نحن، ولا تكمل مدلولات الهوية إلا عبر اللغة، ذلك أن للإنسان الواحد عدة هويات وهو يتنقل بينها ويتدرج من الأعم والأشمل إلى الأقل شمولية.

وترتبط تلك النتائج مع التحولات العامة في المجتمع والعالم،والتي انعكست على المسميات العامة، لكنها ليست بدرجة متقدمة، فعلى الرغم من الموجه القومية العلمانية عبر العقود الماضية والموجة الإسلامية التي تلتها، فلم يكن لأي منهما كبير الأثر على مضمون المسميات العامة للقطاعات الاجتماعية موضوع الدراسة، ودليل ذلك اعتدال المسمى الديني 23.2% وتواضع المسمى القومي 2.8%، ولعل ذلك عائد لأن المسلمين هم أغلبية السكان، إضافة إلى وجود بعد متقدم نسبيا في توجهات الدولة في البعد الإسلامي، كما أن تدني نسبة المسمى القومي عائد لأن العرب هم غالبية أفراد المجتمع الأردني، إضافة إلى حالات التوتر التي عانت منها الدولة الأردنية مع العلمانية المتشددة التي مثلتها الحركة الناصرية وحزب البعث بشقية الاشتراكي والتقدمي، مما ولد موقفا سلبيا تجاه القومية العلمانية بصيغتها الناصرية والبعثية.

من جانب آخر فلقد كان هنالك تأثير للهجرات الفلسطينية المتتالية إلى الأردن وبأعداد كبيرة تصل 33% من مجمل عدد السكان على المسميات العامة، وذلك باتجاهين مختلفين، الأول منهما هو ارتفاع نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية إلى 19.1%، والثاني تدني نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية إلى 1.3%، وقد يكون لذلك جملة من الأسباب تتفق مع الدراسات السابقة، من حيث أن الذاكرة تعتبر عاملاً رئيسياً في تشكيل الهوية الوطنية حيث يحتفظ الفلسطينيون بذاكرة عن ديارهم وقراهم كما جاء في دراسة فرح 1999م، ولذلك يقوم البعض بإطلاق اسم المدينة أو القرية التي جاء منها على المؤسسة الأهلية والخاصة التي يملكها أو المؤسسة التي يتولى إداراتها، وفي الاتجاه المعاكس تجنب إطلاق تلك المسميات على ممتلكاتهم خوفا من التوطين، والاتفاق هنا مع دراسة أبو زياد 2004م من خوف الفلسطينيين من التوطن في وطن غير وطنهم، وفي الاتجاه ذاته الاتفاق مع دراسة الدباس 2006م من حيث خوف الأردنيين على الهوية الوطنية،والخوف من أن يتحولوا إلى أقلية في الأردن، وتحول الأردن إلى وطن بديل ، ونظرة 54% من الأردنيين إلى الفلسطينيين على أنهم لاجئون وضيوف.

يمكننا القول أيضا أن تدني نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية تؤكد حقيقة ضعف الاندماج الاجتماعي للفلسطينين في المجتمع الأردني كما جاء في دراسة شتيوي 2002، وفي السياق ذاته كان هنالك التوجه نحو اختيار أسماء تساعد على الاندماج الاجتماعي في المجتمع الأردني، وتكون اقل حساسية، كالذهاب نحو المسمى العام الديني حيث يتشارك الشعبان الأردني والفلسطيني في هذا الجانب بدرجة متقدمة، والذهاب نحو المسمى الشخصي والمسمى العائلي لتحقيق نفس الهدف وهو الاندماج في المجتمع الأردني، والتوافق مع تركيبته الاجتماعية، ومع ذلك فقد كان المسمى العائلي ضعيفا لتحقيق هذا الغرض 5.7%، ولا يفوتنا الإشارة هنا إلى أن الأسباب السياسية التي تقلل من ارتفاع المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية،هما الأمل بالعودة،ويدخل في ذلك أن إطلاق أسماء المدن الفلسطينية على القطاعات الاجتماعية التي يملكونها يعد بمثابة قبول للتوطين، والسبب الثاني المناقض سيطرة الشرق أردنيين على دوائر صنع القرار في الدولة الأردنية مما شكل عائقا أمام ذلك.

يمكن إرجاع تراجع المسمى العام المرتبط بالعولمة إلى الاتفاق مع حقيقة أن المواطن في الدولة القطرية ومع أنه يشعر أن هويته الحضارية والثقافية تتجاوز حدود الدولة القطرية إلا أنه يبقي انتماؤه إلى مكانه الجغرافي ويسعى نحو خصوصية أكثر من انتمائه الكوني كما جاء في

دراسة العمري 2001م، وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الدخول إلى الشبكة العنكبوتية واستخدامها بحكم ارتفاع نسبة التعليم في الأردن.

ولعل تحصل المسمى العام العائلي على نسبة متواضعة يؤكد وجود بقايا ثنائية القبيلة والعشيرة واستمرار تأثير التكوين والمنظومة القيمية للمجتمع البدوي والقبلي والزراعي الذي مر به المجتمع الأردني، وعنوانها الاعتزاز بالانتماء إلى الجماعة الاجتماعية التي هو عضو فيها، كما أن الأسباب التي تقف وراء المسمى الشخصي 19.1% تعود إلى الاعتزاز بالانجاز الشخصي للفرد، كما تعكس حالة الحرية النسبية التي يتمتع بها المجتمع الأردني.

3: الهويات الاجتماعية الفرعية للمجتمع الأردني

بينت نتائج الدراسة حقيقة التعددية في الهوية الاجتماعية الأردنية، والتي تتجلى في وجود ست هويات اجتماعية فرعية،عبر ستة مسميات فرعية، وهي، مسمى ديني إسلامي 46.3 %، مسمى شخصي ذكوري 39.5%، ومسمى قومي عربي 4.9%، ومسمى ديني مسيحي 1.8%، مسمى قومي غير عربي0.9%، مسمى شخصي أنثوي 6.7%.

كان طبيعيا أن يكون المسمى الفرعي الديني – الإسلامي 46.3 % هو الأغلب مقارنة مع المسمى الفرعي الديني – المسيحي 1.8% حسب التوزيع الديني لأفراد المجتمع الأردني، ذلك أن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع الأردني هم مسلمون ، والشيء نفسه في تفسير ارتفاع الهوية الفرعية القومية العربية 4.9% مقارنة مع المسمى القومي – غير العربي 0.9% وهذه النسبة منطقية حسب التوزيع القومي لأفراد المجتمع الأردني حيث الغالبية العظمى هم من العرب.

في تفسير ارتفاع المسمى الفرعي الشخصي الذكوري 39.5% مقارنة مع المسمى الفرعي الشخصي – الأنثوي 6.7% فإن هذه النسبة تعكس الصبغة الذكورية للمجتمع الأردني، إضافة إلى ذلك ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية في الحياة الاقتصادية نتيجة لقيامها بالأدوار الاجتماعية المطلوبة منها، ونتيجة لذلك وحسب الإحصائيات فإن توزيع الملكية الفردية في المجتمع الأردني تعود في الأغلب الأعم إلى الرجال، وأن النسبة المتبقية العائدة للنساء تعود في اغلبها إلى عملية حقوق الإرث، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة نصر 2000م من حيث أن المواطنة من منظار شخصي تعبر عن انتماء ناقص وأن المواطنة ذكورية، وتعليقنا هنا أن القانون لا يمنع التسميات الشخصية الأنثوية، إنما هي الثقافة المجمعية السائدة، فالذكور يتمتعون

بصفة المواطنة أكثر من الإناث حسب دراسة السقا 2003م، لكن ومع ذلك فإن النسبة التي تحصل عليها المسمى الشخصي الأنثوي ليست قليلة، وتعكس تطورا في البنى الذهنية والثقافة المجتمعية الأردنية، وذلك لتراجع الاعتماد على الفروقات بين الرجال والنساء لأسباب اقتصادية وثقافية وليست للأسباب الإحيائية بين الجنسين، والمطالبة المستمرة من الحركات النسائية بالمساواة مع الرجال في الاستفادة من فرص التعليم والرعاية الصحية.

هذا وتجدر الإشارة هنا أنه كان للحالة الديمقراطية التي مر بها المجتمع الأردني منذ نهاية العقد الثامن من القرن الماضي أن ساعدت على سهولة التعبير عن الهويات الفرعية عبر المسميات أكثر من فترة الحكم العرفي، وكذلك التوسع في الليبرالية الاقتصادية،وارتفاع نسبة الملكية الفردية، ووجود حرية أكبر للمواطنين في تحديد التسمية للمؤسسات التي يملكونها.

4: الهوية الأردنية تعددية تراتبية

تتفق تلك النتائج التي تم التوصل إليها في تحديد الهويات الاجتماعية العامة والفرعية مع الإطار النظري للهوية الاجتماعية، من حيث التعريف العام للهوية الاجتماعية أنها ما يميز المجتمع من العقائد أو السلوكيات والقوانين التي تلزم لحياة الإنسان والجماعة، وأن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية خصائص وسمات تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، وبالتالي فإننا نتحدث هنا عن الأغلبية مفهوما ورموزاً تعبيرية، أي أننا نتحدث عن تصورنا من نحن.

هنا يمكننا وصف الهوية الأردنية الرئيسية والفرعية بالهوية التعددية وذلك احد أوصاف الهوية، وأنها هوية هرمية تراتبية تضم مجموعة من العناصر الأساسية في تشكيل الهوية من الدين والقومية والجغرافيا وغيرها من العناصر والتي تربط الفرد بمجموعة من الناس الذين يقاسمونه الميول وقد تكون المضايقات، كما تشكل الهويات ال فرعية داخل المجتمع الواحد بائتلافها أو اختلافها سمات عامة تسم الهوية المجتمعية العامة، ذلك أن هنالك حقيقة دفينة للهوية قد تظهر في أحيان معينة.

هذا وتشكل تلك المسميات العامة التجسيد الفعلي (للأنماط الثقافية) للمجتمع الأردني ضمن الثقافة الكلية، كما تجسد المسميات الفرعية الثقافات الفرعية،ويمكن ملاحظة هذه الأنماط الثقافية والاجتماعية وتحديدها بصورة مقارنة مع وجود حالة التمييز الايجابي من خلال حقوق الأقليات العرقية والدينية، وحقها في أطلاق المسميات الخاصة بهويتها على المؤسسات المعبرة عنها، والتي تمسى بـ(التمييز الايجابي) حسب نظرية التعددية الثقافية.

هذا وتؤكد تلك المسميات العامة والفرعية الصفة الاستيعابية للهوية الوطنية من حيث قبول المهاجرين ووجود عدة هويات داخل المجتمع الأردني، ومن مجمل هذه الهويات تتشكل الهوية المجتمعية العامة الأردنية، وتتفق تلك النتائج في الوقت نفسه مع الدراسات الميدانية من حيث أن الهوية الوطنية قد تشكلت من الأردنيين والقادمين من فلسطين ومن الشركس والشيشان وجماعات أخرى ذات أصول عربية من سوريا والعراق والحجاز كما في دراسة شتيوي 2002م.

كما تؤكد هذه النتائج حق الأقليات في الحفاظ على هويتها الاثنية من حيث اعتمادهم على ثنائية اللغة والدور الكبير للمنزل والحي والجمعيات الاثنية في المحافظة على اللغة الأم كما جاء في دراسة جرادات 1997م، ومن حيث تعريف الهوية الذاتية على أساس الانتماء الاثني كما في دراسة درستو2002م، ومن حيث أن الأقليات تحتفظ بهويتها الاثنية عبر الانتماء إلى مؤسسات أثنية خاصة بهم تزيد من وعيهم وإحساسهم بهويتهم كما جاء في دراسة دكربدريان 2003م.

5: تباين الهوية الاجتماعية في المجتمع الأردني

بينت نتائج الدراسة حقيقة اجتماعية مفادها وجود تباين للهوية الاجتماعية في عدد من قطاعات المجتمع الأردني، حيث ظهر التباين في هوية القطاع الاجتماعي العام والقطاع الاجتماعي الفرعي وبين الأقاليم الثلاثة، وداخل محافظات إقليم الشمال، ففي القطاع الاجتماعي العام كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى العام الأقوى في القطاع التربوي33.7%، وكان الأقوى في القطاع الأهلي 40.2%، بينما كان المسمى العام الشخصي هو المسمى العام الأقوى في القطاع الصناعي 40.9%، وكان المسمى العام الديني هو المسمى العام الأغلب في القطاع الديني58.3%.

تكررت نفس النتيجة في القطاع الاجتماعي الفرعي حيث كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى العام الأغلب في النوادي الرياضية56.7% والأقوى في المدارس عموما 33.7% والأقوى في الجمعيات الخيرية 36.2% وكان المسمى العام الديني الأغلب في المساجد 58.3% بينما كان المسمى العام الشخصي هو المسمى العام الأقوى في الشركات الصناعية 40.9%.

بين الأقاليم الثلاثة أيضا كان التباين في الهوية الاجتماعية، حيث كان المسمى الشخصي هو الأقوى في محافظات الوسط 27.8%، بينما كان المسمى الديني هو المسمى العام الأقوى في

محافظات الشمال 38.6%، وكان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى العام الأقوى في محافظات الجنوب 43.9%، وفي داخل محافظات إقليم الشمال، حيث كان المسمى العام الأقوى في محافظتي جرش وعجلون هو المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 39.4%، 50.2%، بينما كان المسمى الأقوى في محافظتي اربد والمفرق هو المسمى العام الديني 38.4% و43.2%.

6: توحد الهوية الاجتماعية في المجتمع الأردني

في الاتجاه المعاكس بينت نتائج الدراسة توحد الهوية الاجتماعية لعدد من قطاعات المجتمع الأردني، وهي القطاع الاجتماعي الجزئي، و في الملكيات الأربعة، وإقليم الوسط وإقليم الجنوب، والمحافظات الأردنية بشكل عام، فعلى مستوى القطاع الاجتماعي الجزئي كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى العام الأغلب في المدارس الثانوية 52% والمسمى العام الأقوى في المدارس الإعدادية 36.9%، وكان المسمى العام الديني هو الأقوى في مدارس رياض الأطفال 35.4%.

على مستوى نوعية الملكية للقطاعات الاجتماعية،فقد كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى العام الأقوى في الملكية الحكومية 48.6% وكان المسمى الأغلب في الملكية الدولية 80.8%، بينما كان المسمى الشخصي هو المسمى العام الأقوى في الملكية الخاصة 28.1%، وكان المسمى العام الديني هو الأغلب في الملكية الوقفية 58.3%.

في إقليم الوسط كان المسمى العام الأقوى في العاصمة عمان هو المسمى الشخصي 31.8%، وفي محافظة الزرقاء كان المسمى العام الأقوى هو المسمى الديني 40%، بينما كان المسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى في محافظتي البلقاء ومادبا 38.6%،و 34.8%، وفي إقليم الجنوب كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى في محافظات الكرك ومعان والعقبة 47.5% و47.8%، 33.7% بينما كان المسمى العام الديني هو الأقوى في محافظات الطفيلة 44.4%.

بالنتيجة كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو الأقوى في سبع محافظات وكان المسمى الديني الأقوى في أربع محافظات وكان المسمى الشخصي الأقوى في محافظة واحدة.

7: الهوية الاجتماعية الرئيسية

توصلت الدراسة إلى وجود الهوية الرئيسية لعدة قطاعات اجتماعية ونقصد بذلك وجود مسمى عام يشكل الاتجاه الغالب من مسميات احدي القطاعات الاجتماعية وكان ذلك في القطاع الديني والمساجد والملكية الوقفية، حيث بلغ المسمى الديني 58.3% وفي المدارس الثانوية حيث بلغت نسبة المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 52% وفي الأندية الرياضية حيث بلغ المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 56.7%، والملكية الدولية حيث بلغ المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 80.8%، وفي محافظة عجلون حيث بلغ المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية 50.2%.

في المقابل توصلت الدراسة إلى عدم وجود الهوية الرئيسية لغالبية القطاعات الاجتماعية، ونقصد بذلك أنه لا يوجد مسمى عام يشكل اتجاها عاما من مسميات إحدى القطاعات الاجتماعية، وكان ذلك في (القطاع التربوي والأهلي والصناعي والمدارس والجمعيات الخيرية والملكية الخاصة وإقليم الوسط ومحافظة عمان والبلقاء والزرقاء وإقليم الشمال ومحافظة جرش واربد والمفرق وإقليم الجنوب ومحافظة الكرك والطفيلة ومعان والعقبة).

8: تشابه وتباين المكونات الاجتماعية للمسميات العامة والفرعية

توصلت نتائج الدراسة إلى تشابه المكونات الاجتماعية لأغلب المسميات العامة ، حيث تشابهت القاعدة الاجتماعية لأربعة مسميات عامة هي (المسمى العام القومي والمسمى العام العائلي والمسمى العام الشخصي والمسمى العام المرتبط بالعولمة). حيث تركز المكون الاجتماعي لها في القطاع الصناعي والشركات الخاصة والملكية الخاصة والعاصمة عمان، هنا تركز المكون الاجتماعي للمسمى العام القومي في القطاع الصناعي وفي الشركات الصناعية 62.1%، وفي الملكية الخاصة 88.6% وفي العاصمة عمان 81.4%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى العام للمسمى العائلي في القطاع الصناعي وفي الشركات الصناعية 70.8% والملكية الخاصة 77.7%وفي العاصمة عمان 77.2%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى الشخصي في القطاع الصناعي والشركات الصناعية 74% والملكية الخاصة 77.4%والعاصمة عمان83.2%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى العام المرتبط بالعولمة في القطاع الصناعي والشركات الصناعية 76% وفي الملكية الخاصة 98.5% وفي العاصمة عمان 93.3%.

في السياق ذاته فقد تشابه المكون الاجتماعي للمسميين العامين المرتبط بالجغرافيا الأردنية و المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية في القطاع التربوي وفي المدارس وفي العاصمة عمان لكنهما اختلفا فقط في الملكية،حيث تركز المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية في القطاع التربوي 59.4% وفي الملكية الحكومية 49.7% وفي العاصمة عمان 26.4%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية في القطاع التربوي 39.3% والملكية الخاصة 65.7% وفي العاصمة عمان 56.5%، بينما تركز المكون الاجتماعي للمسمى العام الديني في القطاع الديني 45.5% وفي الملكية الوقفية 45.5% وفي العاصمة عمان 33.7%.

من ناحية المكون الاجتماعي للمسميات الفرعية، فقد تركز المكون الاجتماعي للمسمى الفرعي الديني – الإسلامي في القطاع الديني 47.3%، والملكية الوقفية 47.3%، وإقليم الوسط 54.3%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى الديني – المسيحي في القطاع التربوي 84.9% والملكية الخاصة 94.3%، وإقليم الوسط 73.6%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى القومي – العربي في القطاع الصناعي 65%، والملكية الخاصة 88.8%، وفي إقليم الوسط 88.4%، وتركز المسمى القومي – غير العربي في القطاع الصناعي 46.8% والملكية الخاصة 87.3% وإقليم الوسط 87.3%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى الشخصي الذكوري في القطاع الصناعي 78.1% والملكية الخاصة 80% وإقليم الوسط 90.9%، وتركز المكون الاجتماعي للمسمى الفرعي الشخصي – الأنثوي في القطاع الصناعي 50.6%، والملكية الخاصة 62.9%، وإقليم الوسط 79.3%.

وبذلك فقد تشابهت المكونات الاجتماعية لغالبية المسميات الفرعية، وهي المسمى الفرعي القومي – العربي والمسمى الفرعي القومي – غير العربي والمسمى الفرعي الشخصي – الذكوري والمسمى الفرعي الشخصي – الأنثوي، وكان ذلك في القطاع الصناعي والملكية الخاصة، كما كان إقليم الوسط هو المكون الرئيس لجميع المسميات الفرعية.

9: المكون الاجتماعي الرئيسي للهويات الاجتماعية

توصلت الدراسة إلى وجود المكون الاجتماعي الرئيسي للمسميات العامة حيث شكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 62.1%، والملكية الخاصة 88.6%، والعاصمة عمان 81.04% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام القومي، وشكل القطاع التربوي 59.4% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية، وشكلت الملكية الخاصة

65.7% والعاصمة عمان 56.5% المكونين الاغلبين للمسمى العام المرتبط بالجغرافيا الفلسطينية، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 70.8% والملكية الخاصة 77.7% والعاصمة عمان 77.2% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى العام العائلي، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 74% والملكية الخاصة 77.4% والعاصمة عمان 83.2% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام الشخصي، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 76% والملكية الخاصة 98.5% والعاصمة عمان 93.3% المكون الاجتماعي الأغلب للمسمى العام المرتبط بالعولمة، وفي المقابل لم يكن هنالك مكون اجتماعي رئيسي للمسمى العام الديني حيث توزع على القطاعات الاجتماعية كافة بنسب متقاربة.

وفيما يتعلق بالمكون الاجتماعي الأغلب للمسميات الفرعية، فقد شكل القطاع التربوي 84.9% والملكية الخاصة 94.3%، وإقليم الوسط 73.6% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي الديني المسيحي، وشكل القطاع الصناعي و الشركات الصناعية 65% والملكية الخاصة 88.8% وإقليم الوسط 88.4% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي القومي العربي، و شكلت الملكية الخاصة 87.3% وإقليم الوسط 87.3% المكونين الاغلبين للمسمى الفرعي القومي غير العربي، وشكل القطاع الصناعي والشركات الصناعية 78.1% و الملكية الخاصة 80% وإقليم الوسط 90.9% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي الشخصي الذكوري، وشكل القطاع الصناعي 50.6% والملكية الخاصة 62.9%، وإقليم الوسط 79.3% المكونات الاجتماعية الرئيسية للمسمى الفرعي الشخصي الأنثوي، وفي المقابل لم يكن هنالك مكون اجتماعي رئيسي ويشكل أغلبية للمسمى الفرعي الديني الإسلامي حيث توزع على القطاعات كافة بنسب متقاربة.

10: المسمى العام الديني والجغرافي والمكونات الاجتماعية لهما

في قراءة أدق لنتائج المسميات العامة نجد أن هوية القطاعات الاجتماعية كانت تتمحور حول مسميين اثنين هما المسمى الديني والمسمى المرتبط بالجغرافيا الأردنية، ويمكن القول أن سبب ذلك التأثير بحالة الإسلام السياسي من جانب عبر أطلاق المسميات الدينية على قطاعات المجتمع المختلفة، والتأثر بأيديولوجيا الدولة القطرية التي تعزز فكرة المكان الجغرافي في تشكيل الهوية الوطنية لمواطني الدولة، من جهة أخرى، وعلاوة على هذا أو ذاك، تأكيد حقيقة أن البعد الديني والمكان الجغرافي هما الأكثر تأثيراً في تشكيل الهوية الوطنية لمواطني الدولة الأردنية.

وإثباتاً لذلك وحسب نتائج الدراسة كان المسمى العام المرتبط بالجغرافيا الأردنية هو المسمى العام الأبرز من المسمى العام الديني في القطاع التربوي والمدارس الأردنية بشكل عام والمدارس الثانوية والإعدادية بشكل خاص، والقطاع الأهلي والجمعيات الخيرية والأندية الرياضية، والقطاع الصناعي والشركات الصناعية، والملكية الحكومية والدولية والخاصة، وفي إقليم الشمال والجنوب، وفي محافظة البلقاء ومادبا وجرش وعجلون والكرك ومعان والعقبة، بينما كان المسمى الديني هو المسمى العام الأبرز أكثر من المسمى المرتبط بالجغرافية الأردنية في القطاع الديني ومدارس رياض الأطفال وإقليم الوسط ومحافظة عمان والزرقاء واربد والمفرق.

11: التوصيات

استنادا إلى نتائج الدراسة فقد تم صياغة عدداً من التوصيات وهي:

- استمرار جهود الباحثين في مثل هذا النوع من الدراسات، بحيث تشمل الدراسات القادمة قطاعات أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة ، من أجل رصد التجليات الثقافية والاجتماعية للهوية الأردنية بجميع مكوناتها الاجتماعية ، مثل دراسة أسماء الشوارع العامة، والأحياء السكنية.
- التوقف على الدوافع الداخلية للمواطنين في إطلاق مسميات معينة على المؤسسات الاقتصادية التي يملكونها أو المؤسسات الأهلية والدينية التي شاركوا في إنشائها، ومعرفة المعاني التي يعلقونها عليها، من أجل فهم الهويات الاجتماعية المركبة على كافة المستويات.
- أن تراعي التسميات الحكومية التنوع الاجتماعي داخل المجتمع الأردني لتحقيق درجة أعلى من الاندماج الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع الأردني.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

- أبو رمان، محمد وأبو هنية، حسن (2009)، **السلفية الجهادية في الأردن بعد مقتل الزرقاوي: مقاربة الهوية، أزمة القيادة وضبابية الرؤية** ،عمان: مؤسسة فريد ريش اريبرت.
- أبو رمان، محمد وأبو هنية، حسن (2010)، **السلفية المحافظة: إستراتيجية (اسلمة المجتمع) وسؤال العلاقة (الملتبسة) مع الدولة**، عمان: مؤسسة فريدريش ايبرت.
- أبو رمان، محمد (2012)، **الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**، عمان: مؤسسة فريد ريش ايبرت، ومركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية.
- أبو زياد، خلود (2004)، **تكيف الأسرة اللاجئة في المجتمع الأردني، دراسة ميدانية على عينة من أرباب الأسر في مخيم اربد** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- أبو زيد، احمد (2004)، (هل تقوم لغة عالمية واحدة)، **مجلة العربي**، العدد 542، ص 30-34.
- أبو زيد، احمد (2005)، (الثورة على العولمة)، **مجلة العربي**، العدد 554، ص 32-38.
- أبو الشعر، هند (2001)، **تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني 1516م- 1918م**، عمان: منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ.
- أبو الهيجاء، رامي محمود (2002)، **خطاب الهوية الثقافية في أزياء المرأة الأردنية، دراسة انثروبولوجية في مدينة اربد** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الاتحاد العام للجمعيات الخيرية (1999)، **دليل الجمعيات الخيرية في الأردن**، عمان، الأردن.
- أمين، سمير،(1996) (حول مفهوم القومية)، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 213، ص 4-26.

- بدوي، احمد (1982)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت: مكتبة بيروت
- بركات، حليم (2000)، **المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، (ط1،) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، عزمي (2008)، **العرب في إسرائيل رؤية من الداخل**، (ط3)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن الحسين، عبد الله الثاني (2011)، **فرصتنا الأخيرة، السعي نحو السلام في زمن الخطر**، بيروت: دار الساقي.
- بن طلال، الحسين (2009)، **ليس سهلا أن تكون ملكا ، سيرة ذاتية 1935-1999م**،ترجمة هشام عبد الله، (ط2)، عمان: الدار الأهلية.
- بيطار، نديم (1982)، **حدود الهوية القومية نقد عام**، (ط1)، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر.
- التل، سعيد (1983)، **الأردن وفلسطين والمستقبل، وجهة نظر قومية**، عمان: دار الندوة للنشر.
- التل، سعيد (1999)، **الشعب الأردني والشعب الفلسطيني، ماضي واحد ومصير واحد، ومستقبل واحد**، عمان: روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- التل، سعيد (2007)، **هوية الإنسان في الوطن العربي، مشروع قراءة جديدة**، عمان: روائع مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الجابري، محمد عابد (1992)، **العقل السياسي العربي مح دداته وتجلياته، نقد العقل العربي 3**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد (1999)، **إشكالية الفكر العربي المعاصر** ، (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حبيب، رندا (2009)، **الحسين أباً وابناً الأردن في ثلاثين عاما** ، ترجمة صفاء كنج، (ط2)،عمان: دار الساقي.
- حتر، ناهض (2003)، **النخبة الأردنية وقضايا التحديث والديمقراطية** ، تحولات أردنية 2، عمان: دار أزمنة للنشر والتوزيع.
- الحسيني، عبد الرزاق (1978)، **تاريخ الوزارات العراقية**، (ط5)، ج10، بيروت: دار الكتب.

- الحوراني، هاني (2006)، **دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان: دار سندباد.
- الخوري، فؤاد اسحق (1991)، **السلطة لدى القبائل العربية**، بحوث اجتماعية 9، بيروت: دار الساقي.
- دائرة الإحصاءات العامة (2002)، **الكتاب الإحصائي السنوي**، عمان، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة (2010)، **الأردن بالأرقام**، العدد 13، عمان، الأردن.
- الدجاني، بسمة، العمري، فاطمة (2008)، ملامح الهوية الثقافية لأبناء البلاد الأردنية في نهايات الحقبة العثمانية، **مؤتمر جذور الثقافة الوطنية، ووثائق المؤتمر الثقافي الوطني الرابع**، الجامعة الأردنية.
- دراج، فيصل (2010)، (سؤال الثقافة في قضاياه المتعددة)، **المجلة الثقافية**، الجامعة الأردنية، العدد 78، ص 18-37.
- درستو، كوثر عبد الرؤوف (2002)، **مستوى الاندماج الاجتماعي والثقافي للمرأة الشيشانية في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.
- الدقس، محمد (2012)، (العولمة والهوية الثقافية: الهوية العربية مثالاً)، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة سعد دحلب، العدد 7، ص 9-30.
- ديركربديان، اردا فريج (2003)، **الهوية والاندماج للأرمن في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- دودين، حمزة (2010)، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام spss**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- الربيع، محمد عبد العزيز (2010)، **الثقافة وأزمة الهوية العربية** ، عمان: منتدى الفكر العربي.
- سعادة، علي (1998)، **المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما 1921م -1991م**، عمان: مطابع الدستور.
- السقا،غادة جورج(2003)، **الجندر والمواطنة في كتب التربية الاجتماعية والمطالعة في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- سلامة، غسان (1999)، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** ، (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- سمث، توني (2010)، **حلف مع الشيطان، سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأميركي**، ترجمة هشام عبد الله، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الشاعر، وهيب (2004)، **الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- شتات، ابتسام (2004)، **الهوية القومية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي وعلاقتها ببعض سماتهم الشخصية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- شتيوي، موسى (2000)، **الشباب والاندماج الاجتماعي، تقرير التنمية البشرية في الأردن**، عمان: برنامج الأمم المتحدة.
- شتيوي، موسى (2002)، **الاندماج الاجتماعي وتطور الهوية الوطنية في الأردن: مقاربة سوسيولوجية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي الأردني**، دراسة غير منشورة.
- شتيوى، موسى(1999)، **الأدوار الجندرية في الكتب المدرسية للمرحلة الأساسية في الأردن**،، عمان: المركز الأردني للبحوث الاجتماعية.
- الشدوح، عماد (2004)، **أثر العولمة على مشكلة الأقليات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- شويحات، صفاء نعمة(2003)، **درجة تمثل طلبة الجامعات الأردنية لمفاهيم المواطنة الصالحة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية (2005)، **المهارات العامة – دليل تدريب المشارك**، عمان، الأردن.
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – اليونيفم، المكتب الإقليمي للدول العربية (2004)،**تقرير أوضاع المرأة الأردنية الدي مغرافية، المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية، والعنف ضد المرأة**، عمان، الأردن.
- صن، امارتيا (1992)، **الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي**، ترجمة سحر توفيق،العدد 352، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- الصويركي، محمد علي (2004)، **الأكراد الأردنيون، ودورهم في بناء الأردن الحديث**، (ط1)، عمان: دار سند باد للنشر.
- الطراح، علي (2002)، (الأوطان والهويات الوطنية: إشكالية علاقة الناس بالأوطان)، ص 19–53، **الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية**، بيروت: دار النهضة.

- الطراح، علي (2002)، الاندماج الوطني والهوية الوطنية في الكويت ، ص 57-63 **الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام، دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية**، بيروت: دار النهضة.
- الظاهر، محمد (2009)، أطفال المخيمات الفلسطينية في الأردن يتمردون على م آسيهم بإرادة الإبداع، **مجلة العربي**، العدد 613، ص 45- 51.
- عبد الجبار، فالح (2010)، **ما بعد الماركسية**، بيروت: دار الفارابي.
- عبود، محمد صلاح (2002)،(العالم ليس للبيع)، **مجلة العربي**، العدد (520)، ص 16-23.
- عبيدات، ذوقان وآخرون(1994)، **البحث العلمي، أدواته وأساليبه** ، (ط4)، عمان: دار الفكر.
- العزام، إدريس (1986)، اثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة استطلاعية وصفية على عينة من المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، مجلد14، العدد(1) ص 165-213.
- العسكري، سليمان إبراهيم (2007)، (هويتنا وثقافة الاختلاف)، **مجلة العربي**، العدد (586)، ص.8-13.
- علي، نبيل (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، العدد 276، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- العمري، احمد بن هلال (2001)، **العولمة والدولة القطرية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عوض، بنان(2001)، **المرأة في الأردن**، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 2001م.
- غرفة صناعة عمان (2010)، **أسماء الشركات الصناعية في الأردن**، عمان، الأردن.
- فوكوياما، صموئيل (1993)، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير** ، ترجمة مطاع صفدي، بيروت: مركز الإنماء القومي.
- فولات، ايريش (1987)، **عين داوود، عمليات الوحدات السرية الإسرائيلية**، ترجمة اسمية جانو، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- قانون الجنسية الأردني (1954)، عمان: الجريدة الرسمية.
- كبركبرايد، اليك سيث (1987)، **خشخشة الأشواك: مذكرات المعتمد البريطاني، خبرات في الشرق الأوسط**، ترجمة احمد عويدي العبادي، المفرق: المطابع العسكرية.

- الكفوي، ابو البقاء (1992)، **الكليات**، تدقيق عدنان درويش ومحمد المصري، (ط 1)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- كوبر، ادم (2008)، **الثقافة التفسير الانثروبولوجي**، ترجمة تراجي فتحي، العدد 349، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- كوش، دنيس (2007)، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية** ، ترجمة منير السعيداني، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- الكيلاني، موسى (1985)، **الإعلام السياسي والإسلام، دراسة عن الرأي العام وكيف تصنعه وتسيطر عليه**، بيروت: مؤسسه الرسالة.
- كيمليكا، ويل (2011)، **اوديسيا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع**، ترجمة أمام عبد الفتاح أمام، العدد 378، ج2، الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- المجلس الأعلى للشباب (2010)، **أسماء الأندية الرياضية الأردنية، عمان، الأردن.**
- مجموعة من المؤلفين (1992)، **النار والجليد، الإمبراطورية الحمراء: من المهد إلى اللحد 1917م -1992م**، بيروت: دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع.
- محافظة، علي (2012)، **الدولة الفلسطينية**، منتدى الرواد الكبار، عمان: دار ورد للنشر والتوزيع.
- مركز الدراسات الإستراتيجية (1995)، **العلاقة الأردنية الفلسطينية** ، (ط 2)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المركز الأردني للدراسات والمعلومات (1997)، **حلقة نقاش حول الهوية الوطنية وازدواجية الولاء السياسي في الأردن**، عمان، الأردن.
- المعشر، رجائي (2008)، **الأردن، قضايا ورؤى إصلاحية 1998م - 2008م**،عمان: مؤسسة الانتشار العربي.
- مشاقبة، أمين (2012)، **النظام السياسي الأردني**،، عمان: وزارة الثقافة.
- معلوف، أمين (1999)، **الهويات القاتلة** ، ترجمة نهلة بيضون، (ط1)، دمشق: دار الجندي.
- منير، غسان (2002)، معالم ومؤشرات الهوية الوطنية ومقاييسها ص 65-96، **الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام**، بيروت: دار النهضة العربية.
- الموسى، سليمان(1996)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958م - 1995م**، ج 2، عمان: مكتبة المحتسب.

- الميثاق الوطني الأردني (1991)، عمان، الأردن.
- الناصر، نسرين (2006)، **العولمة وأثرها على الحركة النسوية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- نجيب، مارتوقه عطا الله (2006)، **التنميط الجندري في أغاني الفيديو كليب العربية،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- نصر، مادلين(2000)،من حب الوطن إلى حب المواطنين: مقاربة جنوسية لرموز الوطنية والمواطنة في النص المدرسي، ص 355–380، بيروت: **مؤتمر: المواطنة في لبنان بين الرجل والمرأة.**
- الأنصاري، محمد جابر (1994)، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الأنصاري، مريم (2004)، **الشباب العربي والعولمة: مصادر التأثير ومظاهر التأثر،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- نصار، ناصيف (1970)، **نحو مجتمع جديد: مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي،** (ط2)، بيروت: دار النهار.
- هنتنغتون، صموئيل(1999)، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي،** (ط1)، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- وزارة الأوقاف (2004م)، **رسالة عمان،** عمان، الأردن.
- وزارة الأوقاف (2010)، **أسماء المساجد الإسلامية في الأردن،** عمان، الأردن.
- وزارة التربية والتعليم (2010)، **أسماء المدارس الثانوية والإعدادية ورياض الأطفال،** عمان، الاردن.
- وزارة التعليم العالي (2010)، **أسماء الجامعات وكليات المجتمع،** عمان، الأردن.
- وزارة التنمية الاجتماعية (1999)، **دليل اتحاد الجمعيات الخيرية في الأردن** ، عمان، الأردن.
- الياسين، علاء احمد (2006)، **السيرة السياسية، قراءة في أصول نشأة النظم والفكر السياسي وتطورهما،** عمان:المؤلف.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Al- Dabbas, Khaled, **Palestinians in Jordan, Integration, Social Disaffection And Political Conflicts an Empirical Study**, 2006.
- Amawi, Abla (2000), **Gender And Citizenship in Jordan, Gender And Citizenship in The Middle East**, First Addition, New York; Syracuse University Press.
- Farah, Randa (1999), P**opular Memory And Reconstruction of Palestinian Identity, Al- Baga Refugee Camp – Jordan. Dept of Anthropology P.H.D. Dissertation**. University of Toronto, Toronti.
- Jaradat, Abullah.Ahmed (1997), **Asociolinguistic Study of Ethinc Minorities in Jordan. M-A. Thesis,** Yarmouk University. Irbid. Jordan.
- Massad. Joseph, (2001), C**olonial Effect; The Making of National Identity in Jordan**, Columbia University Press: New York.
- Moawwad, Muhammad. Kamel (1999), **The Linguistic Situation of Gypsies And Turkmans As Ethnic Minorities in Jordan; Asociolinguistic Perspective. M.A. Thesis**, Yarmouk University. Irbid. Jordan.
- Sahawneh, Fouzi (1986), T**he Demography of Ethnic Minorities in Jordan. General Characteristies**. Dirasat. Vol. X 111. No6 University of Jordan.
- Sawalha, Aseel (1996), (Identity, Self And The Other Among Palestinian Refugees In East Amman) ,P345-357,**Amman Ville .The City And Its Society**, Sousla Direction Dedited by Jean Hannoyer And Seteney Shamis, Amman : centre et de Recherches.

THE NAMES OF RELIGIOUS, EDUCATIONAL, ECONOMIC AND CIVIL INSTITUTIONS: A STUDY IN EVOLUTION OF MANIFESTATIONS OF JORDANIAN NATIONAL IDENTITY

By

Mahmoud Awwad AL-Dabbas

Supervisor

Dr. Mousa Shteiwi

ABSTRACT

This study has come about , in the intention of realizing the main features of jordanian national identity , and factors which impacted the development of its aspects and social set up, by studying manifestations of social identity in the realm of economic and social situations , from the stand point of sociology to find out the symbolic denotation of the names which make it fit for social research objectively to presere the national self and the socail self concept.

This study took up several social approaches , comprehensive social survey, descriptive, analytical, qualitative and expressive for naming social clases and deferent aspects. This study covered several social sectors which icluded (18706) govermant and private institutions in education, economic and religion and economic.

The results of the study indicated that the general trend of social identity took form of seven general desegnations according to the following count down order: 23.2 % religious, 22.3 % personal, 19.1 % linked with jordan geography, 5.7 family, 2.9 % national, 1.8 % global and 1.3 % linked with palestine geography.

This means that jordan social identity takes several descriptions such as religious and personal along with the linkage to the geographical place. However, it has simple linkage with family national, PALESTINIAN geography, and global. The results also, denoted that the subsidury denotations, 46.3% islamic, 39.5 % male personal, 4.9 % arab national , 1.8 % christion (religious). 0.9% national non-arab and 6.7 % female personal.

The study arrived at social connections where social identity is integrated social identity is the religious sector, mosques, sport clubs, high schools , international property and AJLOON privince , where there was a presence to the main identity (i.e the presence of general), in religion sector mosques and endowment property religious denomination amounted to 58.3 % , in sport clubs the general denomination connected with Jordan geography , 56.7 % , in respect of international property the general denomination connected with Jordan geography 80.8 % , in AJLOON province the general denotation linked to JORDAN geography 50.2 % in high schools the general denomination connected with Jordan geography 52 %. In the other hand the connections where social identity varied in education sector, preparatory schools, gindergartens, the industrial sector , industrial companies, domestic sector, demostic associations, government property, private property and the middle provinces, AMMAN , BALQAH , IRBID and AL-MAFRAQ south provinces, AL- KARAK , AL-TAFILA, MAAN AND AL – AQABA there was one case of absence to the main identity in it.

The study reached the main social set up of general denominations where the industrial sector and industrial companies have formed 62.1% private property 88.6% Amman the capital 81.04% which forms the most national general denominations, and the education sector has formed 59.4 % , which is the most general social denomination connected to Jordan geography and the private one formed 65.7 % , Amman the capital 56.5 % , which were the two most prominent denomination connected with Palestine geography. The industrial sector and industrial companies 70.8 % and private property 77.7% , Amman the capital 77.2 % the main social constituents of the general family denomination . The industrial sector and industrial companies 74 % and private property 77.4 % and Amman the capital 83.2% the most prominent social general constituents, And the form of the industrial sector and industrial companies 76% and 98.5% of private property and the capital Amman 93.3% connected with globalization and in turn there were no main social constituents to the general religion denomination, where it is distributed among entire social sectors at a close ratio.

In respect of the main social constituent of the secondary denominations, education sector formed 84.9% , private property 94.3 % and the middle region 73.6 % , major social components of the named sub-Christian religious, and the form of the industrial sector and 65% of industrial companies and private ownership of 88.8% the middle region 88.4% major social components of sub- Arab nationalist, and private property 87.3% the middle region 87.3% the most two prominent secondary national

non-arab denomination , the industrial sector and industrial companies 78.1 % , private property 80 % , the middle region 90.9 % the main social constituents of secondary male personal denomination , industrial sector formed 50.6 % , private property 62.9 % , the middle region 79.3% . the main social constituents of the secondary personal female denomination , there were no main social constituent denomination is distributed among the sector at a close ratio.

In the outcome the results indicate that social identities in JORDAN society pivoted around the general two denotations , the religious and the linked to JORDAN geography where it confirms the role of religion and place factors in forming JORDANIAN social identity.